خفايا وخلفيات

الجيش السوداني والانقاذ

محمد محمد احمد كرار



الجيش السوداني والانقاذ

خفايا وخلفيات

الجيش السوداني والانقاذ

محمد محمد احمد كرار



بسم الله الرحمن الرحيم

اهداء

الي شهداء الإنقاذ الوطني .. الي كل شهداء القوات المسلحه السودانيه الباسله :-

لواء أ.ح طيار مختار محمدين
عقيد طبيب احمد قاسم
عقيد .... ريحان (طريق قوقريال)
رائد عثمان عمر
رقيب وداعه الله النور الزين
رقيب ياسر كرم الله
والي كل الذين استجابوا لنداء ..

السودان الوطن الغالي ..

المقدمه: السودان معادله الخبز والحريه:

■ أن تتاح لك فرصة ان تكون مواطناً لدولة يقف العالم أجمع عند ما يدور فيها من احداث تقلب الموازين وتبطل النظريات وتدحض الفلسفات، انها فرصة جد ثمينه. ايضاً أن تكون مواطناً لدولة تمثل حالة نادرة تلتف حولها حلقات التشخيص العلمي، فانها فرصة لاتدعو للارتياح. وفي كل فان مسئولية هذه المواطنه تلقى عليك عبئا ثقيلا وتطاردك مطالبه بان تسجل للتاريخ وتخرج للناس اسرار مايدور في ذلك الوطن وما يدهش فيه. ثم ايضا تلقى عليك تلك المواطنه - الفرصه النادره - ان تقدم لطاقم التشخيص العلمي ولحلقة التشخيص جسد تلك الحاله عارياً وتقوم بدور المنفذ لما يطلبه منك المشخصون والاساتذه وطلابهم من معلومات عن تاريخ الحاله واعراضها. بل أن تمسك بالمشارط والمناشير وتعمل تقطيعاً في مواضع مطلوبه في تلك الحاله.

لم تعد هذه الحاله النادره ملكاً لك ولا لاهلك. انها ملك للعالم الانساني اجمع. يتعلم منها بالمضاهاة والمقارنه.. وربما يستطيع أن يجد لها مخرجاً كي تعود من خانة الحالة الخاصه والنادره الى الطبيعه.

هكذا يبدو لي السودان. حاله خاصه نادره مع سبق الاصرار والترصد.. حركة التاريخ فيه اضحت حتميه حتى ساعة اعدادهذا الكتاب.. فبمجرد أن يحدث التغيير ينتظر الناس التغيير المعاكس. بل يمشون في الاسواق بالنميمه والاشاعه ويزيدون ويزايدون على التنبوء بما سوف يحدث غداً من تغيير.

لقد خضعت الحركة التاريخيه في السودان لحتمية دوريه كانت كالاتي: عام ١٩٥٦ ثورة وطنيه سلميه ضاربه بجذورها لنيل الاستقلال.

عام ١٩٥٦ - ١٩٥٨م تجربه ديمقراطية لبراليه.

عام ١٩٥٨ - ١٩٦٤م حكم عسكرى قاده كبار الضباط.

عام ١٩٦٤ ثورة شعبية عفويه مدعومه بصغار الضباط.

عام ١٩٦٤ - ١٩٦٩م تجربة ديمقراطية لبراليه.

عام ١٩٦٩ - ١٩٨٥ حكم عسكرى يسارى تحول لليمين في نهايته.

عام ١٩٨٥ ثورة شعبية عفويه مدعومه باجماع الجيش.

عام ١٩٨٥ - ١٩٨٩ تجربه ديمقراطية ثالثه.

عام ١٩٨٩ حكم عسكرى وسط قامت به الرتب الوسيطه.

في كل حلقه من حلقات حركة تاريخ السودان الدوريه الحتميه كانت نظرية التاريخ لايعيد نفسه تتحطم تحت سنابك طلائع كل تغيير. سواء اكانت جنازير الدبابات، ام اقدام الحفاه العراه رعاء القمامه، أم (المراكيب الفاشرية) واطراف الجلباب السودانى الابيض على رخام قاعات مجلس الجمعيه التاسيسية السودانية.

قدم السودان في كل دوره تجربه مكرره للدوره المثيله التي سبقته. الثورات الثلاث ثورة الاستقلال وثورة اكتوبر ثم ثورة ابريل جاءت الثورات الثلاث ضد نظام سلب الناس

الحريه المطلقه واتسم بالتالي:ـ
١ / التدخل في شئون الافراد ومصادرة الحرياه العامه.
٢ / الفساد المالى والادارى.
٣/ تكريس سلطة الفرد.
٤ / الاعتداء على المؤسسات المستقله.
٥ / التردى الامنى والاقتصادي.
٦ / تفجر ازمة جنوب السودان.
ثم يجيء الحكم الديمقراطى اللبرالي ولايفعل شيئا سوى ان:ـ
١ / يطلق الحريات العامه.
٢ / اقامة سلطة المؤسسات الشكليه.
٣/ الفساد المالى والادارى.
٤ / الاعتداء والتدخل والاهمال بالنسبة للجيش والقضاء.
٥ / التردى الامنى والاقتصادى.
٦ / تفجر ازمة الجنوب.
٧/ الاعتداء على سلطة المؤسسات المستقلة بطريقة غير مباشره.
ثم يجيء الحكم العسكرى ليفعل الاتى:ـ
١ / مصادرة الحريات العامه.
٢ / حل مشكلة الجنوب بأى شكل حدث.
٣/ اقامة تنميه اقتصاديه ومشاريع بنيه اساسيه كبيره.
٤ / خفض الإنفاق الحكومى.
٥ / ملاحقة المعارضة الديمقراطية اللبرالية وكبتها.
٦ / اقامة سلطة مطلقه تؤدى للفساد المالى والادارى.

وعقب كل ثورة من الثورات الشعبيه الثلاث قامت فترة انتقالية امتازت بالضعف والتردد وحال اللااستقرار.

وعقب كل تغيير كان يحدث الاتى:ـ
١ / تطهير اعوان النظام السابق في الخدمة المدنيه.
٢ / تطهير مؤسسات القوات النظامية.
٣/ محاكمة رموز سدنة النظام السابق.

التجربة الديمقراطية اللبراليه في الثلاث تجارب تكرر الاتى:ـ
السلبيات:ـ
١ / فقدان هيبة السلطة.
٢ / تردى العلاقات الخارجية وعلاقات الجوار والدخول في المحاور.
٣/ ضعف الجيش فنيا ومعنويا بالتدخل (الملكي) في شئونه.
٤ / تردى الوضع الاقتصادي والامنى وتفشي المنازعات العرقية والاقليمية.
٥ / تردى مشكلة الجنوب.

٦/ الفساد والمحسوبية الماليه والادارية.
٧/ ضعف الاداء السياسي الحزبي واداء السلطة التنفيذية غير المستقرة.
٨/ انعدام التنمية الاقتصادية والاجتماعية واهمال المؤسسات القائمة.
٩/ تردى الامن القومى والامن الداخلى.
١٠/ تصاعد التشرذم القبلي والعرقى والديني والاقليمي.
١١/ التدخل الخارجي في الشئون الداخلية للسودان.
١٢/ تردى الخطاب السياسي العام.
١٣/ تفشي ظاهرة الاضرابات الفئوية المطلبية والاعتصامات والاحتجاجات.
١٤/ ظهور المنظمات المشبوهة العالمية والمحلية والعميله والاستخبارية.
١٥/ انهاك القطاع الشعبي بالضرائب السهلة الجبايه.
١٦/ الاهلاك المتزايد لمؤسسات البنيه الاساسية الاقتصادية.
١٧/ زيف الانتخابات والتمثيل النيابي بفعل تدخل عوامل اقتصاديه ودينيه واجتماعيه وسكانيه.
١٨/ تهميش دور المؤسسات الصحفية ومنابر الخطاب السياسي والمعارضه وانتشار الكيد السياسي بفعل التنافس الحزبي غير المشروع.

الايجابيات :ـ

١/ ازدهار صناعة الثقافة والفنون والآداب والصحافة.
٢/ كشف الفساد والتجاوزات الحكومية وفضحها.
٣/ ازدهار العمل النقابي وتفاعل حركته مع العمل السياسي.
٤/ الانفتاح على العالم الخارجى شعبيا في كافة الانشطه الانسانية.
٥/ تمتع غير محدود بالحريات العامة والفرديه.
٦/ كشف وثائق واسرار التاريخ الحركى للامه.
٧/ تواصل اجيال العمل السياسي وبروز قيادات جديده.
٨/ انتشار الوعى والتعاطي السياسي على مستوى القاعده.
٩/ سهولة تمييز مؤسسات السلطه واركان الدولة.
١٠/ خضوع كبار القيادات لحكم القانون ـ ولو شكلاً.
١١/ ازدهار حريات التعبير والتجمع والتظاهر والاضراب.
١٢/ كسب رضاء العالم الغربي عن شكل الحكم في السودان.

حكومات الثورات الشعبية الانتقالية:

عقب سقوط النظم العسكرية في السودان قامت حكومات مدنيه وفق ميثاق يحكم ادارتها للسلطة. اهم ما في ذلك الميثاق هو ان السلطة انتقالية لفترة محدده. في اكتوبر ١٩٦٤م حدد عمر الحكومه بستة شهور. وفي ابريل ١٩٨٥م كان عمر الحكومة عاما كاملا اتسمت الحكومتان بصفة انها حكومتين انتقاليتين جاءتا لانجاز مهام محدده. اهم تلك الانجازات هي اقامة الانتخابات البرلمانية لانتخاب جمعية تأسيسية وتسليم السلطة للاحزاب السودانية الفائزة في الانتخابات وقامت الحكومتان الانتقاليتان بواجبهما خير قيام. الا

انهما في الفترتين كانتا ـ بحكم الميثاق ـ اضعف في رأى المراقبين بل ان الفترة الانتقالية شهدت ترقب الاوساط المحلية والخارجية لما تسفر عنه الانتخابات.

■ هذا مختصر ما حدث في تلك العهود .. وهو كتاب مفتوح لرجال ثورة الانقاذ الوطني .. ان هم استوعبوه جيدا نحتوا اسماءهم في تاريخ السودان والا فانهم سيكررون التاريخ ولايضيفون لنا الا الحسره على الزمن الضائع.

هكذا فان ثورة الانقاذ الوطني كانت حتمية تاريخية وفق منظور الارث الحركي التاريخي للسودان المعاصر. ذلك الارث الذى قضى متفردا بكسر احتكار كثير من نظريات حركة التاريخ. وتمثلت النظرية السودانية في تفسير حركة تاريخ السودان المعاصر في ان حركة تاريخ السودان ظلت تمثل خطين للحرية والخبز ومكنوناتهما يسيران في تواز صاعدين هابطين لايلتقيان ابداً. فكلما .. ارتفع منحنى الحرية ومكنوناتها من قيم .. انسانية هبط اسفله خط الخبر ومكنوناته من قيم ماديه وهكذا دواليك .. لقد ظلت ضالة السودان هي معادله متزنه ما بين الخبز وما يرمز له من قيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية (+) قيم الحرية الانسانية من تعبير ونهوض ثقافي ووجداني وروحي. هذه هي المعادله المنشوده وهذا هو الاتزان المطلوب حتى تعطى السوداني الطرف المستقل الاخر في المعادله قيمه ذلك التوازن المتمثله في التقدم الحضارى واعمار الارض السودانية ورقى الانسان السودانى ثم الانطلاق لافاق ارحب في المشاركة الانسانية الواسعه.

طرف الحريه في المعادله:

الحريه حاجة انسانية غريزية فطريه مثلها مثل الحاجات والغرائز الانسانية الاخرى كالطعام والجنس والضحك والبكاء، والتعبد الخ ..لكنها تتميز على الحاجات الاخرى عند الانسان بأنها حاجة انسانية خالصه مميزه لبشرية الناس. فاذا كانت المخلوقات الحيه تنقسم الى حيوانات وملائكة وانسان فان حاجات الجنس والطعام والعباده والبكاء والضحك والقراءة..الخ .. كلها قد يشترك مخلوق او اخر مع الانسان فيها .. لكن الحريه قيمه فطريه بدأت اول ممارسة لها والانسان في الجنه. حيث كانت سبب نزول الانسان من الجنه. هكذا اصر ابونا آدم بوحى من امنا حواء على ممارسة الرغبة الغريزية في الحرية الشخصية والانسياق وراء الغريزه والرغبه في المحجوب. كذلك فان الحريه حاجة فطريه اذا فقدها الانسان عجز عن اشباع حاجاته الاخرى واصبحت حياته رهينة لعوامل السلب والاستعباد. ولعل اول ممارسة اجتماعيه للحرية الفريده تمت في الجنه حيث تم عقاب آدم وحواء لتعديمها على قانون مجتمع الجنه الذي يحرم بعض الاشياء ممارسة الحريه الفرديه في (الاكل من الشجره المحرمه).

لم يشهد العالم منذ نشوئه صراعاً أشد ضراوة على قيمة من القيم كما شهد الصراع على مبدأ الحريه وحاجة الحرية الفطريه. بل ان الحريه واحده من أقوى العوامل المحركة للتاريخ تفوق في احيان كثيره جداً العامل الاقتصادى والمادى، والاحداث شواهد ولان حركة تاريخ المجتمع الانسانى تقوم على بنيان الافراد والاشكال الجمعيه حيث الانسان

لبنتها الاولى، فان حرية الانسان الفرد لاتبدأ من الخارج حيث يفترض اعطاء المجتمع للفرد حرية شخصية في بعض الامور ... كلا، ان الحريه الفرديه تبدأ اولا.من الداخل، من داخل الانسان نفسه حتى يكوِّن هو - اللبنه - مع الاخرين حريه المجتمع كله. كمحصلة لحريات الافراد التي لا تتصادم مع حريات المجتمع. ولكن ما هي الحريه الفرديه؟ اننا نقصد بالحريه الفرديه، خلو النفس الانسانيه - والمؤثرات السالبه للحريه من الخارج. وتتمثل تلك المؤثرات في الضغوط الاقتصاديه والاجتماعيه والثقافيه والعسكريه والمرض والجهل .. الخ. فتتعطل داخل النفس البشرية عوامل التعرف على الذات واستخدام مهاراتها ومواهبها ونجابتها ونباهتها ونبوغها فالنفس التي تخضع لافكار الاخرين دون اعمال ملكاتها غير حره .. والنفس المستلبه ثقافيا غير حره، والنفس التي يؤطر تفكيرها تفكير الاخرين غير حره .. الخ. فكل هذه الانواع المسلوبه الاراده والمقدره على الاتيان الذاتي للاشياء الانسانية والحضارية، الماديه والمعنوية، هي نفوس مستعبده غير حره.

بل ان الدين اشترط الحريه الفرديه بل والاجتماعيه كشرط للتكاليف التعبديه الشعائريه والتكاليف الاخرى. انظر للفرائض فعلى من تجب أليست الحريه ركنا ركينا فيها؟ وشرطا يسقط العقوبة؟ بل تامل فلسفة العباده ذاتها .. بل اذهب ابعد من ذلك وتأمل فلسفة الثواب ايضاً.

ولما قام النظام الاشتراكي - فرضاً حتى الان - على انقاض النظام الرأسمالي فان الحريه الاجتماعيه في تقديره حق لمجتمع الطبقة العامله لا مجال فيه لطبقات اخرى وهو يميز الطبقه العامله - بين ما يخصها - بميزة الحق المتفرد في الحريه كمجتمع. وحتى افراد هذه الطبقه حريتهم اسيرة الحريه الاجتماعيه. اذا ما تعارضت حرية المجتمع مع الفرد، لامجال لحرية الفرد ولا حق له مهما كانت الاسباب. يتجسد ذلك في الركن الركين للماركسية اقامة ديكتاتورية طبقة الشغيله. وهذا المفهوم الاجتماعي المطلق هو نقيض لمفهوم الحريه في النظام اللبرالي الرأسمالي. فالشيء بنقيضه يذكر. والحريه اللبراليه الرأسماليه حرية فرديه شكليه نظريه فقط. لم تثبت الدورة الرأسمالية في تاريخ تطور الفكر الانساني اي ممارسة عملية لها. فالفرد في النظام اللبرالي الرأسمالي (الديمقراطي) حر في الملكية الفردية والتعبير والتجمع والتظاهر والاضراب .. الخ. لكنه بكافة الوسائل التقويمية الممكنة غير حر في الممارسة الحقيقية لهذه الحرية لانه لايملك وسائل الانتاج ووسائل التعبير ووسائل الملكية .. الخ.

اذاً .. نحن ايضاً في حاجة لاتزان في معادلة الحرية الاجتماعية والحرية الفردية. بحيث نطلق حرية الفرد بلا حدود (الاصل في الاشياء الاباحه) ثم نعود لنقيد هذا الاطلاق بالا تتعدى حرية الفرد حرية الاخرين. ولاتصبح حرية المجموع قيداً يسلب الافراد حقوقهم هنا تترسخ المقولة الحضارية النافذة (حرية الفرد تنتهى عندما تبدأ حرية الاخرين) ونضيف لها (حرية الاخرين لاتتعارض مع حرية الفرد).

كيف السبيل :-

بكل بساطة ان المواءمة بين حرية الفرد وحرية المجتمع تحتاج لان نزيل شكلية الحرية الفردية المطلقة ونزيل ضرر انفرادطبقة (البلتاريا) وحدها بالتمتع بقيمة الحرية

الاجتماعية وذلك بتحقيق العداله الاجتماعية وسيادة حكم القانون والدستور على الجميع.

لكن ماذا حدث في السودان في الماضي حتى نعيد قراءته ثم نستلهم منه ثم نستشرف المستقبل؟ في عهود سيادة قيمة الحرية وعلو شأنها وازدهار العلوم الانسانية من فنون وآداب وثقافة وصحافة وتعبير وتنظيم الخ.. اي في عهود التطبيق الحزبي للديمقراطية اللبرالية والنظام الرأسمالى (المخلوط) ببقايا بؤر فكر اشتراكى، فان الحرية التى مورست لم يتمتع بها كل الشعب السودانى. فالذين تمتعوا بقيم الحرية كانوا هم فئة وطبقه المتعلمين واصحاب الامكانات والاموال ورؤساء القبائل والعشائر والطوائف وسدنة وزعماء العمل السياسي الحزبى وحاشية هذه الفئات من المنتفعين. هؤلاء جميعا لايساوون اكثر من ١٠٪ من الشعب السودانى في احسن التقديرات. اما البقيه الباقية فقد كانت وقود النار التى انتجت طبخة التجربة الديمقراطية في السودان والتى كانت في دوراتها الثلاث (ملوخيه) مرة بالارانب وتاره مفرومه وثالثة (مفروكه).

فلنتأمل مكونات السلطة والدولة في ظل التجربه الديمقراطية ونرى اين يكمن موقع الحريه وممارستها الفعليه فيها:-

المؤسسة التشريعية :-

تنشأ المؤسسة التشريعية عن طريق الانتخابات بوسيلة الاحزاب والتجمعات.

الاحزاب :-

■ تشكلت السلطة في الاحزاب من المكتب السياسي او الهيئة التنفيذية العليا لكل حزب. فهل كانت هناك حرية حقيقية في تشكيل تلك المكاتب منبع السلطه؟ للاجابة على هذا السؤال فان نظره فاحصة لحزب الامه والجبهة الاسلامية وهما الحزبان اللذان عقدا مؤتمرات لحزبيهما، فاننا نجد ان حزب الامه بتشكيلته الطائفية الثقيله اضافة لتيار المثقفين المفتونين والمتطلعين لخير في شخصية الصادق المهدى كانوا في ممارستهم لانتخاب المكتب السياسي وتصعيد الناخبين للمكتب السياسي للحزب غير احرار في تلك الممارسة. فهم اما مفتونين بالبريق الوضاء واللمعان الشديد واللسان الذرب الذي خطف به الرجل افئدة الناس حينها (الفترة الانتقالية ١٩٨٦م) دون أى دليل مادى (برنامج حقيقي)، او هم بعض الطامعين والطامحين والمتطلعين لمراقى السلطة والجاه والمال واحياناً (القرب) من آل البيت المهدى. وهم في شقهم الثانى مجموعة طائفية اعماها عن رؤية الحقيقة وحرية التعبير عن النفس الحره، (عصابه) سوداء اسمها الحق الالهي لابناء الرسول وخليفة الرسول ومهدى الامه في السياده بلا حساب ولاميزان عدل او سراج منير، ثم ايضاً نضيف عاملاً ثالثاً سلب حرية الاختيار لمنبع السلطة في الحزب وهو عامل متداخل متشابك مكون من الجهوية والقبليه واصحاب المال واصحاب صكوك البراءة من دم (مايو). هل كانت الكفاءه والنزاهة والاستقامه والعمل والتجربة والخبره والطهر .. الخ. هي مقياس انتخاب مركز السلطه في الحزب؟ هذا سؤال موجه لكل عضوية الحزب.

اما بالنسبة للحزب الثاني الذى عقد مؤتمراً وهي الجبهة الاسلامية القوميه فان هذه الجبهة التي هي امتداد انفتاحى لحركة الاخوان المسلمين فقد كانت الشورى فيها شكليه.

فهناك عوامل سلب التعبير الحر الكثيره داخلها. فقد سلبت قيم كثيره الحريه في الممارسة اولها هاله المجاهدات التى اكتشح بها كثيرون ورغم صدقهم في جهادهم لكنهم بدأوا كأنهم يطالبون المقابل كمن يبطل صدقاته بالمن والاذى. حتى اصبح ورود اسم او اخر من المجاهدين كاف لان يحجر على حرية اختيار غيره من الاكفياء. الثانى هو عامل المال فقد كون اصحاب الاموال والتجار (لوبى) داخل الجبهة الاسلامية القوميه اثر على موقع القرار السياسي والتنفيذي والتاريخي (حكومة الوفاق). هذا في ظل رفض واسع لدخول الجبهة الاسلامية لتلك الحكومة (النكراء) كذلك ادى هذا (اللوبى) المالى الى ادخال القدوه الماليه (اذا جاز التعبير) حيث لم يعد لقدوه الاشعس الاغبر دور .. بل ان الشباب في الجبهة الاسلامية اخذوا يتطلعون بكل السبل واحيانا غير التى يقرها الدين لمحاكاه القدوه .. الماليـه بجمع المال وبناء المنزل في الرياض والطائف ومدينة النيل الخ.. والتكالب على الوظائف ذات المرتبـات العالمية او الاغتراب مما نجم عنه قحط شديد في قيادة العمل النقابي المهنى في وقت تفوز به الجبهة الاسلامية بكل مقاعد الخريجين تقريبا. اذاً فالحرية في اختيـار مركز السلطة تأثر بعوامل كثيره داخل الجبهة، ومنها اخيراً طائفية (السيد) الجـديـد وهي طائفيـة (آل البيت) التى يشاركون فيها الشيوعيون وهى (التنظيم) او (القيـادة) .وهى آلهة جديده وقع كثيرون تحت تاثيرها مما سلبهم حريتهم في الاختيار السليم. ففى الحزب الشيوعى وعند الجبهة الاسلامية (سدنه) مهمتهم الايحاء بان هذا رأى (التنظيم) وهذا قرار (الحزب) وهذا (خط نزل) أو هذا (بلاغ) وبيان للناس .. انها (اشارة) كافيه لنعت الحزب الشيوعى والجبهة الاسلامية بصفة (الطائفية الحديثه).

أما اذا جئنا الى موقع الحريه وممارستها عند الحزب الاتحادى الديمقراطى فاننا لانجد اي اثر لحرية او ممارسة او حتى مركز سلطة. فقد تحول حزب الليبرالية التاريخي الى حزب ديكتـاتـوريـة طبقـة (الاسياد) واصبح الحزب هو (الجنينه). فهذا الحزب تكون مركز السلطة فيه المكتب السياسي بفرمانات وصكوك غفران طائفية مع مسحه تاريخيه لمن بقى حياً من الاتحاديين الاعضاء السابقين في المكتب قبل ١٩٦٩م. وهؤلاء التحق بالرفيق الاعلى اغلبهم ومن بقى لاحول له ولاقوه او اعتزل فاراً يقتات الاحزان على ظل جدار الذكريات للحـزب .. لم يعقد الحزب مؤتمراً واحداً عاماً وحتى مؤتمراته الاقليميه كانت مؤتمرات مقلوبـه. لانها جاءت بعد أن فاز البعض بالدائرة الانتخابيه ليأتى بشكل تلقائي زعيماً لمؤتمر الدائره واحياناً يقوم بهذا الدور المرشح القوى المسنود (بالسيد) حتى لو كان ساقطاً.

واذا اضفنا لهذه الحريه الغائبة في تشكيل مركز السلطه في الحزب، البعد التاريخي السـالب للحـريه والكامن في طائفية الختمية العضود، فان الحزب الذي اكلت (ارضه) التاريخ كلمه الاتحادى منه لاتبقى ـ الطائفية ـ من كلمة الديمقراطي لتأكلها (الارضه) الا بسم الله الرحمن الرحيم المكتوبه على (ترويسته).

امـا الحـزب الشيـوعى السودانى فانه الاخر لم يعقد مؤتمراً بل ظل يمارس هوايته (الماسونية) في العمل السرى طيلة فترة الديمقراطية (الطيش) وظل كادره السرى وبؤر التمـويـل اشخاصاً ومؤسسات ومراكز داخل المؤسسات وجهاز أمنه السرى وتنظيماته

الخطر (ممنوع الاقتراب او التصوير) هذه الهالة تمنع ارتفاع عقيدة أى عضو للمطالبه بشيء من الحرية للتعبير عن الاختيار الحقيقي لمركز السلطة حتى لو كان الرجل الخاتم عدلان الذى قضى في جامعة الخرطوم عقد ويزيد من الزمان مناضلا صبوا دؤوبا مثابرا لم يشفع له ذلك وعلى الطريقه السوفيتيه (كنكش) الحرس القديم للحزب على مقاليد الامور حتى اضحى عزالدين على عامر يذكرنا باعضاء المكتب السياسي للحزب الروسى. وعوامل سلب الحريه داخل الحزب الشيوعى السودانى شأن وادب قديم رسخه الحزب في لائحته الداخليه التي تكرس ديمقراطيه مركزيه صارمه. فتلك اللائحة دون باحث مشوق فستكفيه دليلاً.

الانتخابات :

الانتخابات هي وسيلة لبرالية لتكوين المؤسسة التشريعية .. وهى انتخابات مباشرة جرت في كل الديمقـراطيـات الثـلاث بنفس النمـط وقليـل جداً من الاختلاف. هل كانت الانتخابات وسيلة حره لتمثيل وجه نظر الشعب. هل كانت اداه تعبير حقيقى عن الشعب؟:ـ

١ / يؤكد خبراء الاحصاء أن ٧٥٪ من الشعب السودانى في احسن التقديرات المتفائلة أمى لايعرف القراءة ولا الكتابة .. وتؤكد الاحصاءات السياسية السكانية ان ٢٥٪ من الشعب السودانى طائفى يعتقد بان آل الميرغنى وآل المهدى هم ابناء الرسول (ص) وانهم ينفعون ويضرون ويدخلون الجنه والنار بل منهم من يظن ان هذا الزعيم او ذاك هو سيدنا عيسى.

كما ان الفقر المدقع الذى يعيشه السودان كاول قطر في خمسة من افقر دول العالم، يجعل من موسم الانتخابات موسماً طيباً لتلقي المال نتيجة الوقوف مع هذا الحزب او ذاك. بل ان الفقر جعل من كثيرين يجاهرون وهم رؤوس قبائل وزعماء ان يجعلوا من هذا الموسم الانتخابي سوقاً رائجة تدر عليهم (مؤونة) الاعوام.

اما اذا اضفت لتلك العوامل عوامل القبليه والعنصريه والسلطة (البابوية) لبعض الاسر التقليدية والادارة الاهليه فان ممارسة الناخب لحرية الاختيار وتصبح اقل من ٥٠٪ وبذلك تسقط حقيقة وشرعية المؤسسة التشريعية كتعبير حقيقى وتمثيل فعلى للشعب وفق النظرية اللبرالية.

هكـذا ولعوامل اخرى اغفلناها فان ممارسة الحرية واللبراليه نفسها تكاد تنعدم في النظام الديمقراطي الذى كان سائدا. كل ما كان يحدث هو ممارسة مزيفة للديمقراطية اذا حاولنا ان ننزل مقاييسها وضوابطها على تلك التجارب. فالعوامل الاقتصادية والاجتماعية والثقـافيـة والسكـانيه بل وحتى المناخيه (الجنوب) تجعل من قيام مؤسسة تشريعيه سودانية وفق الظروف المتاحة خبط عشواء وذر للرماد في حدقات العيون (ونؤنؤئها)!! ان

ما كان يحدث كان تمثيلية. وهو في ملخصه ممارسة وتجربة غير حره وهذا قدرنا وواقعنا الذى نشرحه ونقرأه من التاريخ استلهاماً واستشرافاً.

السلطة التنفيذية :

السلطة التنفيذية هي مجالس الوزراء وما يليه من مصالح ومناصب. تنشأ السلطه التنفيذية بناءاً على تفويض اولى من السلطة التشريعية ثم اجازه شكليه اخرى من نفس المؤسسة .. لكن كل شيء كان يتم في (الجنينة) والمركز العام ودار الامه ودار التحالف. وكان كل شيء برغبة الرئيس او الزعيم (المرشد) او الامين العام او سكرتير اللجنة المركزية وبعض رجال حول (الرجل)!! هل كان اعضاء السلطة التنفيذية يمارسون عملهم بحرية كامله؟ كلا. فقد شهدت الفترة السابقة عدداً من الكفاءات المتميزه امثال التيجاني الطيب وتاج السر مصطفي وابراهيم حسن عبدالجليل لكنهم كانوا جميعاً اسرى (لعكننة) الحزب وزعيم الحزب وتجار الحزب وسدنة (السيد) والامين والرئيس. بل ان الطريقة التى كان يتم بها الاختيار للمناصب من مراعاة للجهوية والقبلية والعنصرية والتوازنات والكتل النيابية تجعل الرجل (الطالح) في المكان الصالح.

وحينما يرى الثور الابيض (الوزير) يخرج غير مأسوف عليه في التعديل والائتلاف تلو الائتلاف فانه يعرف انه (قلش) يوم أكل الثور الاخر. اما من بقى يتنقل بين الوزارات أو في وزارته فانه كان اكثر الناس عبوديه للمنصب واكثر الناس دراية بكيفية اراقة ماء وجه الحرية على اعتاب الزعيم حتى لو كلفه ذلك للتعدى على المال العام وهو في كل يمارس تفريطاً في الحرية. فما دام المنصب في يد الزعيم فان الزعيم لايترك حرية للوزير الذى عليه ان يشوى (الجبنه)!!

السلطة القضائية:

ظلت السلطة القضائية تحتفظ بهيبتها في النظم الديمقراطية السابقة. ومرد ذلك لظروفها الخاصة. ولكثير من القوانين والاعراف والقيم والارث. بل ان القوات النظامية والقضاء قد حافظا على ما يمكن ان نسميه هيبة واجماع وطنى على الارتكان اليهما. لكن اهتزاز النظم الديمقراطية هز ايضاً هذه الهيبه يوم فرط في توفير الاجواء الماديه والنفسية التى تحفظ تلك الهيبه فكثير ما اضربت السلطة القضائية مطالبة بالانصاف وهى التى يلجأ اليها الناس لتصدر حكماً بانصاف الآخرين فكيف توضع في مقام من يطالب بالانصاف. كما ان القضاء الذي يطبق القانون ويفسره قد وجد نفسه يمارس مهمة شاقة في مسايرة السلطة التشريعية المتقلبة الاطوار. حتى غدت السلطة القضائية فاقدة لشيء من حريتها في ارساء دعائم العدل. وعند الجيش يحدثنا البيان الاول(!!)

السلطة الرابعة:-

في كل الانظمة الديمقراطية الثلاث كانت علامة الحرية وهى الصحافة من اكثر السلطات مناقضة لنفسها كعلامة للحرية .. فهي في حقيقتها مسلوبة الحرية ذلك لعدة اسباب:-

١/ الملكية الفردية للصحف جعلت من الصحافة اسيرة لمزاج اصحابها واحياناً

ديكتاتوريتهم. بل كانت مجرد مشاريع تجارية. فاصحاب الصحف يحسبون للاعلان ومصدره الف حساب خصماً على حرية الرأى والتعبير. وهم ايضاً يحجرون على كثير من المواضيع ارضاءاً للسوق الخارجية التي تدر العملات الحره اللازمة للتوسع. ايضاً فان الانتماء الحزبي بشكله الخفى والتعاطفي والانتهازى والمصلحى كان سيفاً مصلطاً على حرية التعبير داخل الصحيفة. بل ان اختيار كتاب الاعمده والموظفين والمحررين كان خصماً على حرية الرأى والتعبير على صدر الصفحات. أما التحرير فهو مصب الحرية الناقصة في السلطة الرابعة في النظام اللبرالي الديمقراطي.

٢/ التمويل والخبرات الصحفية:ـ

ظلت صناعة الصحافة في الممارسة الديمقراطية صناعة متخلفة لامن حيث الشكل وحده بل من حيث المضمون. ذلك انها اصحبت مهنة طاردة وتقاعد مرتادوها الى مهن اخرى. كما ان كثيراً ممن لامهنة لهم اقتحمها اقتحاماً اضافة لشد بريقها البعض عديمى الموهبة والنجابه. هذا لا يغمط غالبية عظمى ابدعت واقعدتها الظروف المادية عن الابداع والرقى. فقد استغل اصحاب الصحف والاحزاب الصحفيين ايما استغلال فلا شروط خدمة ولا استقرار ولا تسكين وظيفي ولا خدمات مساعدة بل لاتوجد ابسط مقومات العمل المنظم. ولكن رغم ذلك فان حاجة البعض للوظيفة تجعلهم يضحون بجزء من حرياتهم لاجل سبيل لكسب العيش.

ايضاً هناك الاهمال الشنيع في توفير مدخلات صناعة الصحافة من قبل الدوله الامر الذى جعل اصحاب الصحف يضحون بحرية الرأى والتعبير حفاظاً على حرية الحصول على مدخلات الطباعة.

اما ثالثة الاثافى فهى وقوع الصحافة في التجربة الديمقراطية اسيرة للارتهان الخارجى. فالابواب المشرعه التى كانت تميز سلطة ودولة السودان الديمقراطى والعوامل الصعبة السابقة جعلت من السهل على أى صحيفة ان تقع فريسة الارتزاق والعمالة للخارج وللداخل ايضاً. فقد كان هناك دوماً على مستوى الاحزاب من هو مستعد لشراء الحرية الصحفية بدارهم معدوده أو ورق (رول) او دعوة استقبال واحتفال منيف مهيب أو دعوة لحضور مؤتمر اولقاء او بعثة للخارج .. الخ.

٣/ صحف الاحزاب هى ايضاً لم تكن الا تعبيراً رسمياً عن رأى الحزب. ولم تخلو التعيينات فيها من انعكاس لحال الحزب وخصوماته ومراكز قواه المتعاركة والمتنافسة .. كما ان التمويل اللازم لتلك الصحف كان من اكثر العوامل التي سلبت حرية الممارسة الصحفية داخل الصحف، الحزبية لصالح التجار وكبار الرأسماليين الذين كانوا يضيقون بحرية الرأى تجاه بعض القضايا. لذلك فان الصحافة الحزبية اكثر انواع الصحف استعباداً داخلياً واقلها توصيلاً لرسالات اعلامية تعبر عن رأى القواعد الحزبية او تدير حواراً حول القضايا الكبرى من وجهة نظر الحزب.

اذاً فقد اثبتت كافة مؤسسات السلطة والدولة أنها لم تكن تمارس الحرية اللبرالية المطلقة بل كانت اسيره للمكايدات ولمن يملك المال ولمن يملك الحق التاريخي ولمن يملك

المجـاهدات ولمن يملك الامكانات ولمن يعرف كيف يصل الى قمة الحزب ولمن يعرف كيف يخطف الاضواء ويسرق (الكاميرا) ومن يعرف كيف يتحلق خلف وحول الزعيم يزحفون على ركبهم حتى يصلوا لكرسى الوزارة والزعامة.

هناك كان رجال اطهار انقياء يترفعون وهناك كان رجال اكفياء يتوارون عن ان تشرئب اعنـاقهم نحـو السلطة والزعامة والاضواء. هكذا فان الحرية ظلت ايضا حاجة شكلية وزينـة لنظام اقرب للرأسمالية. فان كان راسماليونا فقراء فى الدول العظمى فان فقرائنا مدقعون مترببون، لكن تبقى نسبة المقارنة. لم يبق اذاً لنا من الحرية الا التعبير الشخصى باللسان وهذا ايضا جفف مابيلله خطوات اللهث خلف حاجات اليوم وحسرة وحزن الماضى والخـوف من الغد. هكذا فان الممارسة الديمقراطية اللبرالية فى تجاربها الثلاث لم تكن تحمل اى معنى حقيقى للحرية بما فيها من قيم لعدة اسباب نلخصها فى الاتى:-

١ / عدم الاستعداد الاقتصادى والمادى فى بناء اساسيات السودان.

٢ / طبيعة التركيبة الاجتماعية والبيئية والسكانية والثقافية.

٣/ النقل الكيفى والكمى للتجربة اللبرالية (ويستمنستر) بلا تصرف.

٤ / الركون للحاضر دون الرجوع لتقييم تجربة الماضى كل مرة.

٥ / طبيعـة الدولة والشعب والمجتمـع والبيئة السودانية ضد الاحزاب بشكلها القائم والتى لم تعظها الاحداث لتعديل سلوكها وتركيبتها.

الخبز

حينمـا نقـرر ان الخبز هو إحدى مكونات المعادلة المتزنة المطلوبة للخروج من مأزق السودان التاريخى والتطلع لافاق المستقبل الزاهر فاننا نعنى المكنونات التى تندرج تحت قائمة الخبز. انها باختصار القيم المادية، القيم الاقتصادية، قيم التنمية والبناء العمرانى الحضارى ولعل اهمية وجود قيم ومكنونات الخبز فى معادلة الانقاذ الوطنى المتزنة مع قيم الحرية ومكنوناتها هو الهاجس الذى يجب ان يقض مضاجع كل حادب وطنى غيور.

لقد اتسمت العهود العسكرية دائما فى السودان باعلاء قيم الخبز ومكنوناته مع خفض قيم الحرية ومكنوناتها هذا شىء طبيعى ناتج من انفعال اتخاذ قرار الاستيلاء على السلطة من قبل العسكريين. انه ناجم من اسباب ودوافع ذلك القرار الخطير لكن ببساطة شديدة وبقـراءة عميقة لواقع التجارب العسكرية فى السودان يؤكد ان هذا التركيز والانجاز فى مجال الخبز ومكنوناته من قيم لم يكن هدفا بعيدا منشودا للشعب السودانى بل كان هدفا آنيا نتيجة تقصير الحكم الديمقراطى فيه. لقد رحب الشعب السودانى بالاجماع الطبيعى بكل حكم عسكرى. بل كان ينتظر الانقلاب العسكرى ويحلم به كل مرة. لكنه فى نفس الوقت بعـد ان شبع من الخبز ومكنوناته التى وفرتها له الانظمة العسكرية لم يمنعه هذا من الثورة على تلك النظم التى اغفلت جانب الحرية ومكنوناتها لقد اهتزت المعادلة ومالت الكفة فى كل مرة لصالح احد عوامل الخبز والحرية.

نحن هنا لسنا بصدد بيان فوائد وايجابيات الاداء الممتاز للنظم العسكرية فى السودان لمعركتهم حول الخبز ومكنوناته فذلك امر اوضح من ان تخطئه عين الاعين السخط التى

٣/ استغلال وجود القرار السريع والمطلق عند الفرد.
٤/ ترسم خطى الثورات العسكرية الشبيهة حولنا.

اولاً: رد فعل لسلبيات النظام الديمقراطى

جاءت الثورات العسكرية كرد فعل لفشل الانظمة الديمقراطية في السودان: تركز ذلك الفشل في عنصر رئيسى وهو تردى الوضع الاقتصادى وانهاك البنيات الاساسية للبنيان الاقتصادى السودانى هكذا فان الفشل الحزبى وفر للثورات العسكرية امرين: الاول هو وجـود اتجاه يمكن السير فيه يؤدى لكسب الرأى العام الشعبى مما يمكن من استقرار السلطة الجديدة وتوفير حماية لها من اية محاولات معارضة لاسقاطها. الثانى هو اعادة الاتزان لمعادلة الخبز والحرية في نظر الجماهير التى ضاقت حتى برجحان كفة الحرية لدرجة انها تحولت لفوضى. هذا الضجر بالحرية ومكنوناتها نتيجة زيادتها عن الحد كان الهدف الصادق والدافع الاصيل في نفوس قادة الثورات العسكرية. وربما يكون هناك دافع ثانـوى للسير في طريق الخبز ومكنوناته لاقصى حد ذلك هو ان الجيش تعرض للاهمال والاستنزاف ليس نتيجة لعدم رغبة الاحزاب في دعمه خلال النظام الديمقراطى ولكن لان تلك الاحـزاب لم تكن تملك اية مقومات اقتصادية صالحة لدعم الجيش فعامل الاهمال للجيش والذى كان احد اسباب الثورات العسكرية عامل تابع للانهيار الاقتصادى الذى لازم التجارب الديمقراطية الثلاث في السودان.

ثانيا: مصاحب بانفعال وتسرع اضر بالانجاز الكبير

التربية العسكرية تجعل من الانسان شخص يفعل مايقول بل تصف العسكرى الذى يقول ولايفعل بأنه عسكرى جبان. وهذا منتهى الاساءة للعسكرى. كما انها تجعل من العسكرى رجل يتخذ القرار بعد تقييم الموقف بسرعة انطلاق الرصاصة من بندقيته والقرار يعنى امر والامر يعنى تنفيذ والتنفيذ يعنى موت او حياة هذا الادب التربوى العسكرى مدخل مهم لفهم العقلية العسكرية من المنظور الملكى، والذى يشتط احيانا في تقييم تلك العقلية دون فهم الاجواء المحيطة بها وتكوينها.. الخ هكذا فان سرعة القرار العسكري في المسألة الاقتصادية تخضع للعقلية العسكرية التى ترفض التمحك والتراخى، فينطلق القرار محدثا الدوى الكبير وغالبا مايصيب الهدف ولكنه قد يخطىء ونماذج الاخطاء في الانجاز العسكرى الاقتصادى في السودان كثيرة فكم من مصانع ومشاريع بنية اساسية قامت في غير مكانها نتيجة للتسرع ونتيجة لسوء التخطيط اما المشاريع التى نجحت فقد كانت مرهـونة ايضا لغياب الهدف بعيد المدى. لذلك فإن الانجازات العسكرية لم تحم

النظم العسكرية من السقوط بفعل عامل التدهور الاقتصادى. وهذا الضيق فى الهدف ناجم من سرعة اتخاذ القرار والتسرع فى العمل به بالرغم من ايجابية سرعة اتخاذ القرار.

ثالثا: استغلال وجود القرار السريع عند الفرد

فى النظم الديمقراطية القرار عند اكثر من جهة بل اكثر من مؤسسة ولو فى شكله القانونى وان كان فى حقيقته عند الزعيم. وهو فى احسن احواله - القرار - عند اكثر من زعيم وخاضع للقاء مغلق بين «سيدين قمرين نيرين» فى الثورات العسكرية القرار دائما عند جهة واحدة. وفى تلك الجهة عند شخص واحد. لذلك فان كثير من القيادات الثورية العسكرية تتخذ القرار من المطلق سبيلا للانفراد بالسلطة التى تؤدى لنسبة الخطأ فى المشروعات الاقتصادية. ثم كيف اذا ماصحبته السرعة؟ اليس هذا ماظلل انجازات ثورتى نوفمبر ١٩٥٨م ومايو ١٩٦٩م؟.

رابعا: ترسم خطى الثورات الشبيهة حولنا

الثورات العسكرية والنظم العسكرية التى قامت كنتيجة لها فى المنطقة حول السودان وبالتركيز المخصوص على ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م فى مصر كانت ذات تاثير فى حركتى ١٩٥٩/١١/١٧ و ٢٥ مايو/١٩٦٩م ذلك التاثير كان شكله اوضح فى الجانب الاقتصادى والتنموى كانت هناك فى عهد عبود ونميرى خطط طموحه للصناعة والتوسع الزراعى وفى البنيات الاساسية من طرق واتصالات ونقل وموانىء ومشاريع طاقة .. لخ.

جملة القول ان التلهف العسكرى ناحية البناء التنموى كان بدرجة كبيرة وبذل فيه الجهد الاعظم. وانجز فيه الانجاز الكبير والكثير، لكنه ابدا لم يفلح فى ان يكون وحدة السد الذى يقف منيعا امام الاستقرار السياسى للسودان. وذلك لانه جانب واحد فى مكونات القضية، قضية معادلة الخبز والحرية المنشودة متزنة على خط سواء بل يتجاوز الانجاز فى جانب الخبز ومكنوناته الى ضمان او عدم ضمان الاستقرار السياسى للنظام كله.

شىء اخر صاحب الانجاز العسكرى فى جانب الخبز ومكنوناته ذلك هو انهيار عدة قيم اخرى هى من صميم القيم العسكرية الراقية. فاذا كان ادب الضبط والربط العسكرى يحتوى على:-

١/ النظافة فى الجسم والملبس والنظافة فى السكن.
٢/ الحضور فى الازمنة المحددة للطوابير.
٣/ اطاعة الرؤساء وحسن معاملة المرؤوسين.
٤/ اللياقة الجسمانية الجيدة.
٥/ تنظيم الميزانية المالية الشخصية.
٦/ الاستقامة الخلقية.
٧/ الابتعاد عن الاماكن المشتبه فيها والاشخاص المشتبه فيهم.
٨/ الرجولة والحزم.

واضافة الى قيم واعراف عسكرية اخرى فان النظم العسكرية السابقة قد حطمت كل

هذه القيم الرفيعة. وهى قيم اجتماعية راقية تصلح لضبط المجتمع الملكى نفسه. فالنظافة والنظام فى الجسم والملبس والسكن لم تعد من قيم المجتمع وكذلك احترام الحضور فى المواعيد الرسمية واطاعة الرؤساء وحسن معاملة الاخرين.. الخ كل هذه القيم تعرضت للاهتزاز ويمكن اجمالها فى الملاحظات الاتية:ـ

١/ سادت المجتمع السودانى روح الانانية وحب النفس. وسمت القيم المادية وانزوت قيم العلم والفكر والثقافة.

٢/ تفشى الانهيار الاخلاقى والسلوكى فى المعاملات.

٣/ تنامى التيارات المتطرفة وادخال اساليب جديدة على اعراف واخلاق المجتمع مثل التمرد العسكرى، حمل السلاح، تفجير القنابل، العمل السرى.

٤/ انهيار الخدمة المدنية السودانية والتى كان يضرب بها المثل فى الانضباط والكفاءة حيث لم يعد معيار الجزاء هو الاداء فأطل اهل الثقة يحتلون مكان اهل الخبرة.

والنظم العسكرية التى حكمت السودان وفى العالم اجمع تستفيد من مناخ الانقلاب العسكرى الذى يأتى على انقاض النظام الديمقراطى الفوضوى او الديكتاتورى ذلك يعطيها مايعرف فى علم الاقتصاد بنظرية الدفعة القوية. وهى لازمة لبداية تدعو للتفاؤل بالنسبة لاى نشاط حركى تكمن تلك الاستفادة فى الاتى:ـ

١/ توفر روح من الصبر والامل والتفاؤل فى المستقبل بعد حالة من اليأس والقنوط والاحباط التى تشكل الحالة النفسية قبل الحركة العسكرية فى الاوساط الجماهيرية.

٢/ استعداد عام مصاحب لاجواء التفاؤل للبذل والعطاء والتفهم لصعوبة مرحلة بداية الحكم العسكرى فى مواجهة تراكمات الماضى.

٣/ الاستصحاب المستمر للحالة الثورية وسط الجماهير مما يوفر مناخا ملائما للتطبيق والاستقبال الفعال لقرارات التغيير.

٤/ اقتصاديا تسقط مع النظام المدحور مؤسسات ذات تكلفة عالية تمثل جزاء كبيرا من الصرف الحكومى فى حين تبدأ الانظمة العسكرية بمؤسسات تقشفية وبنود صرف حكومى قليلة.

٥/ انفراج المناخ الخارجى الاقليمى والدولى حول النظام الجديد مما يمكن من انسياب المعونات والتبادل التجارى بشكل فعال.

٦/ زوال النظام السابق يهدم محورا للصراع السياسى والاقتصادى والاجتماعى مما يخلق مناخا ملائما للانفراج العام فى الداخل والخارج.

محاولات العسكر الحكم بالمؤسسات

تو الفراغ من انقاذ مايمكن انقاذه يلجأ الحكم العسكرى الى معالجة العقدة والاحساس بالحاجة للحكم وفق مؤسسات شبيهة للنظام الحزبى المندحر ورغما عن ان التركيز على الجوانب الايجابية فى الامر شىء مطلوب الا ان كل النظم العسكرية التى حكمت السودان جانبت الجادة فى هذا المنحى ونظرة فاحصة الى مؤسسات الحكم فى العهود العسكرية يفضى بنا الى قرائن ومحصول مفيد. وهذه معالجة لتلك المحاولات مسنودة لمعلومات خلا رصدها:ـ

(أ) المؤسسة التشريعية:ـ

يلجأ العسكريون لخلق جهاز تشريعي منتخب للضغوط الخارجية الغربية التي تشترط دائما لنظامها السياسي ان يسود في الدول التي تتلقى مساعداتها ورغما عن ان الدول الغربية تعلم شكلية مثل تلك المؤسسات لكنها ترضى مكتفية بذلك القول: ولعل لمحاولة الحكم العسكري في السودان بعض الملامح الايجابية نعدد منها:

١ / افساح المجال لقطاعات حديثة التمثيل النيابي والعمل التشريعي وذلك بكسر احتكار البيوتات الطائفية والتجارية والعشائرية للتمثيل النيابي.

٢ / افساح المجال للعناصر الحزبية من الصفوف الخلفية للظهور ونبذ الحزبية.

٣ / تقسيم الدوائر الانتخابية وفق مفاهيم اجتماعية حديثة تدعم التجربة البرلمانية بقوى نافعة، وتحجب عن القطاعات المتخلفة التمثيل الشكلي.

٤ / اعادة النظر في اللوائح الداخلية التي تحكم عمل المؤسسة التشريعية.

اما السلبيات فيمكن اضافة الاتي:ـ

١ / اتباع قاعدة العزل السياسي دون ضوابط لسلبياتها.

٢ / تفشي ظاهرة التزوير سواء بالترغيب او الترهيب او التزوير المباشر.

٣ / التدخل في الاداء التشريعي مباشرة او عن طريق مناصب مثل منصب الرقيب، الرائد، الهيئة البرلمانية لفئة من النواب.. الخ.

٤ / تهميش دور المؤسسة التشريعية لدرجة تصبح هي مجرد اداه من ادوات السلطة وزينة يتزين بها النظام.

(ب) المؤسسة التنفيذية

المؤسسة التنفيذية هي مجلس الوزراء والمناصب الحاكمة الاخرى وبالرغم من انها مؤسسة اساسية لاتتحمل التهميش او الوضع ضمن ديكور السلطة الا انها خضعت في ظل الحكم العسكري لكثير من السلبيات منها:ـ

١ / العزل والطرد من الوزارة دون محاسبة او دون اعلان للاسباب. بل ان ادب الاستقالة السياسي المعروف عالميا يكاد ينعدم في ظل النظم العسكرية وادب الاستقالة يتيح للوزير وللسلطة المعنية به فرصة ذكر وتقييم اسباب العزل.

٢ / العمل داخل مجلس الوزراء غير مرتبط بالهيكل الجماعي والوزراء الاخرين بقدر ماهو عمل مستقطب تجاه رئيس الوزراء حيث يحرص كل وزير على التنسيق مع رئيس الوزراء فقط.

٣ / التكتل المهني والسياسي احيانا داخل مجلس الوزراء.

٤ / عدم وضوح السياسات وتقلبها وتبدلها مما يخلق ربكة في خطط الوزراء كل في مجاله خاصة في المدى الطويل.

٥ / تغول بعض الوزارات على وزارات اخرى في ظل ضعف التنسيق بين الوزارات.

٦ / وزارة شئون مجلس الوزراء او وزارة شئون الرئاسة تتحكم في الوزارات الاخرى بدرجة غير مطلوبة.

٧ / التركيز على اسماء الوزارات دون التركزي على الصلاحيات والاختصاصات.

٨ / تقديم اهل الثقة على اهل الخبرة.

٩/ الضيق باعتراضات الخبراء من الوزراء واصرار بعضهم على آراءهم الفنية لدرجة ابعادهم فى نفس الوقت الذى يحدث فيه العكس مما يولد داخل السلطة التنفيذية بقاء مجموعة من ضعاف الشخصية والمنافقين والجهلاء احيانا.

١٠/ بينما الجدل دائر بين ايهما اصلح للسلطة التنفيذية هل هم الخبراء «التكنوقراط» ام السياسيين فان الحكم العسكرى يلجأ للخبراء دائما لدرجة يحجب فيها التخصص الدقيق من شخص اصلح فى مكانه من اى مكان اخر. وذلك لمجرد انه شهير فى مجاله التخصصى كالاطباء والعلماء.

(ج) المؤسسة العدلية:.

المجتمع العسكرى مجتمع متكامل لدرجة ان المؤسسة العدلية فيه جزء لايتجزأ. فالمؤسسة العسكرية تستوعب القانونيين وتحولهم من ملكية الى عسكريين فهناك فرع فى الجيوش للقضاء العسكرى وهناك المحاكم العسكرية التى تباشر اعمالها فى الظروف العادية والطارئة داخل المؤسسة العسكرية. وهناك مايشبه عمل النيابة العامة والنيابات التجارية.. الخ ولعل هذا هو الذى ادى لمحافظة النظم العسكرية على استقلال القضاء وعدم التدخل فيه. بل ظل الحكم العسكرى يحافظ على تحرى وجود نواب للاحكام من القضاة والقانونيين لضمان سير العدالة حتى فى المحاكم العسكرية الخاصة التى يرأسها عسكريون غير قانونيين كما لاننسى ان العسكرى يتلقى دروسا قانونية فى الكليات والمعاهد العسكرية التى يتخرج منها.

(د) السلطة السياسية (الاحزاب):.

يبدو ان العمق الذى غرسته الممارسة الانسانية للعمل السياسى عن طريق الاحزاب بعيد غوره. وفى السودان بالذات هذا رغما عن الخلاف حول التعددية وعدد الاحزاب المناسب او المسموح به ونوعها. نستقى هذا الاستخلاص من حقيقة محاولات النظم العسكرية اللجوء لتكشيل كيان سياسى او حزب سياسى فالعقلية الحاكمة فى النظم العسكرية لم تستطع ان تتجاوز الحاجة للحزب السياسى ولم تستطع فى نفس الوقت ابداع شكل جديد يستوعب طاقات الممارسة السياسية للجماهير بدرجة التفاف حول الشكل الجديد تدفعه للريادة والاحتذاء هنا يمكننا محاولة تعديد بعض السلبيات التى عاقت صيرورة المحاولات العسكرية لخلق مؤسسة سياسية فى النقاط التالية:ـ

١/ كما لجأت التجربة الديمقراطية اللبرالية للنقل الحرفى لتجربة ديمقراطية «ويستمنستر» الانجليزية فأودت بها واودى بها فان الحكم العسكرى حاول الامر ذاته حين نقل تجارب الثورات العسكرية الشبيهة فى خلق المؤسسات السياسية نقلا فى الشكل والمضمون والموضوع. فالاسم هو الاتحاد الاشتراكى والمضمون هو تحالف قوى الشعب العامل، والموضوع هو حاكمية التنظيم الفرد. اليست هذه هى تجربة ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م فى مصر «بالكربون».

٢/ الاصل فى النشاط السياسى هو التطوع والرغبة الذاتية لدرجة التضحية وفق قيم

تربوية تنشا مع القطاع العامل في السياسة وما التفرغ الا حاجة جزئية اقتضتها الضرورة لبعض الناس في بعض الوقت. لكن التنظيم السياسي في الحكم العسكري اصبح عبئا على الدولة واحد اجهزتها التابعة. بل كان مجرد مكان لاعاشة البعض وتطفل البعض وتسوق البعض في سوقه الرائج.

٣/ ابتسرت التجربة السياسية في العهود العسكرية قوى الشعب العامل الى قوى ضيقة ومحددة وهي بهذا تحول البقية من القوى الشعبية الى قوى «خاملة» وهذا غير صحيح والاصح منه ان القوى المجددة بانها عاملة حولتها التجربة «المشاركين في التنظيم» الى قوى خاملة وطفيلية و إنتهازية.

٤/ كرست التجربة شكلية الديمقراطية والشورى داخل الاحزاب السودانية والمنتظر منها اشاعة وبسط الديمقراطية والشورى داخل المؤسسة السياسية البديلة حيث اتبعت الديمقراطية المركزية نمطا للحركة داخل الحزب الجديد. بذلك حولت وقننت شكلية الشورى والديمقراطية داخل الاحزاب السودانية والتجربة الديمقراطية، الى مايمكن تسميته بديكتاتورية المصالح المشتركة لعصبة القيادة التي سادت في الاحزاب اللبرالية.

برنامج الحزب او التنظيم الجديد لم يخرج في مضمونه عن «الاماني الطيبة» التي تضمنتها برامج الاحزاب اللبرالية والخطوط العريضة الهلامية سمة تلك البرامج.

اما اكبر دليل على فشل المؤسسة العسكرية في احلال بديل للمؤسسة السياسية اللبرالية فهو منطق حقائق التاريخ المسجل والتي تفيد بأن تلك التنظيمات فشلت في خلق عدد يحسب على اصابع اليد من المؤمنين بافكارها والمدافعين عن تجربتها بعد سقوط تلك الانظمة.

(٥) المؤسسة الاعلامية:-

يطلق على هذه المؤسسة في الانظمة اللبرالية اسم السلطة الرابعة باعتبارها السلطة غير المحددة رسميا والتي ينبع مصدر تسلطها من طبيعة ادائها غير المباشر في تغيير وتسيير حركة الحكم والدولة.

في ظل الحكم العسكري كانت ابرز ملامح هذه المؤسسة هي:-

١/ تقلص عدد منابر الاداء الاعلامي.

٢/ تردي التحرير الاعلامي ودورانه حول مفردات ورسائل اتصال محدودة ورتيبة.

٣/ غياب روح المنافسة والابتكار والتجديد شكلا ومضمونا.

٤/ ظهور ممتهنوا النفاق وحرق البخور مع غياب كامل للنقد الموضوعي الشجاع.

٥/ ضعف العناية الادارية بتطوير المؤسسة الاعلامية نتيجة لغياب حافز ودافع الربحية الذي نتج عن تمويل السلطة للاعلام. يلحق بهذا معاناة المؤسسة الاعلامية من امراض الخدمة العامة الحكومية.

٦/ تماثل وتشابه الموضوع والمحتوى في كافة اداء وسائل الاتصال فالصحف صورة مكررة لبعضها البعض، ومايبث في الاذاعة والتلفزيون هو نفسه تجده في الاعلام المركزي والاقليمي ووكالة الانباء الوطنية.

٧/ ضيق السلطة الحاكمة بالنقد ووجود الرقيب ذو المقص «الذهبي».

جملة القول فإننا في هذا المقام نحاول تشريح تجربة الحكم العسكرى السابق مروره على السودان وهو حكم بكل المقاييس كانت ايجابياته كثيرة لكنه حتما وعبرة بالنتائج فقد سقط تحت اجماع الشعب وهذا دليل على تغلب سلبياته قلنا هنا ان تلك السلبيات تمثلت في العناية بطرف في المعادلة المطلوبة هو الخبز ومكنوناته اى القيم المادية مع اغفال للقيم المعنـوية. الحرية ومكنوناتها ـ لكل ذلك فإن العاقل من اتعظ بغيره. ونحن هنا في هذا الكتاب لانداجى ولانداهن ثورة الانقاذ الوطنى ولكنا نعين رجالها بنشر ما استطعنا من معلومات ونضعها بين ايديهم كي يأخذوا العظة والعبرة من الماضى. ان الشعوب التى لاتقرأ تاريخها جيدا، ولاتراقب حركة الحياة وفق معطيات بيئتها وخصائص امتها، شعوب سوف تظل حبيسة الانكفاء النرجسى والتخلف الداهم المدمر. وان الرجال الذين يصعرون خدهم عن سيرة الاوائـل الذين جلسـوا في ذات المقعـد وامسكـوا بنفس القلم وكتبـوا صفحاتهم ومشوا لن يغفر لهم التاريخ والشعب ولن يغفر لهم الله ذلك فالسودان يكفيه.

١/ انه ينحدر كل يوم الى مؤخرة الدول المتخلفة جدا.

٢/ ان مقومات الدولة تتآكل كل يوم حتى وصلنا قبل شهور الى وضع كالجثة ينهش فيها القاصى والدانى ونحن نتفرج.

٣/ انـه دولة من اغنى خمس دول في العـالم بمـواردهـا المـائيـة والارضية والبشرية والحضارية.. الخ واصبحت تستجدى كل شيء حتى الثقافة والفنون والاداب.

٤/ مازال هو رجل افريقيا المريض مهما اخذتنا العزة بالنكران. أخيرا فإننا نقول لرجال ثورة الانقاذ الوطنى:ـ

أ/ انهـا الفـرصة الاخيرة للسودان بيدكم اليوم وبقدر عظم حجم الامانة الملقاة عليكم سيكون فشلكم في حلها وزره كبير.

ب/ ان الله يزع بالسلطان مالايزع بالقرآن هى فلسفة خالدة وان تحول الثورة من ثورة الى حركـة اصلاحية او الى حركة اسعافية هو اول عتبات الفشل فالشعب السودانى في سواده العظيم كل مرة يقدم الثورة على طبق من ذهب لمن لا يستحقها ويمضى هادئا حتى يرغم الجيش على الثورة. فالثورة في السودان ظلت يتناوبها الشعب والجيش وتدفنها الاحزاب لابد من اطار نظرى ومذهبية واضحة وفكر نير تهتدى به الثورة واياكم والتجريب العفوى.

ج/ موازنة اطراف معادلة الخبز والحرية هى الخلاص الوحيد في وجهة نظرنا المتواضعة...

والله يهدى سواء السبيل

محمد محمد احمد كرار
الخرطوم ٢١ اكتوبر ١٩٨٩

الباب الأول

دور الجيش السودانى في الحياة السياسية

الفصل الأول

نشأة ومميزات الجيش السودانى

بعد سقوط الدولة السودانية المهدية في أول سبتمبر ١٨٩٩م، آل الحكم الى الحكومتين المصرية والبريطانية وفق اتفاقية الحكم الثنائي في يناير ١٨٩٩م. احتفظت الحكومتان المصرية والانجليزية ببعض قواتها في السودان بعد اتمام استعمارهما للسودان. كان على رأس الجيش المصرى الانجليزي الحاكم العام للسودان وهو سردار الجيش المصري. تقلد المنصب كل من لورد كتشنر قائد جيش الغزو الانجليزي المصرى واعقبه السير فرانس ونجت ثم السير لي استاك في نوفمبر ١٩٢٤م قتل السير لى استاك في القاهرة جهاراً نهاراً بهلاك السير لى استاك تم فصل منصب الحاكم العام من قائد الجيش المستعمر. عين لذلك الجنرال هدلستون باشا قائداً للجيش، بينما عين سير جوفرى ارثر حاكماً عاماً مدنياً في ١٧/ ١/ ١٩٢٥ كان ضمن الجيش المصرى مايعرف بالاورطه السودانية التي كونت من بعض السودانيين بمصر. كان قسم ولاء الاورطه السودانية للتاج والملك المصرى ويتلقون اوامرهم من الرتب المصريه.

في عام ١٩٢٢م رفض الملازم اول على عبداللطيف ان يحيى احد كبار الضباط الانجليز في مدينة مدنى فاعتبر الضابط الانجليزي هذا خروج على العرف العسكرى، بينما اعتبر على عبداللطيف تحية الضابط الانجليزي اهانة للكرامة السودانية وانه كضابط سودانى يدين بالولاء للملك المصرى وليس للانجليز. احيل على عبداللطيف للمعاش بسبب هذه الحادثه. ثم قاد ثورة ١٩٢٤م الوطنية ثورة اللواء الابيض.

كان من آثار ثورة ١٩٢٤م على الانجليز، ان عملوا على فصل السودانيين عن المصريين، خاصة بعد طرد الجيش المصرى من السودان. لذلك كونت لجنة برئاسة ايوارث نصحت الانجليز بتشكيل جهاز للمخابرات واوصت بالتصدى للنفوذ المصرى في السودان وخطورته على السلطة القائمة.

لكـل ذلك تم تشكيل قوة دفاع السودان في ١٧/ ١/ ١٩٢٥م. روعى في قوة دفاع السودان استبعادها عن اي نفوذ مصرى. ضمت القوة الجديدة (١٢) ضابطاً من الاورطه السودانية بالجيش المصرى. ووضـع حفظ الامن الـداخـلي كهـدف لقوة دفاع السـودان. قسمت القوة الى خمسة قيادات. قيادة شرقية وقيادة وسطى وقيادة غربية وقيادة جنوبية وقيادة شمالية. بهذا التوزيع ضمنت

السلطات ردع اي مساس بامنها، خاصة وان التقسيم روعى فيه بعضالجوانب القبلية والاقليمية.
بعد حوادث ١٩٢٤م تم اغلاق المدرسة الحربية التي كانته تخرج ضباطاً للجيش. كما تم تخفيض القوات السودانية من (١٣) الف الى خمسة آلاف عقب تكوين قوة دفاع السودان. عام ١٩٣٥م هدد الخطر الايطالي بشرق افريقيا الوجود الانجليزي احد اركان الحلفاء. لذلك فتحت الكلية الحربية من جديد. وتم اختيار طلاب الكلية الحربية من خريجي كلية غردون التذكارية وتم تخريج اول دفعة من الضابط السودانيين عام ١٩٣٨م. وبحلول عام ١٩٤٤م وصل عدد المتخرجين في الكلية الحربية (٥١) ضابطاً ثم اغلقت عام ١٩٤٨م ايضاً تم زيادة عدد افراد القوات المسلحة الى (٢٥) الف سوداني ثم تم تخفيضهم عام ١٩٤٧م عقب انتهاء الحرب العالمية الثانية الى (٧,٥٧٠) فرداً.
نصت اتفاقية نيل السودان حق تقرير مصيره بين مصر وانجلترا عام ١٩٥٣م على سودنة الجيش السوداني. وحينها تمت السودنة تولى الفريق احمد محمد اول ضابط سودانى قيادة الجيش وذلك في ١٤/ ٨/ ١٩٥٤م وبعد عام وصلت قوة دفاع السودانى الى سبعة آلاف مقاتل سوداني. وتواصلت عقب الاستقلال قفزات وتطوير الجيش السوداني فاطلق عليه رسمياً اسم الجيش السوداني. واعيد تنظيمه وادخلت عليه عام ١٩٥٨م قوة جديده هي سلاح الطيران الذي بدأ باربعة طائرات هدية من مصر الثورة. وانشىء سلاح المدرعات بعدد من المدرعات هدية من مصر ايضاً. ثم انشئت حامية الخرطوم واتبعت لها القوات الجوية والقوات المدرعة.
في عام ١٩٦٠م دخلت العمل في القوات المسلحة المدرعة صلاح الدين، والمدرعة كوماندو والفيرت كما زود سلاح الطيران بطائرات بريطانية وتم تشكيل ثلاث كتائب مدفعية. ولاول مرة يتم انشاء القوات البحرية عام ١٩٦٢م. ثم انشىء مصنع الذخيرة بعون الماني شمل الاسلحة الخفيفة وعلى رأسها البندقية الشهيرة (جي. ام. ثرى) .. بعد حرب يونيو ١٩٦٧م اتجه السودان نحو الكتلة الشرقية التي زودته بالدبابه (تي ٥٤) وطائرات الميج (١٧، ١٩).
اكبر طفرة تمت في عهد مايو حيث تم الاتى:-
أ/ تمت اعادة تنظيم القيادة العامة للجيش.
ب/ زود سلاح المدفعية بمدافع عيار ١٢٢، ١٢٠، ١٠٥ ملم.
ج/ تمت زيادة وحدات المهندسين.
د/ ادخل نظام وحدات الصيانة ولاول مرة بالجيش.
هـ/ تم انشاء قوات الدفاع الجوى وزودت بصواريخ سام الروسيه والمدافع المضاده للطائرات وشبكات الرادار.
بعد فشل انقلاب يوليو ١٩٧١م قطعت العلاقات مع المعسكر الشرقي مما اوقف تدفق السلاح الشرقي على الجيش السوداني. جرت عدة محاولات مع دول شرقيه لصيانة السلاح الموجود مثل كوريا الشماليه والصين ومصر. ايضاً فتح النظام باباً للتسلح من الغرب لكنه لم يكن بالحجم المؤثر نسبة لظروف ماليه وسياسية متعدد.
بعد سقوط نظام مايو في ابريل ١٩٨٥م اعتمد الجيش السوداني على دعم الدول العربية ذات التسليح الشرقى خاصة ليبيا في مده بالسلاح كذلك العراق وسوريا ومصر.

طبيعة التربية العسكرية

عندما يدخل المجند أو الطالب الحربى بوابة مكان التدريب فان اول ما يؤمر به هو أن يخلع عنه كامل سلوكه (الملكى) وان يهيء نفسه للتشرب بنوع جديد من التربية. فالجندية هي اسلوب وطريقة متكاملة للحياة في أى مجتمع عسكرى او مدنى. والعسكرية ليست وظيفة ذات مواصفات فنيه خاصة فحسب كغيرها من الوظائف الفنية الاخرى كالطب والهندسة والتعليم، بل هي مجتمع جديد بحاله. على رأس الحياة العسكرية يجيء اليقين بان الموت متوقع في كل لحظة بل يمكن للعسكرى ان يؤمر بان يموت فيمشى له مختاراً.

هذه الدرجة العاليه من الخطورة الحتمية احياناً تزرع في نفس الجندى استعداداً دائماً للتضحية من أجل الاخرين وانكار الذات. يولد هذا على الفور شعورا بالتآزر والتكاتف والتلاحم والتضامن بشكل فعال جداً قلما يحسه غير الجند. يؤدى هذا الى التماسك الجمعى والاخلاص الى المهنة. وتقديس حق الزماله والمهنة والتميز بالثقة بالنفس والاعتداد بالذات.

كما أن تجانس المجتمع العسكرى وانغلاقه على افراده واحتكامه لروح الضبط والربط يؤدى لقوة العلاقات ومتانة الصلات الجماعية والتحلل من الالتزامات والنزوات الشخصية. فالجند يخوضون غمار المعارك بروح الجماعه يؤازر بعضهم بعضاً حيث لا مجال لنكوص أحد على عقبيه ولا مجال لبذل اقل ايثاراً للسلامة لان اي تفريط في ثغره يقوم عليها احدهم تعنى الدمار للجميع بما فيهم المفرط. في ظل المعارك يحتاج كل زميل لاخيه في أمس الحاجات. ويتوقع كل واحد أن يكون الجريح المحمول والقتيل المستور والمريض الممارض وهكذا. إن روح المعارك نفسها تنشىء في اوساط الجند والعسكريين معانى لايدركها احد:

لايعرف الشوق الا من يكابده ولا الصبابه الا من يعانيها. من هنا ايضاً ننطلق لتأكيد قاعدة راسخة يقتضيها السياق ويقتضيها الموضوع هي أن تلك الروح تصطدم احياناً وفي ظل الانظمة التي يديرها مدنيون، بالاحساس بالتدخل الملكي في شئون الحرب. فاذا كانت الحرب مفروضة على الجيش لايملك خيارها ولا يقتنع باهدافها. او كانت الحرب يخوضها الجيش وهو مهمل العتاد والسلاح والدعم المعنوى. او كانت الحرب يخوضها الجيش من اجل مصالح فئات اخرى محدوده الخ.. فان الاحساس بالغبن والضيم يخيم على العسكريين.. فهم يرون رفاق الخندق، والمعسكر والخيمة وقسماء قطعة الخبز وجرعة الماء. يتساقطون حولهم وحتما سيجىء دورهم.

لعل هذا الشعور اكثر وضوحاً في حرب جنوب السودان، لقد ظل الجيش السودانى يخوض طيلة الحكم الديمقراطى حروبه في جنوب السودان وهو مهمل في تسليحه وتدريبه مكشوف الظهر محطم المعنويات من قبل وسائل الاعلام الديمقراطية. بل كثيراً ما كان الجيش السودانى يجد نفسه عليه أن يحارب الجواسيس والذين ينقلون اخباره في الشمال قبل ان يحارب العدو في الجنوب. كما كان يجد نفسه يحارب بلا سلاح وبلا عتاد وبلا معنويات بينما الساسه في الشمال يتمرغون في نعيم مقيم اقيم على تلال جماجم الجند وبقايا اجساد الرجال من معوقى الحرب. وفوق ذلك الاهمال الشنيع، فان روائح الفساد الديمقراطى تزكم الانوف. ولعل اقرب مثال لذلك ما سجلته صحف

الديمقراطية (الطيش) من فساد عم كل الوزارات والوزراء بلا استثناء سواء في عهود الائتلاف الطائفية او في عهد الوفاق الطائفى الاسلامى. او في عهد التحالف الشيوعى الطائفي الاخير.

هناك سبب اخر يجعل من الجنديه مجتمعاً ذو خصائص متميزه . . ان وجود العسكر في معسكرات مغلقه على الاسر والجنود داخل مناطق عسكرية قريبه من موقع العمل تزيد من روح التجانس بين الافراد . . وتقوى من الروابط بينهم. ذلك ان الفصل بين الحياة الخاصة والحياة العملية يكاد يكون معدوماً كما أن كمية الوقت الذى يقضيه الجنود وسط المدنيين قليل جداً بل احياناً يكاد لايذكر.

والحياة العسكرية يحكمها القانون العسكرى. فالعسكريون لايخضعون في ارتكابهم للجنايات العسكرية للقانون المدنى. لان ذلك يضر بالنظم العسكرية من ناحية ولان هناك من ناحية اخرى جنايات لاتحاكم عليها القوانين المدنية لانها لاتعتبر اصلا جنايات مثل الهروب من الخدمة ومخالفة الاوامر. فالقانون العسكرى بهذه الصورة وضع لتنظيم سلوك العسكريين وضمان تماسكهم واخلاصهم لمهنتهم. وعليه فان اي مؤثر خارجي يمس تماسك المجموعة او شرخها يجب ان يبعد ومثال ذلك النقابات والاتحادات وقد حرص المشرع العسكرى على ابقاء العسكريين خارج هذه المؤثرات. عندما اشار الى عدم جواز الاشتراك في اي نقابة او اتحاد.

اما الضبط والربط فهو حالة التنظيم والطاعة التي يتحلى بها الفرد او المجموعة في الاستجابة التلقائية للاوامر والقوانين العسكرية في جميع الظروف وهي تشمل ايضاً تنازل وتلاشى الرغبات الفردية من اجل المجموعة للوصول الى الهدف والخضوع والاحترام للسلطة العسكرية ويحتوى الضبط والربط على امور عده اهمها :-

١/ النظافة في الجسم والملبس والنظافة والنظام في السكن.
٢/ الحضور في الازمنة المحدده للطوابير.
٣/ اطاعة الرؤساء وحسن معاملة المرؤوسين.
٤/ اللياقة الجسمانية الجيده.
٥/ تنظيم الميزانية الماليه الشخصية.
٦/ الاستقامة الخلقية.
٧/ الابتعاد عن الاماكن المشتبه فيها والاشخاص المشتبه فيهم.
٨/ الرجولة والحزم.

هذا ويعتبر الاخلال بالضبط والربط احدى الجنايات التي يعاقب عليها القانون العسكرى.

يؤازر القانون العسكرى والضبط والربط طبيعة متميزة بها القوات المسلحة وهى التسلسل العسكرى في الرتبة. حيث تدين كل رتبة اقل للرتبة الاعلى بولاء وطاعة مطلقة. ولكل رتبة سلطات مخولة لها تتخذ وفقها قرارات محدده. واذا كانت المسألة اكبر من رتبة القائد فانه بدوره يرفعها لمن هو اعلى منه رتبة. وهذا التدرج الهرمى في الرتب رغماً عن انه يشبه ماهو موجود في الخدمة المدنية الا ان طبيعة القانون الذى يحكم التدرج في الخدمة العسكرية صارم العقوبات بحيث تصل فيه الى درجة الاعدام عند عدم اطاعة القيادة الاعلى في حالة العمليات الحربية مثلاً. كما هناك عقوبات توقيفية شديده تشمل مايعرف بالتكدير والاداره الداخلية والحبس الشديد . . الخ.

ايضا تقتضي التربية العسكرية لترسيخ قيمها وبناء هيكلها وسيادة روحها وضمان حركتها، ان تكـون هناك فواصل اجتماعية بين الرتب المختلفة. يشمل ذلك فواصل مابين الضباط والرتب الاخرى من جهة ومابين ضباط الصف والجنود من جهة اخرى. بل داخل الفئتين ايضاً هناك فواصـل وأعراف وتقاليد عسكرية اجتماعية. يشمل ذلك السكن والترفيه والمواصلات. كذلك هناك قضية التحية العسكرية التي تحكمها الرتبة. كل هذا لايعنى تداخل اواصر الاخوة والزماله العسكرية العامه في اطار المجتمع العسكرى ذو التربية المميزه.

لكن يظل السؤال قائما ما الذى يدفع المواطن السودانى للانخراط في طريق الجنديه وهى بهذه المواصفات الخاصة والتى احياناً كثيره ما توصف بالقسوة والشدة في العرف الملكى؟

١/ التراث العائلى والاجتماعى والذى يعنى ان الوالد كان عسكرياً محترفاً، كان يكون بعض افراد العائلة ضباطاً او جنوداً، او يعنى تقاليد العائلة. وغالباً ما تنتقل هذه التقاليد العائلية عبر العم وابن العم وبعض الاقارب الاخرين وفي كل الحالات تنشأ علاقة بين الضباط ومن يصغره سناً.

٢/ الرغبة الجامحة في التعليم والتقدم الاجتماعى سواء اكان مرتبطاً بالمهنة العسكرية ام لا. وقد كان للفرص التي تتيحها المعاهد العسكرية للتعليم الاثر الكبير في جذب الشباب.

٣/ الخبره في الحياة العسكرية تولد الرغبة في الانضمام اليها.

٤/ حلم او طموح الطفولة والذى يتكون من سن العاشره يمكن ان ينمو بدون ان يكون لعائلة الطفل اي صلة بالتقاليد العسكرية.

٥/ اما في السودان فيمكن اضافة ان الانتساب للقوات المسلحة يعتبر مفخره لدى بعض القبائل السودانية حيث يذكرون ذلك في اشعارهم واغانيهم.

٦/ الكسـب المادى، حيث تعتبر المهنة العسكرية مجزية مادياً في اغلب دول العالم ومن بينها السودان مقارنة مع المهن الاخرى.

الحركة الوطنية العسكرية

ثورة الملازم اول على عبداللطيف:

على عبداللطيف جنوبي من قبيلة الدينكا. دخل المدرسة العسكرية وهو لم يكمل العشرين من عمـره. ثم اصبـح ضابـطاً في الاورطـه السـودانية التابعة للجيش المصرى وهو في سن الثانية والعشرين. احيل للمعاش في عام ١٩٢٢م بسبب رفضه اداء التحيه العسكرية لضابط انجليزي. ذلك ان على عبداللطيف رأى في تحية الانجليزى اساءة للكرامة السودانية وامتهاناً لها.

في عام ١٩٢٢م زار اللورد ألنبى السودان تقدم السيد على الميرغنى (نيابة عن جميع اهالى البلاد بالرغبة في استمرار التقدم الذي سار به السودان شوطاً كبيراً تحت الادارة الانجليزية) (مجلة حضارة السـودان) ثم قال السيد على الميرغنى ايضاً (ان السودان بلد يختلف عن مصر) فطمأنهم اللورد ألنبى (بـان مخاوفهم حول تسليم السودان لمصر لا اساس لها) . . ونشرت تفاصيل الاجتماع في مجلة حضـارة السودان فثارت ثائرة الوطنيين وبعث على عبداللطيف بمقال رداً على المجتمعين لكن

الحضارة لم تجده صالحاً للنشر على حين نشرت قصيدة ترحب باللورد.
ثم يصدر التيار الوطني منشوراً يعارض فيه زيارة ألنبى. ثم يكتب علي عبدالطيف مقالاً لجريدة حضـارة السـودان يرد فيـه على اتجاه الصحيفة. لكن المقال لاينشر بل يتم تسليمه للمخابرات الانجليزية. ويقدم علي عبداللطيف للمحاكمة على مقال لم ينشر ويحاكم بالسجن.
هكـذا فان علي عبداللطيف هو اول قائد وطنى لحركة سياسية وطنية فعاله. وهو عسكرى معروف. كانت تلك الحركة هي ثورة اللواء الابيض، ورغم ان ثورة ١٩٢٤م كانت شعبية الا الثورة كانت تركز على العسكريين. فقد ذكرت المصادر ان من بين اعضاء جمعية اللواء الابيض في البداية (١٠٤) اكثر من ستين عسـكرياً في الخدمة او في المعاش. هكذا فانه بينما كان العسكريون يقودون ثورة ١٩٢٤م ويتقدمون بمذكرة تحمل توقيع (٤٠٠) شخص تطالب باستقلال السودان، فان قادة الختمية والانصار الطائفيين والشريف يوسف الهندى يدبجون (سفر الولاء) للانجليز ويؤكدون انهم يختارون بريطانيا دون مصر ليؤكدوا ولاءهم لها.
ولكن ثورة ١٩٢٤م استمرت لتكتب صفحات بطوليه في تاريخ السودان.

ثورة طلبة المدرسة الحربية:

بينـما جمعيـة اللواء الابيض تؤجـج نار النضـال الوطنى بالتظاهرات والاضرابات في شوارع العـاصمة والاقاليم. كان طلاب المدرسة الحربية مع الحركة الوطنية. وكالصاعقة ينفلت المارد الوطنى من قمقم المدرسة الحربية ويخرج طلابها في مظاهرة يؤيدون فيها الثورة، ولما كان عدد من اعضاء اللواء الابيض في البريد والبرق فقد انتشر الخبر باسرع مما يتوقع احد. وبينما طلاب المدرسة الحربية في زيهم العسكري المنضبط ومنظرهم الذي يخلب الالباب ولا غرو وهم امل المستقبل وكبار رجالها هنا خرجت العاصمة عن بكرة ابيها تحيي ثورة طلاب المدرسة الحربية وانحيازهم للنضال الشعبي الوطني.. فتعانقت هتافات العسكر بالشعب كأنه صوت ينبلج من شرفة التاريخ (جيش واحد شعب واحد) ذاك الصوت منه هذا الصدى.
كانت المـظاهرة ككل شيء يصدر عن طلبة المدرسة الحربية، رشيقة انيقة، سار موكبها في الشوارع الرئيسية في روعة ومهابة وفي دقة ونظام. وكان يتبعها من الخلف اركان حرب المدرسة ومساعدوه من الضباط كما لحق بهم قومندانها الانجليزي وقف الطلاب امام سراى الحاكم العام ورددوا الهتافات مع التحية العسكرية للملك فؤاد الاول ثم ساروا الى السجن العمومى ورددوا التحية للمعتقلين السياسيين ثم عادوا الى مدرستهم ليجدوا مخازنها قد افرغت مما حوته من اسلحة وذخائر. قضى الطلبه اسبوعاً وبعض الاسبوع معتقلين في مدرستهم ثم نقلوا الى باخرة نيلية وسيق اكثرهم الى السجن كما قال شهود عيان بان الطلبه ساروا الى الجامع الكبير بالخرطوم ثم توجهوا الى منزل علي عبداللطيف حيث ادوا له التحية العسكرية.. ثم سجن كوبر بالخرطوم بحرى حيث كان علي عبداللطيف مسجوناً.

ثورة الملازم اول عبدالفضيل الماظ:

استمرت مظاهرات ثورة ١٩٢٤م عارمة طيلة شهور اغسطس وسبتمبر واكتوبر. والاحداث تتوالى كان الانجليز يتوقون لفرصة لتنفيذ مخططهم لابعاد الجيش المصرى من السودان وتكوين قوة من السودانيين تدين بالولاء للانجليز.

وفي يوم ١٩/ ١١/ ١٩٢٤م يتم اغتيال السير السردار لي استاك وفي وضح النهار بشارع في القاهرة.. هنا وجدت الحكومة الانجليزية الفرصة سانحة لتقديم انذار للحكومة المصرية في يوم ٢٢/ ١١/ ١٩٢٤م بسحب جيشها من السودا ن وذلك خلال (٢٤) ساعة. في مصر استقالت وزارة سعد زغلول احتجاجاً على الانذار الذى يتعارض مع الدستور المصرى. قامت بدلاً عنها وزارة زيور باشا لانقاذ ما يمكن انقاذه. اما في السودان فقد رفضه الضباط المصريون والسودانيون على السواء.

اصبح الامر واقعاً عندما انسحبت الكتيبة المصرية الرابعة بقيادة العقيد احمد بك يحيى ثم تبعتها مصلحة الاشغال والمهات اما كتيبة المدفعية فقد اعلن قائدها احمد بك رفعت رفضه للانذار مما رفع معنويات وعزيمة الضباط السودانيين والمصريين عقد يوم ٢٥/ ١١/ ١٩٢٤م بالخرطوم بحرى مجلس حربى ضم ضباطاً مصريين وسودانيين واتفق فيه على توحيد القيادة واسنادها للعقيد احمد رفعت قائد المدفعية. وقع على الاتفاق اغلبية الضباط السودانيين والمصريين بالعاصمة. كان الاتفاق يرى انه اقسم بالولاء للملك فؤاد وليس للانجليز وبما ان حكومة الملك فؤاد رفضت الانذار فانهم بالتالى يرفضونه. كان الضباط السودانيون اكثر حماساً حيث ملأوا صدورهم بالمنشور الذي يحمل القرار وقرروا توصيله لزملائهم في مختلف انحاء السودان. يقول العميد عبدالرحمن الفكي في كتابه تاريخ قوة دافع السودان ص٣٣:-

«كان الاستياء عاماً وان شرارة واحدة تكفى لانفجار البارود، وهذه الشرارة كفلتها إشاعة بان ضابطاً سودانياً ومعه فصيله من الكتيبة التاسعة ممن كانوا يرابطون في حراسة كبرى النيل الازرق في الضفة الشرقية قد انضموا للمدفعية (الطوبجية) القريبة منهم ليكونوا تحت لواء القيادة الموحده. كانت هذه الاشاعة في صبيحة يوم الخميس ٢٧ نوفمبر.

وعلى اثر انتشارها بين الضباط في الخرطوم تحرك من قشلاق عباس في الساعة الثالثة والنصف طائفة من ضباط وجنود من مدرسة ضرب النار (مباني السلاح الطبي) بقيادة الملازم اول عبدالفضيل الماظ ومعه الملازم ثانى حسن فضل المولى والملازم ثانى ثابت عبدالرحيم واخرون، وقد حملوا معهم مدفعين وكل ما امكن حمله من الجبخانه في عربة كارو، وانضم اليهم في الطريق الملازم ثاني السيد فرح ومعه فصيلته من الكتيبة الحادية عشر بعد ان اطلقوا سراح السجناء العسكريين الذين كانوا حراساً عليهم.

اتجهت هذه القوة نحو الخرطوم بحرى سالكه طريق الجامعة للانضمام تحت قيادة العقيد رفعت المتفق عليها. ولما وصلوا لمكان تمثال غردون (ميدان الشهداء الحالى) وقفوا ملياً في انتظار وصول بلتون اخر في طريقه اليهم تاركاً ايضاً حراسته على مبانى الحربية (مكاتب وزارة المالية والاقتصاد الحاليه) وهنا قابلهم في الطريق المستر كارلى مفتش الخرطوم آنذاك. ولما علم اتجاههم ذهب من

توه ليبلغ الخبر الى اللواء هدلستون باشا (الادخبانت جترال آنذاك) بوصفه نائباً للسردار.
امر هدلستون باشا العميد مكلون بك قائد قسم الخرطوم بالذهاب واعتراض طريق هؤلاء الضباط قبل ان يعبروا كبرى النيل الازرق فلحقهم المذكور قبل ان يصلوا الاسبتاليه العسكرية (وزارة الصحة الحاليه) فلم ينصاعوا لامره بالوقوف ولم يكتفوا بذلك بل هددوه ان هو اعترض طريقهم فما كان منه الا ان ذهب الى الكتيبة الانجليزية التي كانت تعسكر في مباني الجامعة الحاليه وامرهم ان يصطفوا في الطريق لمنع هذه القوة من عبور الكبرى ثم قفل راجعاً ليبلغ نائب السردار الخبر.
لحق هدلستون باشا بالقوة واقترب منها وامر الضباط بالوقوف قائلا لهم انا هدلستون باشا نائب السردار، هل تطيعون اوامرى، فرد عليه الملازم عبد الفضيل الماظ قائلا: نحن نطيع اوامر العقيد رفعت بك القائد العام لنا فاستشاط نائب السردار غضباً وذهب لمكان الكتيبة الانجليزية التي كانت على اهبة الاستعداد في اول طريق الجامعة وامرها بفتح النار ان تقدمت القوة نحوهم.
كانت الشمس على وشك الغروب ففتحت الكتيبة الانجليزية النار على القوة السودانية المتقدمة وعندها وقف السودانيون واتخذوا ساتراً في المجرى الحالى القريب من الركن الجنوبى الشرقى خارج سور الاسبتالية المواجهة للبطرى وبادلوهم اطلاق النار. واستمر تبادل اطلاق النار بين الجانبين حتى ساعة متأخرة من الليل، وفي هذه الاثناء توجه ضابط سودانى ومعه جنود لاحضار جبخانة من الاسبتالية العسكرية القريبة منهم وهناك حدثت معركة جانبية قتل فيها حكيمباشى الاسبتالية واخرون من الانجليز .. وفي فجر الجمعه ٢٨/ ١١/ ١٩٢٤م استؤنف الضرب مرة اخرى، عندما تقدم الجنود الانجليز نحو مكان السودانيين ظناً منهم أن القوة قد تلاشت وتفرقت ليلاً، ولكن السودانيين في جنح الظلام احتلوا ميز الضباط المصريين داخل سور المستشفى العسكرى في الركن الجنوبى الشرقى، كانوا في انتظار المدد من القيادة الموحدة بالخرطوم بحرى، ولكن لم تشترك حامية بحرى بشىء وكأن الامر لايعنيهم.
استمر الضرب بالمدافع الرشاشة، واحضرت المدافع الجبلية من الطابية فضربت اكثر من ١٥٠ طلقة على الميز ودكته دكاً، وقف الضرب في الساعة الثامنة صباحاً وعندئذ وجد الملازم اول عبدالفضيل الماظ ممسكاً بمدفعه وهو جثة هامدة بين الانقاض، وتفرق من بقى حياً من الضباط والجنود بعدما احدثوا مزيداً من الخسائر في القوات الانجليزية.
وفي يوم السبت ٢٩/ ١١/ ١٩٢٤م في الوقت الذى كان فيه الضباط والجنود السودانيون بين شهيد في المعركة او مصفد بالاغلال في السجون، تحركت قطارات السكة الحديد من الخرطوم بحرى حاملة القائد رفعت وجنوده ومعهم اسلحتهم بدون ذخيرة يغادرون السودان مبعدين، في اخر لحظة من ركوبهم القطار تمكن احد الضباط السودانيين من الحصول على القرار الذى وقع عليه الضباط السودانيون فمزقه في مشهد منهم، لانه اصبح غير ذى موضوع».
بعد ثورة ١٩٢٤م سيطر الانجليز - وقد خلى لهم الجو من المصريين - على السودان وأسسوا جهازاً للمخابرات مكنهم من كشف اي تحرك وطنى ثم عمدوا لتكوين الجيش من فئات تدين لهم بالولاء وهم غالباً ابناء زعماء الطوائف الدينية ورؤساء القبائل والعشائر وكبار الموظفين والتجار والاعيان.
لم تقتصر حركة العسكريين السودانيين الوطنية على خوض المعارك وقيادة الثورات ضد المستعمر

فحسب بل ان الجندى السودانى شرف السودان وهو يخوض معارك خارج ارضه ففى عام ١٩٤٠م والحرب العالمية الثانية مشتعلة، خرجت فرنسا من المعركة وامكن لايطاليا السيطرة على البحر الابيض المتوسط ولم يبق لبريطانيا امل فى المرور عبر قناة السويس لذلك قررت بريطانيا الاستعانة بقوة دفاع السودان فى تدعيم جبهة الحبشة التى اجتاحتها ايطاليا تمهيداً لاحتلال السودان، وهناك فى موقعة كرن وفى الطريق الى كرن واسمرا دارت معارك كثيرة قدم فيها الجند السودانى البطولات الخارقة مما اكسب السودان سمعة طيبة فى المحافل الدولية خاصة وهناك كثير من جنود الكمنويلث يحاربون جانبهم مثل الفرقة الخامسة الهندية. .

فى ليبيا ايضا عام ١٩٤٣م قامت قوة دفاع السودان بعمليات بطولية واستبسلت فى الدفاع عن ليبيا الى جانب القوات الليبية والانجليزية فى منطقة طرابلس وكذلك فقد كان للجندى السودانى دور كبير فى حرب فلسطين. .

اوكلت مهمة تجنيد السودانيين للقتال فى فلسطين للعقيد حامد صالح الملك فاختار مائتين وخمسين من الجنود المسرحين بعد الحرب العالمية الثانية من قوة دفاع السودان. . ثم ذهبوا الى مصر حيث استعرضهم فى طابور عسكرى وزير الحربية المصرى فى منطقة هاكستب وخطب فيهم شاكرا ومعبراً لهم عن اعجابه بنظامهم والدوافع التى حملتهم الى مشاركة اخوانهم المصريين النضال. ثم كلف حامد صالح الملك بالرجوع للسودان لتجنيد الف آخرين. .

لم يظهر الجنود السودانيون كجيش متميز فى حرب فلسطين لانهم تم توزيعهم على وحدات الجيش المصرى رغم انهم كانوا يعاملون من حيث المرتبات والمخصصات كمتطوعين. .

ولقد كان اصدق دليل قدمه الجندى السودانى وشرف به اسم الوطن القائمة التالية باسماء شهداء الجندية السودانية فى معارك فلسطين وهم :-

ضابط بشرى محمد خير - استشهد فى موقعة الكبيبة
ضابط على رمضان - استشهد فى موقعة بيت داراس
ضابط على محجوب - استشهد فى موقعة بيت دارس «مفقود»
ضابط بشير بادى - استشهد فى موقعة بيت عراق المنشية
عسكرى سليمان مصطفى - استشهد فى موقعة بيت دارس
عسكرى ابراهيم اسماعيل - استشهد فى موقعة بيت دارس
عسكرى ماذن الطاهر - استشهد فى موقعة بيت دارس
جاويش سرالختم سيد احمد - استشهد فى موقعة عيد يس
وكيل امباشى على المكى محمد احمد - استشهد فى موقعة عبديس
عسكرى اغبش ابراهيم - استشهد فى موقعة عيد يس
عسكرى ابراهيم كوكو بله - استشهد فى موقعة عيد يس
عسكرى احمد الطيب اسماعيل - استشهد فى موقعة عيد يس
عسكرى موسى قادم جبير - استشهد فى موقعة عيد يس
عسكرى عبدالسلام النصيح - استشهد فى موقعة كراتيا
عسكرى ابراهيم احمد بله - استشهد فى موقعة عزبة بيت الدبان
عسكرى عبدالله محمد - استشهد فى المستشفى العسكرى بالقاهرة

عسكري احمد ادريس احمد ـ استشهد في واقعة بيت لحم
عسكري حسن علي طه ـ استشهد في مستشفى الحلمية بسبب اصابته بالميدات
عسكري صالح ابراهيم احمد ـ استشهد في موقعة عراق المنشية
وكيل امباشي يحي محمد زكريا ـ استشهد في موقعة عراق المنشية
وكيل امباشي احمد محمد عثمان ـ استشهد في موقعة عراق المنشية
عسكري صالح سليمان الجعلي ـ استشهد في موقعة عراق المنشية
عسكري رجب سعد الله سرور ـ استشهد في موقعة عراق المنشية
عسكري عطا المنان شكر الله ـ استشهد في موقعة عراق المنشية
عسكري احمد تركاوي ـ استشهد في موقعة عراق المنشية
عسكري بشير احمد داؤود ـ استشهد في موقعة عراق المنشية
عسكري سليمان زين العابدين ـ استشهد في موقعة عراق المنشية
عسكري محمد خلف الله ـ استشهد في موقعة عراق المنشية
عسكري محمد المصري حماد ـ استشهد في موقعة عراق المنشية
عسكري يحي محمد مصطفى ـ استشهد في موقعة عراق المنشية
عسكري زيدان حمد عبدالنور ـ استشهد في موقعة عراق المنشية
امباشي بشير ابراهيم محمد ـ استشهد في موقعة عراق المنشية
وكيل امباشي احمد عبدالرسول ـ استشهد في موقعة عراق المنشية
وكيل امباشي حامد علي محمد ـ استشهد في موقعة عراق المنشية
وكيل امباشي احمد ابراهيم ايوب ـ استشهد في موقعة بيت دارس
وكيل امباشي محمد يس محمد خير ـ استشهد في موقعة بيت دارس
عسكري موسى عمر موسى ـ استشهد في موقعة بيت دارس
عسكري محمد عزالدين ـ استشهد في موقعة بيت دارس
عسكري فضل المولى الله جابو ـ استشهد في موقعة بيت دارس
عسكري وداعة صديق ـ استشهد في موقعة بيت دارس
عسكري التجاني عبدالله ـ استشهد في موقعة بيت دارس
عسكري عبدالسلام العبيد ـ استشهد في موقعة بيت دارس
عسكري الزاكي حسن الزاكي ـ استشهد في موقعة بيت دارس

كما وقع في الاسر كل من :ـ

الصاغ «رائد» زاهر سور الساداتي ـ اسر في موقعة بيت دارس
امباشي ادم حاج ابكر ـ اسر في موقعة بيت دارس
امباشي سيف الدين احمد حسن ـ اسر في موقعة بيت دارس
امباشي الشيخ جلال سعد ـ اسر في موقعة عيد يس
امباشي رمضان عبدالله ـ اسر في موقعة بيت دارس
امباشي جبريل ادريس ـ اسر في موقعة بيت دارس
قائد فصيلة سيد احمد محمد احمد ـ اسر في موقعة جبهة رفح (عن مذكرات خضر حمد ص١٤٥)

واذا كنا قد حصلنا على هذه القائمة بشهداء الجندية السودانية فى حرب فلسطين فان قوائم كبيرة من الشهداء والاسرى والمعوقين قد فشلنا فى الحصول عليها عن مواقع خاضت فيها العسكرية السودانية معارك شرف وبطولة كما فى الحبشة وليبيا والمكسيك ولبنان وقنال السويس.

دور العسكر فى اعلان الاستقلال من داخل البرلمان :-

اورد عبد الرازق الفضل صـ ١١٧ فى بحثه عن الجيش والسياسة بجامعة الخرطوم: (يقول اللواء محمد احمد عروه انه بعد اكمال السودنة فى الادارة، قوة دفاع السودان، الشرطة، بدأت مشاورات تكوين اول حكومة وطنية فى عام ١٩٥٤م. وفى هذه الفترة اجتمع بالسيد اسماعيل الازهرى ثلاثة ضباط هم: القائمقام (عقيد) عبد الله الامير اسماعيل والبكباشى (مقدم) محمد احمد عروه والصاغ (رائد) عمر الحاج موسى وذلك بمنزل الطيب محمد خير بامدرمان. وقد ناقش الضباط مع الازهرى زيارة صلاح سالم للسودان ومستقبل البلاد وكان من رأيهم ان استقلال البلاد فوق كل شىء كما اوضحوا له انه ليس فى نيتهم التدخل فى حكم البلاد، ولكن تهمهم حريته واستقلاله. وربما كان هذا من الاسباب التى جعلت الازهرى يغير رأيه ويعلن الاستقلال من داخل البرلمان. وفى هذه الفترة ايضا كان بعض كبار الضباط فى الجيش يقومون بتوزيع منشورات عن طريق صناديق البريد مطالبين باستقلال السودان تحت اسم الضباط الاحرار. كما اجتمع سبعة ضباط اخرين بمنزل البكباشى حسين على كرار من بينهم الاميرلاى محى الدين احمد عبد الله واتفق الضباط بانه فى حالة عدم إجازة مبدأ استقلال السودان التام بواسطة البرلمان فأنهم سيفرضون ذلك بالقوة. وقد قاموا بإخطار الازهرى بذلك. وبعد فترة لاحت بصورة واضحة على الافق تباشير تصويت كل اعضاء البرلمان الى جانب استقلال السودان.)

اذا فإن الاجماع على اعلان الاستقلال من داخل البرلمان قد كان رغبة اصيلة للسلطة القومية الخامسة (القوات السودانية المسلحة). وان الضغوط التى مارستها على الاحزاب وقياداتها ادت بشكل كبير لاجماع الشتات حول الاستقلال فالاحزاب وزعماؤها كانت اسماعها تطرقها بعنف اخبار ثورة الجيش المصرى ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م، خاصة فى تلك الايام التى تأكد فيها ان ثورة الجيش انطلقت ضد الحزبية واخذت مصر تخطو نحو خطوات جديدة ليس من بينها الرجوع للتعددية الحزبية. هذا ما كان يدركه زعماء الاحزاب السودانية وهم يجمعون على اعلان الاستقلال من داخل البرلمان وهذا دون اغفال للعوامل الاخرى.

اتجاهات وجذور التدين فى القوات المسلحة السودانية:-

عقب ثورة اكتوبر انتظم السودان مد يسارى عام. خلقت ذلك المد تصاعد موجات الثورة الاشتراكية العربية العظمى. ففى المغرب العربى مازالت اصداء حرب التحرير الجزائرية وانتصارات ارض المليون شهيد ترن فى آذان قطاعات الوعى فى السودان. كما ان عبد الناصر الذى جسد التأصيل الثورى على ارض الواقع وقد توفرت له آلة اعلامية ضخمة و (حلاقيم) وحناجر معلق صوت العرب ومديره المرحوم احمد سعيد ومحمد عروك ومحمد التائه. وتوفرت له اقلام احسان عبد القدوس ومحمد حسنين هيكل وموسى صبرى. وعلى صدر الصحف كان مقال بصراحة الاسبوعى فى صحيفة الاهرام تسمعه او تقرأه تحت خدر مسبق بأن الرجل ينسج خيوط العنكبوت فى دقة كتاباته ليصطاد بها كل بعوضة او ذبابة معلومات عن موضوع شائك وبحجم فيل. وفى جنوب اليمن ثورة اليمن تنطلق من الجنوب والشمال وينادى منادى صوت العرب اخى فى الحج، فى المعلى، فى عدن، فى اليمن السعيد... لبيك يا وطنى.... ثم ثورة فلسطين التى تنطلق من راديو صوت العرب تنذر اسرائيل بأن تختار مابين جوار حيتان البحر الابيض المتوسط ومابين ان يحملوا متاعهم على عصاهم وان يرحلوا - يهود - من حيث اتوا شذاذ الافاق. جملة كان عبد الناصر فى قمة مده الثورى وكانت سوريا الدكاترة الثلاث، وعراق عبد السلام عارف و.... الخ كان كل ذلك يشنف أذن المواطن السودانى المتعلم فيطرق طبله اذنه متجاوبا مع تيار الثورة الاشتراكية العربية الكبرى بقيادة اليسار.

ونضيف ايضا وقع الاناشيد المعربة التى تغنى لكل العالم العربى، ولا زمان ياسلاحى، الله اكبر.. على المعتدى. وام كلثوم.. وعبد الحليم ومحمد عبد الوهاب يستخدمون الفنون و الموسيقى.. والشعر يدوى.. ثم تأتى باندنق العريقة وجومو كنياتا ولوممبا يلمس فينا وترا عنصريا يميل للدماء الافريقية الحارة التى تجرى فى عروقنا.. ثم يتهدج الفؤاد وهو يسمع نهرو وسيكوتورى وتيتو وخرتشوف وهم تعانق اسيا افريقيا المتخلفة فى إباء وشمم دون التعلق بأوربا. لكل ذلك كان المد اليسارى طبيعيا وسهلا وعميقا فى حنايا النفوس. هكذا كنا انفعالا بما يحيط بنا مما يؤكد دور الآلة الاعلامية فى تشكيل التاريخ والانسان.

فجأة والمد اليسارى يتصاعد ويصل لنقطة التفاقم القمية حيث النهايات العظمى والكبرى ينحدر عموديا ليلة العاشر من يونيو ١٩٦٧م. كان مأتم امة يوم صمت احمد سعيد وليته مازال يكذب علينا.. هكذا تمنينا يومذاك. فقد كانت اهانة الكذب علينا اهون من سماع ناصر يتحمل كل المسئولية فيما حدث من هزيمة حرب يونيو.. ثم يستقيل.. لقد تجاوزت بنا صدمة استقالته صدمة الهزيمة لبرهة وبعض وقت فرجعنا غير مصدقين الهزيمة ومتجاوزين لها، نتصدى لصدمة ان نصبح ولا عبد الناصر بيننا رئيس.

بعدها لم تفلح كل اوراق شجرة السنديان التى كان اسمها جمال عبد الناصر ان تؤكد لنا كذب الهزيمة التى جاءت بعد اكد لنا عبد الناصر وجود الانتصار فى مخازنه منتظرا فقط المفتاح!؟. وبدأت اوراق السنديانه تذبل وتصفر ثم تسقط واحدة واحدة. لم تفلح كل محاولات ضرب البحرية المصرية لسفينة التجسس (ليبرتى) الاسرائيلية ولا حرب الاستنزاف ولا عمليات الضفادع

البشرية ولا الخبراء الروس. . . . الخ لم يفلحوا فى ان يعيدوا للسنديانه خضرتها. ثم بدأت فى الذبول حتى سقطت ذات مساء فى مطار القاهرة وذهبت راجعة الى ربها منتظرة ان تؤتى كتابها الذى احصيت فيه كل كبيرة وصغيرة من لدى عتيد ورقيب بأمر سميع مجيب.

هذا السرد (فلاش باك) ضرورى جدا للدخول على الاجابة عن اتجاهات وجذور التدين فى القوات المسلحة السودانية. هو مهم مع فارق لا اظنه يفوت على فطنة وذكاء القارىء الذى هو فى اسوأ الظروف ذكاء اعلى معدلا مما عندنا.

الضباط الذين يقودون العمل فى القوات المسلحة اليوم هم فى جملتهم دخلوا الكلية الحربية فى عهد التجربة الديمقراطية الثانية وفى عهد التجربة المايوية اى فى الفترة منذ عام ١٩٦٤ - ١٩٨٨م. قبل ذلك كان الدخول للكلية الحربية يخضع لمواصفات قبلية وفئوية وعنصرية وعوامل صلات القربى وبعض الصفات المحددة. بعد ذلك فتحت الكلية الحربية ابوابها لكل ابناء السودان بلا شروط الا شرط المؤهلات الشخصية والعلمية. هكذا ذهب رجال عاشوا الجندية بشروطها الخاصة بجيلهم. وجاء رجال هذا الزمان فى قواتنا المسلحة. ونود ان نقول ان نوعية الشباب السودانى الذى انتظم فى الجيش كان من عامة الناس تقريبا.

هؤلاء العامة كانوا اكثر الفئات ولاءً للطائفية. فأبناء تلك الاسر التى تدين لطريقة او شيخ ادانة عمياء. جاء من اصلابهم هؤلاء الشباب الذين يقودون هذه الثورة. وينقسم موقف الشباب القادم من عمق الولاء الطائفى الدينى الاعمى الى عدة اقسام:-

[١] قسم اتاح له وعيه وتعليمه وثقافته ان يرفض واقع اهله المزرى والمتخلف فى ولائه. فإنفتح على الرؤى والثقافات والافكار الاخرى. هذا القسم انشق الى قسمين. قسم ذهب يسارا وآخر ذهب يمينا.

[٢] قسم عمقت فيه التربية المغلقة نفس مفاهيم اهله تجاه الولاء الاعمى للطائفية والسلطة الدينية الثيوغراطية وهؤلاء ضاعت شخصيتهم بين الافكار والرؤى واتجه بعضهم لممارسات تقلل عليهم ثقل حمل المعاناة النفسية الناجم من ذلك الصراع مابين رواسب التربية التى تطرق عليها مطارق الوعى بشدة فألتمسوا لحظات سعادة عارضة هنا وهناك. او التمسوا ترويحا فى الانكباب على العمل المهنى المحض.

[٣] قسم سار على درب الاباء والاجداد وسلك طريقهم ولاءً واداءً وكان امره عيشا وسطا وذهاب هادىء الى اعماق التاريخ.

هذا كان حال كل ابناء السودان الذين دخلوا المدارس الثانوية والتى يأتى منها ضباط الجيش بعد التخرج فى الكلية الحربية (عرين الابطال ومصنع الرجال).

اذا فجذور كل ضباط الجيش السودانى العاملين حاليا جذور دينية صوفية. تأثير تلك الجذور على فروعهم واوراقهم التى نبتت وثمارهم التى اينعت، كان منقسم ايضا كما حدث للشباب فى المدارس الثانوية. لكن اجواء التربية العسكرية وطبيعة المجتمع العسكرى الخاصة التى ذكرناها فى مقدمة الكتاب لم تترك لهم مجالا كبيرا للانقسام. فالجيش هو مؤسسة فعلا لاعادة صياغة الانسان من جديد. هو مؤسسة، مصنع يعاد فيه تصنيع الرجال من حيث التربية. كما ان ممارسة الحياة العسكرية وضوابطها لاتترك وقتا لتلك الانقسامات التى هى [illegible] واخلاق (ملكية).

لقد سألت كثيرا من ابناء دفعتى [illegible] بالجيش اسئلة عن طبيعة الحياة العسكرية

وطبيعة التحول الذى حدث لهم عبر اكثر من سبعة عشر عاما قضوها فى الجيش فأجمعوا على ان ذلك شيء (لايعرف الشوق الا من يكابده ولا الصبابة الا من يعانيها) انه مجتمع خاص بتقاليده واعراقه ولغته التى يتخاطب بها وقد اعطونى امثلة لذلك اكدت لى صحة تحليلى ومقاراناتى بالحياة المدنية.

لكن وكما اكد مرارا علماء النفس ان ذكريات الطفولة لها انعكاساتها المهمة فى حياة الانسان كلما تقدم به السن. فهذا الانسان الذى تربى فى جو صوفى وفطرة انسانية مترعه، بقيت فى مخيلته صور شتى مهما تدخلت عوامل الضغوط والتشكيل عليه (فالطبع يغلب التطبع).

وجاءت حرب رمضان على الصعيد الاقليمى العربى جاءت لتعيد للمسلمين والعرب بعض كرامتهم التى اهدرت. وكانت رواسب حرب يونيو قد تحللت وتحمرت وغذت شريانا وشعيرات دقيقه فى فرع من شجرة الامة العربية اهيل عليه تراب النسيان. ذلك هو عنصر الدين وطاقته الجبارة التى اذا مانفتقت انطلقت لاتلو. وكانت الفترة التى قضاها جيل من ضباط الثورة الحاليين فى التجربة الديمقراطية فترة صراع مابين قوة جديدة بدأت فى التنامى والتعاظم فى المدارس خاصة تلك هى قوة الصحوة الاسلامية الحرة. ولم يطل عليها الزمن حتى وئدت يوم اعتلى اليسار السودانى السلطة على ظهر ثورة مايو ١٩٦٩م. ولم يطل ذلك الاعتلاء. الذى تزامن انحساره مع تنامى الدور الوطنى للتيار الاسلامى فى محاربة نظام مايو. كل ذلك واكب انبعاث الصحوة الاسلامية العالمية.

حتى اذا ما انتصفت السبعينات ودخلت السنوات فى نهايتها بدأت ثورة مايو فى الاتجاه الاسلامى. وكما كانت مايو كلفة بالجيش حريصة على ان تسوده روحها فقد كانت شعارات القيادة الرشيدة تعنى القوات المسلحة ايضا. ثم بدأت المسألة تتصاعد حتى يصبح مايعنيك مطلوب منك وماهو مطلوب انت مأمور به. فلم تعد (ميزات) الجيش مرتعا خصبا للخمر والنساء والحشيش كما كان يظن البعض.

على الصعيد المهنى اصبحت القوات المسلحة مؤسسة تحتاج للعلم والتكنولوجيا والتدريب والبحوث والدراسات والنظريات. ومكانا للعلم والنقاش المهنى. واتجه عدد كبير جدا من ضباط القوات المسلحة الى الجامعات والمعاهد العليا فى الداخل والخارج ونالوا شهادات عليا واصبحوا بجانب الدبلومات العسكرية يحملون الليسانس والماجستير والبكالريوس والدكتوراة فى مختلف التخصصات بل ان جامعة القاهرة بالخرطوم بشقيها الدراسات العليا والجامعة شهدت تخرج اكثر من عشرة دفعات قوام كل دفعة مائة ضابط. وشهدت جامعة الخرطوم عددا كبيرا من رسالات الدبلوم والماجستير تجاز فى اروقتها. كما شهدت امريكا وبريطانيا ومصر وغيرها عدد من الدراسات الشبيهة العليا.

على الصعيد الداخلى كان نظام مايو الذى اتجه اتجاها اسلاميا قد خصص للعسكريين دبلوم الدعوة والدراسات الاسلامية. وخصص دبلومات ودورات اخرى دينية للجنود المسلمين والجنود والضباط حديثوا العهد بالاسلام من ابناء الجنوب.

دبلوم الدعوة والدراسات الاسلامية هذا نالته اكثر من خمسة دفعات بأعداد كبيرة فى كل دفعة. ثم بعد اكمال الدبلوم يذهب الضباط لاداء العمرة. هذا الدبلوم وعنده وقف كثير من الضباط مع انفسهم وقفة حساب ومراجعة على اثرها استعادوا جذورهم الصوفية والتربوية الاسلامية مزودين

بتجربة السنين وثقافة الايام والعمر الطويل والادب العسكرى الاجتماعى الراقى.

ثم كانت فترة تطبيق الشريعة الاسلامية فى السودان فترة جديدة فى تاريخ السودان. فإذا كانت قد نقلت قطاع المحامين والقضاة الذين تخرجوا فى الجامعات ذات الدارسات القانونية الوضعية نقله. فقد بدأوا بحكم المهنة ينقبون ويقرأون فى المراجع الاسلامية ويتشربون الثقافة الاسلامية القانونية بالاطلاع والبحث الحر والمهنى. حتى ان كتابا مثل كتاب القانون الجنائى فى الاسلام لعبد القادر عوده اصبح فى مكتبة كل محامى او قاضى. كذلك تأثر الجيش وكان نميرى يطرق آذانهم بطريقته فى الافتتاح والختام والاستشهاد بالايات والاحاديث.

وكما اعطينا مقدمه فى بداية الحديث عن المد اليسارى قبل عام ١٩٦٩م فإننا نقول ان موجة التدين ومده قد انتظم العالم فى اعوام ١٩٧٣ - ١٩٨٩م. لقد كان الجيش السودانى جزء واقع تحت تأثير المد الاسلامى العالمى ومايعرف بالصحوة العالمية الاسلامية التلقائية. وضباط حركة الانقاذ الوطنى هم جزء من ذلك المد. كذلك هم اذن صاغية وعين قارئة ومتفحصة وقلوب ووجدان منفعلة بما يحدث حولهم وصخب امواج البعث الاسلامى تتحاورهم. الصحوة الاسلامية العالمية والمد الاسلامى العالمى لم يكن حكر على دولة دون دولة. ولم يكن الانبعاث الاسلامى الا عودة للجذور انتظمت قطاع واسع من الشباب وهذا امر لايحتاج الى قرائن واثبات. انظر حولك وبالتركيز على ضباط وجنود الجيش والقوات النظامية الاخرى. الا ترى ان صورة العسكرى الموصومة والمرسومة بالخمر والنساء والحشيش والدم صورة خيالية؟ الا ترى امامك ذلك الرجل النظيف الهندام. الثابت القسمات المترع الثقافة والعلم والادب والذوق العام؟ الا ترى امامك وتسمع عن شهادات ذلك العسكرى فى ذلك المجال الدقيق؟ الا تسمع بالبعثات تلو البعثات يذهبها ويجيؤها هذا الضابط او ذلك صف الضابط والجندى؟ هل دخلت معسكراتهم فرأيت المكتبات وقاعات الاطلاع والمساجد والبحوث والسمنارات والدورات العالية؟

تحول العسكريين نحو العلوم والثقافات قربهم اكثر للمجتمع المدنى مع احتفاظهم بتقاليدهم العسكرية الصارمة. الزمن المتاح جدا لهم فى ساعات السلم كانوا يقضونه فى التدريب والتحصيل.

فى فبراير ١٩٧٩م قامت ثورة الخمينى فى ايران. لقد كان للثورة الاسلامية الايرانية فعل السحر فى نفوس كثير من الحركات الاسلامية المكبوتة فى الشرق العربى والاسلامى والافريقى. وقد كانت بلدان مثل مصر وسوريا وتونس والسودان والصومال وباكستان تمور من الداخل بالحركات الاسلامية المتشرذمة احيانا والقوية فى اكثر الاحايين. فى مصر طفحت اخبار الجماعات الاسلامية على سطح الاحداث ووصلت ادبياتها وتراثها الى كثير من انحاء العالم اينما كان هناك مسلمون. ذلك بحكم كثرة المصريين السكانية وللدور التاريخى والاستراتيجى الذى تلعبه مصر فى الشرق. ولسبب خاص بكبت الحكومات لتلك الحركات مما يجعل افرادها يفرون للخارج حاملين معهم عدوى الحركات الاسلامية. ناقلين لفكرها وتنظيماتها للخارج حتى غدت حركات التبشير الاسلامى حتى فى ارقى الدول الاوربية والغربية حكرا على طلائع المهجرات لتلك الحركات فى مصر وغيرها.

بجانب تصاعد المد الاسلامى التلقائى والصحوة الاسلامية العالمية ووصول موجاتها للسودان، كان هناك للسودان واقعه المتفرد. فازدهرت حركة الطرق الصوفية حتى انك لاتجد فى الخرطوم

ساحة من الساحات العامة داخل العاصمة الخرطوم الا وطريقة صوفية دينية اقتطعت منها (حوشا) كبيرا ونصبت داخل مسجدا ومركزا لدعوتها وملحقات كثيرة. وفى عهد الرئيس السابق جعفر نميرى (١٦ عاما) تم التصديق بحوالى خمسمائة مسجد مابين مصلى فى المدارس والجامعات واشلاقات القوات النظامية والمطارات والمصالح الحكومية والمرافق العامة، الى مساجد الاحياء والقرى.

كان نصيب القوات المسلحة جملة فى عهد نميرى جزء كبير من الاهتمام الدينى الشكلى والحقيقى. رفعت ثورة مايو على رايات القوات المسلحة واعلامها كلمة لا اله الا اله والله اكبر ولله الحمد. وكلمات الله والوطن. والنصر لنا. واهتمت الثورة المايوية العسكرية فى اكثر شكلها وجوهرها بأن تنقل الروح المعنوية للجيش السودانى نقلة جهادية بالمفهوم الاسلامى. كانت الهدايا فى المناسبات الرسمية مصحفا مذهبا وتفسير ابن كثير وفى ظلال القرآن والجلالين ورجال حول الرسول وكتب اللواء الركن محمود شيت خطاب الكاتب العراقى الاسلامى المتخصص فى فنون الحرب والسلم الاسلامى.

عندما طبقت الشريعة الاسلامية فى عام ١٩٨٣م كان قضاة محاكم الطوارىء من القوات النظامية يحكمون بالشريعة الاسلامية مما يقتضى تبحرهم فى علوم الدين والشريعة.

اخيرا هلا قمت اخى القارىء بجولة فى وسط معارفك واقربائك من الجند والضباط وتأملت التغيير الذى حدث لهم فى الفترة الاخيرة. انظر الى ابنائهم وزوجاتهم الا ترى ان التدين فى اوساط القوات المسلحة السودانية هو حلقة من حلقات التغييرات الاجتماعية الكبرى فى تاريخ المجتمعات عامة والمجتمع السودانى خاصة. فبالأمس تمدد اليسار لظروف تاريخية واليوم يتمدد الاسلام لظروف تاريخية ايضا متاحه لكل ذى بصيرة.

التدين وحرب الجنوب:.

كان لاشتعال حرب جنوب السودان دور خفى فى الروح الدينية التى سادت الجيش السودانى. فالانسان بفطرته المعروفة يجبره الخوف على نشدان الملاذ والحمى. ولما كان هاجس الموت او الاصابة هو الذى يرفرف على رؤوس المحاربين فإن النزوع نحو الدين اتجاه طبيعى. فالجند يرون زملائهم يموتون امامهم فى لحظات وهذا مايجعلهم يفكرون فى الدنيا الآخرة ومابعد الموت. ولايجدون اجابة شافية لهذا الموضوع الا فى الدين لانه يعتنى بالحياة الآخرة الباقية الابدية.

الفصل الثانى
دور الاحزاب فى الحكم العسكرى

اجد نفسى فى هذا المقام مطالب بوضع حقائق تاريخية تفيد فى تفسير مايجرى من احداث جسام شاهدى فى ذلك وقائع التاريخ الدافئة احياناً والحارة جداً احيان اخرى كثيرة، فكلما انبثق عهد جديد فى منظومه السودان الدائرية، وجاء محمولا على اعناق قوات الشعب السودانى المسلحة كقدر محتوم درءاً لفقدان الوطن نفسه ولملمة لاشتات الوطن الممزق، كلما حدث ذلك ارتفعت عقيرة البعض تذرف دموع التماسيح على رومانسية الديمقراطية الافل نجمها. . ولان كتاب التاريخ سجل يؤتاه الناس بيمينهم وبيسارهم كل مازرع، حصد، فان الامر بقرائن التاريخ يستبين الا لمكابر او لمكايد. . لقد سجل التاريخ لسدنة اللبرالية ادانة اللبرالية حينما كانوا قد يئسوا من عودة اللبرالية. . واذا اخرجنا اليساريين والاسلاميين من دائرة الرصد والاتهام بحكم موقف اليساريين والاسلاميين من اللبرالية نفسها، فان حزبى الامه والاتحادى الديمقراطى يضبطان متلبسين بالتملص من الديمقراطية مع نعتها بصفات غير كريمة. .

لكل مستلهم للتاريخ مستشرف آفاق المستقبل وكى يتسق سياق الحديث عن حدث بحجم ثورة انقاذ وطنى، فقد شهد السودان تدخل قواته القومية المسلحة لاول مره فى ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م بقيادة الفريق مهندس ابراهيم عبود، كان ذلك التدخل بطلب من سدنة الديمقراطية وبمباركتهما، حزب الامه والاتحادى الديمقراطى سجلت هذه القرائن وثائق التاريخ وشهادة صناع احداث التاريخ. . هذا ماسجلته لجان التحقيق مع قادة ثورة ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م يوم قرر الشعب السودانى سقوط ذلك النظام فى اكتوبر ١٩٦٤م. . سجلت ذلك رسالة دكتوراة للدكتور ابراهيم محمد الحاج موسى صدرت بعنوان التجربة الديمقراطية وتطور انظمة الحكم فى السودان . . فقد دفع قادة الاحزاب اللبرالية الامة والاتحادى الديمقراطى الجيش دفعاً لإستلام السلطة لما وصل الصراع السياسى بينهما الى نقطة تهدد وجود كيان الدولة وتفتح الباب واسعاً للقوى الاجنبية للتدخل وربما لفقدان الاستقلال الذى لم يمض عليه اكثر من عامين فقط. .

رئيس وزراء السلطة الشرعية يدعو الجيش ويدفعه دفعاً لاستلام السلطة. . وبعد ان يطمئن الرجل ويدعو لكبار الضباط بالتوفيق لاينسى ان يذهب الى زعيم وراعى الاتحادى الديمقراطى وياخذ منه «الفاتحه» والبركة والدعاء المستجاب للانقلاب العسكرى. . ثم يمضى حاملا ثقة المؤسسة التشريعية كرئيس السلطة التنفيذية الى راعى وزعيم حزب الامة ويمنيه الامانى العراض ويصرف عنده «الفاتحه» التى اعطاها له الزعيم الاول وهكذا تنطوى صفحات اول ديمقراطية لبرالية فى السودان بفعل القيادات والاحزاب الديمقراطية اللبرالية مع سبق الاصرار والترصد. .

اذاع محمد عثمان الميرغنى نيابة عن والده على الميرغنى زعيم وراعى الاتحاديين بياناً صباح يوم ١٧ نوفمبر يوم الانقلاب وعقب بيان الانقلاب نفسه «مع سبق الاعداد والترصد» اعلن فيه تقبلهم نبأ تسلم الجيش بقيادة ضباطه العاملين زمام السلطة فى البلاد وقال اننا نأمل ان تتضافر الجهود وتخلص النوايا لتحقيق الطمأنينة فى النفوس وتوطيد الامن والاستقرار فى ربوع البلاد. . هذا ايضا مافعله محمد عثمان الميرغنى صبحية ٢٥ مايو ١٩٦٩م.

اما الراعى والزعيم الثانى عبدالرحمن المهدى فقد اذاع بيانا على لسان عبدالرحمن على طه اعلن فيه دعمه المطلق لرجال الجيش حيث قال: «ولذلك كلكم تطلعتم جميعاً فى الاشهر الاخيرة الى المنقذ الذى يحمى الاستقلال ويحقق للمواطنين المكاسب المرجوة وهاهو اليوم قد اتى الفرج اذ تقدم رجال الجيش السودانى وقبضوا على زمام الامور بيد الشعب السودانى القوية العاتية التى لن تسمح للتردد ولا الفساد والفوضى بان تعبث على ارض الوطن بعد اليوم.. اليوم آن لى «عبدالرحمن المهدى» ولكم ايها السودانيون جميعا ان نفرح ونسعد اذ هيأ الله لنا من ابنائنا البررة قادة الجيش وجنوده من يتولى زمام الحكم بحق وحزم ليحقق هذا الشعب ماكان يصبو اليه وماعجز عنه القادة من السياسيين»..

هكذا فان الشرعية اللبرالية الديمقراطية تضع حدا لنفسها وتعلن طائعة مختارة ان الحل للمشكلة التى عجزت عنها الممارسة الديمقراطية هو تسليم السلطة للجيش.. تسند هذا الرأى شرعية الديمقراطية النيابية والتى يمثلها السيدان الميرغنى والمهدى اذا ماهو الذنب الذى جناه العسكر حينما استجابوا للسلطة الديمقراطية باستلام الحكم؟.. اما اليساريين والاسلاميين فان خلافهم المذهبى مع اللبرالية لايجعل المرء يتوقع منهم غير كلمات التباكى «النفاقى» على نظام هم اول من يزدريه..

يقول عبدالماجد ابوحسبو احد عتاة المثقفين الاتحاديين فى مذكراته ص١٧٠ تحت عنوان بيانات الاسياد:

(ان يقع انقلاب عسكرى فى اى بلد من بلاد العالم الثالث لم يعد شيئاً يثير الدهشة او الاستغراب فلقد اصبحت الانقلابات وعاء وحمى فى هذا العالم البائس.. وان يؤيد هذا الزعيم او ذاك السيد هذا الانقلاب او ذاك ليس بالشىء المستغرب ايضاً فهذا داب الزعماء والاسياد على طول الخط اما ان يؤيد السيدان انقلابا ضد حكومتهما «حكومة السيدين» فلقد كان الشىء الذى لم يقبله عقل ولم يهضمه انسان..

عندما اقنع عبدالله خليل كلا من السيدين بخطته لم يفته ان ياخذ من كل منهما بياناً ليعلنه مع بيان الانقلاب وبالطبع اصيبت الناس بحيرة شديدة فاذا كان الانقلاب ضد حكومة السيدين والسيدان يؤيدان الانقلاب فضد من يكون هذا الانقلاب اذن..

اما المرحوم خضر حمد سكرتير الحزب الوطنى الاتحادى وممثل الاتحاديين فى مجلس السيادة والوزارة عدة مرات فقد سجل فى مذكراته ص٢٩٤ الآتى:

(وفى نفس الوقت اصدر السيدان تأييدهما للحركة وهذا فى نظرى هو الغريب فالحركة ان كانت انقلابا حقيقيا بمعنى ثورة فهى ليست فى حاجة الى ان يباركها السيدان او يؤيداها فالجيش اقوى منهما.. ولو كانت ثورة بالمعنى الصحيح لكان السيدان اول المحاسبين لان دخولهما السافر فى السياسة هو الذى افسد السياسة وجعل الوزراء لايفكرون بعقولهم ولكن بعقلى السيدين وكان السيدان ورئيس الوزراء احق الناس بالاعتقال والمحاسبة.. هذا ما دونته فى مفكرتى فى يوم ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م «يوم انقلاب عبود»..

ولم يقتصر تاييد الاحزاب والطائفية وسدنة الديمقراطية اللبرالية لانقلاب الفريق ابراهيم عبود على بيان السيد عبدالرحمن المهدى زعيم حزب الامة والسيد على الميرغنى زعيم وراعى الاتحاديين بل كانوا فى الصف الاول الذى قاتل ضد محاولات بعض القيادات لاسقاط نظام عبود.. ففى

٩/١٢/ ١٩٦٠م ولاسكات اى تململ ضد السلطة اصدر ابرز زعماء الاتحادي الديمقراطي والختمية مذكرة عرفت بمذكرة كرام المواطنين ضمت اغلب الاتحاديين والختمية وعدد من حزب الامه والشيوعيين المنشقين.. وهذا هو نص المذكرة واسماء الذين وقعوها:ـ

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

حضرة صاحب المعالى رئيس المجلس الاعلى للقوات المسلحة تحية واحتراماً نتقدم لسيادتكم بالمذكرة الآتية لما ادلى به الرئيس عبود فى بيانه بتاريخ ١٧/ ١١/ ١٩٦٠م والذى شرح فيه اهداف الثورة، تلقاه المواطنون بترحاب وقبول ورأوا جميعاً اعطاء الفرصة لرجال الثورة لتحقيق الاغراض العظيمة التى اعلنوها..

سارت الثورة فى عزم وصدق لتحقيق تلك الاغراض وساد البلاد جو من الاستقرار وخطت الثورة خطوات واسعة لانقاذ حالة البلاد المالية وانتعشت الحالة الاقتصادية وقامت ثورة صناعية فى ميادين مختلفة وانتهجت سياستها الخارجية نهجاً واعياً رشيداً باعتصامها بجبهة الحياد وعدم الانحياز وابتعادها عن المعسكرات الاستعمارية.. ومالبثت ان عقدت اتفاقية ٨ نوفمبر ١٩٥٩م مع الجمهورية العربية المتحدة التى كانت تحقيقاً للوعد الذى قطعه الرئيس ابراهيم عبود فى بيانه الاول بازالة الجفوة المفتعلة..

تاكد اتجاه الثورة نحو جبهة الحياد ورحلة الرئيس عبود الى يوغسلافيا والجمهورية العربية المتحدة.. كل ذلك اثار قلق الدوائر الاستعمارية فاخذت تقوم بنشاطها فى السودان لاثارة البلبلة والاضطراب والشعور بالقلق مستغلة فى ذلك ماقد يحدث عادة فى عهد اى حكومة من المشاكل الداخلية الصغيرة التى يمكن التعاون على ازالتها.

اخذت الدوائر الاستعمارية تنشط نشاطاً واسعاً فى العمل لاثارة الخواطر وبث الشائعات منذ ان قبل الرئيس عبدالناصر الدعوة الكريمة التى وجهها له الرئيس عبود فاستغلت استغلالا واسعاً موضوع توطين اهالى حلفا وحركة طلاب الجامعة وجدير هنا ان نشير الى ان وطنية اولئك المواطنين سرعان ما ادركت اهداف المستعمرين فوقفوا مع بقية الشعب موقفاً اجماعياً مشرفاً لاستقبال الضيف الكبير..

يبدو ان المستعمرين لن ييأسوا فلئن فاتهم اثناء قيادة الثورة ولئن فاتهم احباط زيارة الرئيس عبدالناصر ولئن فاتهم عرقله المشروعات العمرانية الكبرى فليس امامهم الا محاولات ابعاد قادة الثورة ليحل محلهم اولئك الذين يعلم المواطنون صلاتهم القديمة بالاستعمار وارتضوا لانفسهم ان يدوروا فى فلكهم..

فوجىء الناس بالنشرة التى اذاعتها وكالة الاسوشيتدبرس الامريكية فى ٩/ ١١/ ١٩٦٠م وتبعت النشرة مقالات فى بعض الصحف البريطانية والامريكية توجه حملات لحكومة الثورة ارهاصاً لما توهمت عنه تلك الوكالة وتبعت ذلك اذاعات راديو اسرائيل ولندن وصوت امريكا دليل قاطع على انها تصدر عن وحى وتعاون مع الدول الاستعمارية..

لقد تشبثوا بالديمقراطية التى كانوا هم السبب فى تشويهها وجعلها مركباً ذلولاً للوصول الى اغراضهم الخاصة واغراض المستعمرين..

توقيعات السادة :
الشيخ على عبدالرحمن الامين - يحى الفضلى - عمر الخليفة عبدالله التعايشى - دكتور عزالدين المهدى - خضر عمر - محمد عبدالجواد - حسن ابوجبل - محمد نورالدين - محمود بكرى قاسم - صديق عبدالحليم المحامى - الطيب محمد خير - اللواء (م) حامد صالح الملك - جابر ابوالعز - حبيب الله الحسن - بدوى مصطفى اورتشى - ميرغنى على مصطفى - الفاتح عبود المحامى - الدكتور عبدالقادر مشعال - عبداللطيف محمد ابوبكر - عوض عبدالرازق - حامد السيد - محمد سعيد احمد القبانى - ابوالقاسم حاج حمد - ميرغنى النصرى المحامى - احمد الطيب - احمد الطاهر - ابراهيم عمر - محمد احمد عبدالقادر - محمد الطاهر طيب الاسماء - هاشم عثمان منصور - محمد زيادة المحامى - عمر ابوآمنه - عمر حمزه . .

اقل ماتوصف به مذكرة كرام الحزبيين والطائفيين انها وثيقة ادانه للديمقراطية اللبرالية التى طبقت فى دورتها الاولى ١٩٥٣ - ١٩٥٨م فقد وقعها اكثر من عشرة اعضاء فى المكتب السياسى للحزب الاتحادى الديمقراطى رمز اللبرالية وبالتالى فهى تاكيد للشرعية الثورية لحركة الفريق عبود . .

اما تأييد سدنة الديمقراطية اللبرالية الوستمنسترية للحكم العسكرى فقد جاء ادبه اكثر اثراء كماً ونوعاً فى ظل النظام الذى اقامته حركة ٢٥ مايو ١٩٦٩م لمدة سته عشر عاماً . ولعل طبيعة تلك الحركة وصمودها ضد كل محاولات اقتلاعها .. وهزيمتها لسدنة الاحزاب فى كل المعارك التى خاضوها ضدها، قد ايأس تلك الاحزاب من نصر فراحوا يؤيدونها . ولعل شعورهم بان تلك الهزائم التى تجرعوها سببها رفض الشعب للحزبية بياناً بالعمل . وفى الوثائق التالية نوضح رأى كبار قيادات الاحزاب فى النظام العسكرى هذا هو الصادق المهدى زعيم التجربة الديمقراطية الاخيرة «الثالثة» بلا منازع يصرح لمجلة «سودان ناو» عدد شهر اكتوبر ١٩٧٨م قائلا :-

(ولقد اعاد الهندى «يقصد الشريف حسين الهندى رحمه الله» تكوين الحزب الاتحادى الديمقراطى الامر الذى لايتسق مع المصالحة فيتوجب علينا ان نترك هذه الاشكال القديمة وراءنا ونكرس انفسنا للوحدة الوطنية) .

ان ثورة مايو والتى كنا نعتبرها من قبل امراً جديداً قد جاءت نتاجاً للاحباط والسياسة الحزبية التى سادت من قبلها ولان الثورة نفسها قد افسحت طريقاً للتفاهم فقد رحبنا به ويجب علينا الا نطالب بالعودة الى الممارسات التى ابطلتها الثورة . . «سؤال اخر للمحرر» : هل ستؤثر هذه الخلافات على الاتحاد الاشتراكى مما يؤدى الى تذويبه او تحويله؟! . .

الصادق : لا . . فهذا امر خارج الاعتبار فالتنظيم المحكم والقيادة الوفية سيحلان الخلافات وهذا سيمنع تآكل التنظيم السياسى ويحول دون تكوين مجموعات سياسية هامشية تنسب نفسها لاحزاب سياسية بعينها . .

فالسياسة الحزبية قد اثبتت فشلها وهزيمتها لنفسها مره من بعد مره فخلاف الرأى معقول ومسموح به الا ان تكوين مجموعات سياسية امر لايقبل التسامح وسنحاربها كلما ظهرت : انتهى الصادق المهدى، فهلا اعدت قراءة هذه الكلمات من ذلك الزعيم الديمقراطى وهو يصف نظاماً سياسياً لنظام عسكرى ويقارن مابين عهد الاحزاب وعهد العسكر . .

ثم لاتعليق لنا لان فطنة القارىء بكل المقاييس وثقافته لاتحتاج لمن يدعى انه اذكى منها.. والتصريح اوضح من ان ينطلى على الحد الادنى من الذكاء او حتى حد الغباء المعقول!!..

وهذا هو السيد الصادق المهدى زعيم التجربة الديمقراطية الثالثة والاخيرة ايضا يتحدث عن التجربة الديمقراطية الثانية فى ظل مقارنة بالحكم العسكرى الثانى «ثورة مايو» وهو يصرح لصحيفة الايام السودانية بتاريخ ٢/ ٣/ ١٩٧٨م ويقول:

(وجدت فى الرئيس نميرى اخلاق المسلم المؤمن وحرص القائد الحادب ـ السودان الان وطن الوفاق العربى الافريقى «انجاز عسكرى» ووطن اتحاد العرب ـ اتفاقية الجنوب دره فى صدر الثورة (؟) ـ الديمقراطية اللبرالية لاتناسب ظروفنا ـ هذه هى العناوين الرئيسية للقاء الصادق مع الايام ثم يقول تفصيلاً اجابه على السؤال التالى:ـ

قلت فى البداية نود ان نعرف شيئا عن التحول الفكرى الذى طرأ على الصادق المهدى من ايمان بالديمقراطية اللبرالية الى دعوة للتمسك بالتنظيم السياسى الواحد؟.. فيجيب السيد الصادق: (لعلك تذكر يا اخى فى الخطاب الذى القيته فى الجمعية التأسيسية فى مايو ١٩٦٧م وقلت فيه ماخلاصته ان الحزبية لن تسمح ببناء الوطن والقيت محاضرات فى معاهد وجامعات بريطانية فى الاعوام ٧٥/ ١٩٧٦م تعرضت فيها لمشكلة الحكم فى البلاد المختلفة مدافعاً عن حتمية توحيد الارادة السياسية لحشد الطاقات لبناء الوطن ومنع تدخلات الدول الكبرى وذلك عن طريق قيام تنظيم سياسى جامع ومراعاة ضوابط تكفل الحرية والديمقراطية وتحول دون الاستبداد وقد نشر بعض تلك المحاضرات فى كتاب بعنوان (احاديث الغربة) وهناك تجد تفصيلا للاسباب النظرية والعلمية لايمانى باستحالة فائدة النظام السابق..

وعقد لقاء بورتسودان فى يوليو ١٩٧٧م حيث خاطبنى الرئيس نميرى باخلاق المسلم المؤمن وحرص الحادب على وحدة الكلمة المصمم على فتح صفحة جديدة فى مسار بلادنا وطى كل اسباب التوتر والارتياب.. منذ ذلك الحين انضافت للظروف الموضوعية ظروف ذاتيه هى الثقة فى نوايا الرئيس، وقد زادت لقاءاتى به بعد ذلك تلك الثقة رسوخاً. هكذا قام جبل متين من الثقة صمد فى وجه شكوك المتشككين وطالبى الدسائس. اما من بقى يكابر فسيعيد النظر فى حساباته.

المحرر: وسألته عن المبادرة و ماحققته من نجاح وماتركته من اثار وعما اذا كان يعتقد ان بعض العناصر التى لم تستجب للمبادرة حتى الآن سيكرن فى عدم استجابتها اى اثر على مسار هذه المبادرة؟.

يقول السيد الصادق: (المبادرة طويت صفحة ـ اما العناصر التى ترفض العودة «يقصد الهندى» للبلاد فهى الآن اقلية لاتذكر. واذا سار السودان موفقاً فى وضوح فكرى واستطاع ان يستمر فى التنمية مع علاج سلبياتها وان يستمر فى الممارسة الديمقراطية وان يستمر بقوة فى سياسته الخارجية الوطنية فان من بقى مكابراً او مزاوداً سيعيد النظر فى حساباته.. وحسب علمى فان ماحدث اخيراً من ممارسة للحريات والانتخابات الاخيرة التى كانت حره والتطور فى السياسة الخارجية السودانية والذى حدث اخيراً.. هذه العوامل جعلت العناصر المزاودة تدرك خطأ حساباتها وخطأ مراهنتها على الاخفاق).

خطاب الصادق المهدى امام اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكى السودانى والذى القاه فى يوم ١٥/ ٣/ ١٩٧٨م والمعروف ان الاتحاد الاشتراكى هو الحزب الواحد والتنظيم الفرد لحكم مايو

العسكرى، والذى اسهب الصادق المهدى فيها بعد بنعته بكافة ماحوى القاموس اللغوى الذى يعلمه، من صفات الديكتاتورية والشمولية والفساد. . الخ.

يقول الصادق المهدى بعد ان نثبت تقديم نميرى له:

نميرى: ايها الاخ فليسمح لى الاعضاء ان اعطى الفرصة للاخ السيد الصادق المهدى وهو الرجل الذى كان يقود الحوار معنا نيابة عن الاخوة الذين كانوا فى الخارج الى ان وصلنا الى تحقيق مبادرة المصالحة. واسمحوا لى مرة اخرى ان اعطيه اكثر من الخمس دقائق التى حددت للاعضاء وشكرا. . ثم قام الصادق ليقول:

(استجابة لرغبة الرئيس لمخاطبة جمعكم هذا من منطلق الحرص على المصالحة الوطنية والوحدة التى فجرها الاخ الرئيس جعفر فى مايو الماضى معبراً عن هداية الاسلام التى تؤكد ان الحق فى التجمع والباطل فى التفرق ومجسداً لارادة شعبنا الرائد فى التسامح والاخاء. . وعبر اجتماعات عديدة عقدناها داخل السودان وخارجه استجبنا لتلك المبادرة استجابة جماعية لم يشذ منها احد. . فولدت بذلك المصالحة الوطنية سبيل السودان للوحدة الوطنية الشاملة، انتشلت تلك الدعوة اهلنا فى السودان من حالة العنف والقهر والاقتتال وفتحت صفحة جديدة فى مسيرة الوطن ومنذ ان فتحت تلك الصفحة تبين لكل من كان له قلب او القى السمع وهو شهيد انها تستند على دعامات موضوعية راسخة هى:-

١/ مل اهل السودان العداء والاقتتال الاهلى الذى يعود بالخسران لطرفيه على وزن قول القائل:

قومى هم قتلوا اميم اخى ** فاذا رميت يصيبنى سهمى

٢/ ضقنا بالتوتر بيننا الذى تضافرت معه ظروف اختلاف البلاد الاخرى فصار طريقاً للتدخل الاجنبى.

٣/ كان واضحاً لنا جميعاً ان الحركة التى وقعت فى الجزيرة ابا وودنوباوى لم تكن بسبب رفض مبدأ الثورة فى القفز بالسودان الى حياة افضل ولكن السبب كان التصدى لتسلط فئة قليلة تريد تشويه ارادة الشعب فحسم امرها ورد كيدها فى نحرها. .

٤/ اتضح للجميع ان القضايا الاساسية لم تعد محل خلاف فلا خلاف على الآتى:-

اولا: قفل باب التفرق القبلى والطائفى والحزبى وتوحيد الارادة السودانية فى تنظيم سياسى ديمقراطى واحد جامع «الاتحاد الاشتراكى».

ثانيا: الاسلام موجهاً لحياتنا العامة والخاصة مطبقاً وفق اجتهاد جديد يراعى ظروف العصر وحقوق غير المسلمين.

ثالثا: اشتراكية المؤمنين سبيلا للتنمية المتوثبة والعدالة الاجتماعية.

رابعا: دور القوات المسلحة رافداً فى العمل الوطنى والسياسى مشاركاً فى الاداء مشاركة فعالة لان بلادنا المفتقره الى الوحدة القومية المتكاملة محتاجة الى بناء الوطن.

خامساً: اتفاقية الجنوب سبيلنا للتنوع فى اطار الوحدة.

سادساً: قفل باب التظلم الاقليمى والعنصرى عن طريق المشاركة العادلة لابناء السودان كلهم فى كل مستويات الاداء الادارى والتنفيذى والسياسى والعدل فى توزيع فرص التنمية والخدمات. .

سابعا: انتهاج سياسة خارجية تجسد ارادة السودان الوطنية ومصالحه الحقيقية، وتشبع دوره الافريقى الرابط بين شرق القارء وغربها ودوره التوفيقى بين البعث العربى والصحوة الافريقية . .

ومنذ ان بدات محادثات المصالحة الوطنية يا اخى الرئيس اكتسبت الحركة ظاهرة جديدة هى مالمسناه فيك من حديث وسلوك اكسبنا الثقة فى ازالة كل العوائق امامها لتنمو وتصبح واقعا بالرغم من كل المرارة فى النفوس وبالرغم من الاختلافات التفصيلية، فان الامور يمكن حسمها بالحوار الودى السليم . .

ومنذ ذلك الحين تواترت الشواهد العالمية بان شعوباً عديدة تسعى لاتحاد الكلمة وازالة اسباب الفرقة وكفالة حقوق المواطنين الاساسية وحرياتهم فكانت مبادرة الرئيس جعفر رائدة فى بلاد كثيرة اخرها تشاد المجاورة . .

لقد تحققت المصالحة الوطنية فى السودان ومن ذلك المنطلق سعدت لما جاء فى خطاب الاخ الرئيس جعفر وخطاب الامين العام من معانى تفتح ابواب الاصلاح والتجديد وتدلى باتجاهات عامة فى هذا الصدد . . واود ان اطرح امامكم اراء مفصلة حول هذه المعانى اراء طرحتها فى لقائى مع الاخ الرئيس جعفر محمد نميرى وارى انها افضل وسيلة لدعم الايجابيات واطراح السلبيات . .
وقد طرحت اراء مماثلة حول كل ادائنا العام ومسيرة بلادنا فى كل المجالات هادفاً دعم الوحدة الوطنية ودعم ايجابيات ما انجزت الثورة السودانية واطرح السلبيات وفتح الطريق امام اهل السودان ليبلغوا باذن الله عنان السماء . .

اود ان ادلى باختصار حول التنظيم الشعبى للاتحاد الاشتراكى السودانى فى الاتى :-

اولا ؛ يا اخى الرئيس لقد تم تكوينه فى ساعة انقسام ومع اقرارنا صلاحية التنظيم الفئوى والجماهيرى بروافده نرى ان لابد من ان يكون تكويناً مفتوحاً على اساس تجمع جميع العناصر الوطنية المستعدة باختيارها لاتحاد المسيرة ويكون التكوين الجديد جامعاً شاملا وفاقياً . .

ثانيا: ان قوى الشعب السودانى كلها عاملة والخاملون لامكان لهم فى حياة بلادنا السياسية ومن هذا المنطلق لابد من اقرار شمولية التحالف فلا يقف على فئات بعينها بل يطول كل الفئات ولايعزل الا المارقين والعملاء فالشمول اقرب الى واقعنا السوادنى والصق بمثلنا الاسلامية التى تحرص على اتحاد الامه والجماعة لتتيح ذلك للكل الا المتخلفون والمنبثون . .

ثالثا: الاتحاد الاشتراكي يشبه ديوان حكومي ولابد من ازالة جميع مظاهر الديوانية ليكون تنظيماً سياسياً اختيارياً يعتمد على ايمان اعضائه به وباهدافه ولابد من مراجعة علاقته باجهزة الامن فلا يتداخل معها ولايستعين بها في نشاطه. وفي هذا الصدد ايضاً لابد من ازالة كل معنى للتوظيف فيه لتقل نفقاته وليكون مضرب المثل في التقشف المنشود.

رابعاً: ينبغى ان تكون علاقته بالروافد الفئوية فضفاضه فلا يحجب حريتها ما دامت تراعى الانضباط السياسي وعلى نفس النمط ينبغى ان تكون علاقته باوجه النشاط الاجتماعى والثقافى والرياضي فضفاضه لاعطاء المجال المعقول للتنوع الصحى في اطار الوحده الوطنية وعلى نفس الاساس يبسط ترشيده للطوائف الدينية والروابط القبليه ليسمح لهذه الكيانات بالبقاء في اتجاه سياسي واحد فلا تعيق ذلك الاتجاه السياسي ولاتضره ولاتخلق انتماءات مختلفة.

خامساً: وتوسيعاً لمجالات الحريه يجرى اصلاح صحفى يحفظ للتنظيم صحيفته ويترك المحل لصحف متخصصة تصدرها الفئات او المنظمات الجماهيرية او تصدرها جماعات ثقافية او ادبية او

علمية او اقتصادية على ان تخضع الجميع لميثاق صحفى يوجه حياتنا ويفتح مجالاً واسعاً لاحياء الفكر في ربوع البلاد

سادساً: ان نبسط علاقته بالحكم الشعبي المحلى كأن يسير تنظيم الوحده الاساسية مطابقاً للمجالس الدنيا ويتفرع التخصص في مرحلة عليا وان تقطع علاقة التنظيم بالتموين وما شابه ذلك من مصالح المواطنين حتى لا يخلط بين العمل السياسي وادارة التموين والارتزاق وما نحو ذلك من مفاسد.

سابعاً: ان يكون التنظيم هو الحزب الحاكم للبلاد كما قلت في حديثك فيختار القائمون بامر الحكم في قيادته وتجرى محاسبتهم سياسياً في اجهزته كما تجرى محاسبتهم تشريعياً في مجلس الشعب وتوضع لذلك اللوائح التي توجه الاداء حتى تكون القيادة السياسية هي ايضاً القيادة التنفيذية التي تربط بين رافديها وجودك أنت فيها وتكون القيادة السياسية والقيادة التنفيذية متطابقة الى حد كبير لازالة ومعالجة الثنائية التي نشهدها الان والتي ادت لقيام شبه الحكومة او حكومة ضد حكومة متوازية مع الحكومة القائمة.

ثامناً: يكون الولاء الذي تجتمع حوله الاراده الولاء للثورة السودانية من اول ثورات السودان انطلاقاً من المهدية عبر التحرير الثانى وانتفاضة الخريجين وحركة ١٩٢٤م والتصدى للانجليز فالحكم البرلمانى وعجزه فالحكم الاستبدادى فاكتوبر فالعودة للتفرقة والعجز فمايو فالمواجهات فاتفاقية الجنوب التي حققت الوحده الوطنية الشاملة . . كل هذه الخطوات الايجابى منها هو مانود ان نعقد له الولاء في بلادنا والسلبى منها هو ما نود ان ننبه انفسنا وننبه غيرنا لطرح الولاء له والصلة به لكيلا يعيق مسيرتنا في حياتنا يكون الولاء لتراث الشعب السودانى الثائر كله وانجازات الحركة السياسية السودانية والثورة السودانية التي فتحت السبيل عبر تمزق الاحزاب وتمزق الطوائف ومكنت اهل السودان ان يجتمعوا في صعيد واحد.

تاسعاً: وتفادياً لشبهة التقليد وتجاوزاً لفترة الانقسام وما ترسب في النفوس فيها من اصداء تراجع تسمية التنظيم الشعبي السياسي لنفتح بالفعل والرمز صفحة جديدة في مسيرة اهل السودان هذا يا اخى الرئيس واخوتى ملخص اراء رأيتها فيما يتعلق بتحسين ادائنا ولا يسعنى في هذا يا اخى الا ان احمد الله سبحانه وتعالى ان وحد بيننا وجمع شملنا ومكننا ونحن اعداء الامس المتخاصمين حقاً المقتتلين خطأ ان نتحدث لبعضنا بلغة الموده والحوار والتفاهم والاخلاص والرغبة في الاصلاح والتجديد. واسأل الله ان يحفظكم ويرعاكم وان يحفظ السودان ارض الجدود ومنبت الرزق وان يمكننا جميعاً ان نتفادى المزالق وجميع الشراك التي تعد لنا ولبلادنا لكي نصنع بوحدتنا قوة متينة لبناء الوطن الروحى والخلقى والمادى والسلام عليكم ورحمة الله.

هذا هو الصادق المهدى زعيم حزب الامه وهو يؤكد بشده على عهود العجز والتفرقة واصفاً بذلك الديمقراطية الثانية والاولى ويؤكد كذلك على ايمانه بالحزب الواحد الشامل الجامع وبالتالى رافضاً للتعددية الحزبية. كما تبرز افكاره الاصلاحيه حول الديمقراطية المركزية الشموليه مجرد ملامح لتزيين النظام الشامل القائم. اما ما حدث من اختلاف بعد ذلك فهو لا ينفى ابداً رأيه في الديمقراطية اللبراليه. وهو ايضاً بذلك يؤخذ بجريره دعم النظام العسكرى المايوي القائم واكساب مؤسسته السياسية (الاتحاد الاشتراكى السوداني) شرعية دستورية بحسبان ان حزب الامه يمثل جزء كبير من الشرعية الدستورية في التاريخ السودانى انها اضافة اخرى لاضافات الاحزاب

الاخرى في ادب دعم التعددية للشموليه وادانة الاحزاب للاحزاب وامام من؟ امام النظم التي توصف بانها شموليه او ديكتاتورية.

وهذا هو بكرى احمد عديل زعيم كتلة غرب السودان بحزب الامه يقول لصحيفة الايام بتاريخ ٢٨/ ١٠/ ١٩٨٠م الاتى :-

«ما يجرى في كادقلي مصدره وملهمه اصلب الرجال نميرى . . مؤتمر كادقلى هو المرحلة الثالثه والاخيره لارساء قواعد الحكم الاقليمي بكردفان حيا السيد بكرى احمد عديل الحاكم المكلف لاقليم كردفان في مستهل الكلمة التى القاها صباح امس امام الجلسة الافتتاحية لاعمال مؤتمر تنمية كردفان بكادقلي، حيا الرئيس نميرى وقال ان مايجرى الآن في كادقلي مصدره وملهمه (يقصد نميرى) وقال انه قبل التكليف (كحاكم لكردفان) من الرئيس نميرى لانه اصلب الرجال. كذلك من فتح لباب الاتحاد الاشتراكي السوداني تمكيناً لكل المواطنين من ولوج باب العمل العام ودفع الى الامام بقيادات جديده قادره ظلت بعيده عن الساحة السياسية لوقت طويل».

وهل هذا القول يحتاج لتعليق يوضح ان قيادات الاحزاب هم في حقيقتهم اكثر الناس ضجراً وضيقاً بالحزبية وبالتالى قبولاً لصيغة غير التعددية دليلاً على يقين بفشل التجارب الحزبية الديمقراطية اللبراليه.

ويستمر بكرى عديل تحفظ له الوثائق كل كلمة ادانة عمليه او نظريه قالها في النظام العسكرى الثانى (ثورة مايو) وهو بالطبع في ذهنه التجربه الديمقراطية الثانية التي قام نظام مايو على انقاضها يقول بكرى عديل لمجلة التعاون عدد يوليو ١٩٨٠م السنة الخامسة :-

«لعلك تذكر ان الاخ الرئيس القائد قد كون لجنة قومية لدراسة مشروع الحكم الاقليمي كاقتراح تقدم به سيادته الى اللجنة المركزية للاتحاد الاشتراكي في مارس ١٩٧٩م وكونت لجنة فنيه لتطلع بالدراسات المتخصصة في تطبيق الحكم الاقليمي وكذلك قامت الاجهزة المتخصصة في رئاسة الجمهورية باجراء دراسات واسعة في هذا الموضوع وخلاصة القول فان تجارب الاخرين في الدول المتقدمة (الصناعية) وفي الدول الناميه وفي الدول التي تشابهنا في اكثر من (سمه) تجارب الاخرين في هذه الدول قد تم فحصها ودراستها لاستنباط مايمكن استنباطه منها من معايير ووسائل يمكن تطبيقها او تكييفها لتتناسب مع ظروف السودان وتكوينه السياسي والاجتماعي».

ثم يقول :-

«السودان قطر شاسع مترامي الاطراف تسكنه العديد من القبائل المختلفة في عاداتها وتقاليدها وفي معتقداتها وفي مستوياتها الاجتماعيه والاقتصادية ومع اتساع رقعة السودان فان وسائل الاتصال المختلفة لاترقى الى اي مستوى يحقق سرعة النقل وبالتالى الانصهار والتفاعل السريع بما يحدث في المركز ونتيجة لذلك تفشت روح القبليه والطائفية وصحب ذلك تخلف شل يد السلطة في الخرطوم حتى انها عجزت في ان تبسط سلطاتها وخدماتها الى البقاع المختلفة والنائية وانحصرت تلك الخدمات والسلطات في الاماكن القريبة من المدن الكبيره وخلق هذا الوضع شعوراً بالامتعاض وعدم الرضا بل والتعنصر والتحزب ضد الحكم المركزى وضد السلطة وفي هذا الجو برزت الكثير من الممارسات الضيقة في الاقاليم بحثاً عن وضع افضل يحقق قدراً من السلطة لتمارس في الاقاليم لتتصدى لمشاكل الاقاليم فنشأ في الجنوب مثلاً نزاع مسلح استمر لسبعة عشر عاماً راح ضحيته الاف من ابناء الوطن الواحد وظهرت كذلك نعرات عنصرية في الغرب وفي الجبال. ولكنها تطالب

بنوع من فك الارتباط مع المركز ليحقق لها قدراً من الحريه الاقليميه تمكنها من ادارة الشئون المحليه. والطريف ان السلطة المركزية كانت منذ امد بعيد وقبل الحكم الوطنى تشعر بكل ذلك ولكنها كانت تعالج الامر بشيء من الحكم المحلى ليتيح للمواطنين قدراً من السلطة الجماهيرية. وقد لجأت حكومات الاحزاب بالاضافة الى الحكم المحلى الى العنف والبطش بابناء الاقاليم لاسكات اصواتهم وكبت مشاعرهم نحو الحكم الاقليمي.

وكمواطن لابد لى من ان اشيد هنا بالقرار الذي اتخذته سلطة ثورة مايو نحو تطبيق الحكم الاقليمي كخطوة وسبقتها ممارسات واسعة في الحكم الشعبي المحلى وتطبيق اللامركزية وبذلك فقد استجابت ثورة مايو واستجاب رئيسها القائد الشجاع لرغبة اكيدة وطبيعية في مثل ظروف السودان ظل ابناء الاقاليم يسعون لتحقيقها وبشتى الاساليب.

والقارىء لتاريخ السودان السياسي المعاصر يرى بوضوح ان حكومات الاحزاب كانت لاترغب في تطبيق الحكم الاقليمي لان في ذلك اضعاف لنفوذها وتفتيت لقوتها اما الان وقد زالت تلك الاحزاب المتعصبة ضد الحكم الاقليمي فكان طبيعياً ان تتجاوب ثورة مايو مع امر هام لاستقرار البلاد ونموها.

وهذه ايضاً مقارنة عملية من السيد بكرى احمد عديل الرجل الثالث في حزب الامه، ما بين انجازات الحكم العسكرى وتجاوزات الحكم الحزبي . . فهل من مدكر؟!

واذا كان هؤلاء من زعماء الاحزاب السودانية يتقلبون مع تقلب النظم والمصالح الحزبية، فما بال عتاة المثقفين والنقابيين والمهنيين وهم يؤيدون نظاماً عسكرياً مثل نظام مايو وفي اولى ايامه. اليس فيما تؤكده الوثيقة القادمه ما يشير لضيق حقيقي بما تمارسه الاحزاب من ديمقراطيه هم اكثر الناس شهادة عليها؟! أليس في هذا التكريس العظيم للطبقة الواعيه من معنى ومغزى؟! تقول وثيقة تلاحم بين قوى الشعب العامل وقواته المسلحة:

«نحن قوى الشعب العامل من عمال وزراع ومثقفين ثوريين ورأسماليه وطنية، نقدر بفخر واعزاز الدور البطولي الرائع الذى قام به ضباط وجنود القوات المسلحة السودانية بتفجير ثورة الخامس والعشرين من مايو الظافره. نحن قوى الشعب العامل نؤكد من جديد وفي هذه الذكرى التاريخية العظيمة التزامنا التام بدستور الثورة ودفاعنا الحار عن مبادئه التي اعلنت في خطابي السيد رئيس مجلس الثوره والسيد رئيس مجلس الوزراء في صبيحة الخامس والعشرين من مايو.

نحن قوى الشعب العامل وضباط وجنود القوات المسلحة السودانية الذين رفعنا رايات اكتوبر الخالده ومازلنا وسنظل نرفعها، نؤكد تصميمنا الذى لايتزحزح على حماية ثورة الخامس والعشرين من مايو. نحن قوى الشعب العامل في المصانع والمكاتب والمزارع والمتاجر والقوات المسلحة نسجل في هذه الوثيقة التاريخيه التزامنا بوضع كل طاقاتنا لترقية وتطوير الانتاج. نحن قوى الشعب العامل نتعهد باثراء وانماء الفكر الثورى في بلادنا وبين جماهير شعبنا ونشر الوعى الاشتراكى دعماً لثورة الخامس والعشرين من مايو. نحن قوى الشعب العامل صاحب المصلحة الحقيقية في ثبات الثورة وتقدمها ونسعى بجد واخلاص لتلاحم صفوف القوى الثورية وتنقيتها من الخونة والعملاء والمخربين. نحن قوى الشعب العامل نعلن عن تصميمنا على هزيمة كل اعداء الثورة من فلول الاحزاب الرجعية البائده ووكلاء الاستعمار وقفل الطريق امام مؤامراتهم السوداء التي تهدف الى سلب مكاسب الشعب وتقويض اركان السلطة الجديده. نحن قوى الشعب العامل نعلن ترحيبنا

الحار وتأييدنا المطلق للسياسة الخارجية المتحررة والمعادية للاستعمار التي فتحت امام بلادنا آفاقاً رحبة للتطور المستقل باتخاذها خطوات جريئة ومقدامة تجاه قضية الثورة العربية والثورة الافريقية وكل حركات التحرر الوطنى ونؤيد دون تحفظ الوقوف الواضح مع اصدقائنا الذين يحترمون كرامتنا وسيادتنا.

الهيئة القومية الممثلة لقوى الشعب العامله:

	توقيع
١/ الهيئة القضائية	الزين النحاس
٢/ نقابة المحامين	عقيل احمد عقيل
٣/ نقابة اساتذة جامعة الخرطوم	د. احمد خوجلى
٤/ اتحاد طلاب جامعة الخرطوم	عبدالعظيم حسنين
٥/ الجمعية الطبية	د. الطاهر عبدالرحمن
٦/ الاتحاد المركزى للادباء والفنانين	اسحق القاسم شداد
٧/ اتحاد الشباب السودانى	خليل الياس
٨/ اتحاد اساتذة المعهد الفنى	محمد حسن حافظ
٩/ اتحاد طلاب جامعة القاهرة فرع الخرطوم	جعفر حسن المبارك
١٠/ اتحاد نقابات عمال السودان	الحاج عبدالرحمن
١١/ نقابة المهندسين	حامد عبدالحليم
١٢/ اتحاد المعلمين والمعلمات	صالح محمد خليل
١٣/ اتحاد نقابات واتحادات الموظفين والمهنيين	احمد حبيب
١٤/ الاتحاد النسائي	فاطمه احمد ابراهيم
١٥/ اتحاد المزارعين	الامين محمد الامين
١٦/ اتحاد الصحافه	شيخ ادريس بركات
١٧/ نقابة الصحفيين العاملين	شريف طمبل
١٨/ الاتحاد العام للمهنيين الجامعيين	
١٩/ رابطة المعلمين الاشتراكيين	
٢٠/ اتحاد طلاب المعهد الفنى	
٢١/ اتحاد طلاب معهد المعلمين	
٢٢/ اتحاد طلاب الكلية المهنيه العليا	
٢٣/ اتحاد طلاب معهد شمبات الزراعى	

هكذا فان المتأمل لهذه الاتحادات والهيئات والاسماء التى وقعت نيابة عنها بان الشرعية التي منحتها القوى الحديثه والمستنيره لانقلاب العقيد أ.ح جعفر نميرى تمنحه صك براءة من اي تهمة لوأد الديمقراطية. فاذا لم يكن هؤلاء هم سدنة الديمقراطية فمن اذن يحرس الديمقراطية والحزبية

ويمنح تأييده لاعادة الاعوجاج الذى اصاب التجربة الديمقراطية الى جادة السواء، اليست هذه هي نفس القوى التى وقعت ميثاق الدفاع عن الديمقراطية في التجربة الديمقراطية الاخيرة؟

اما القوى الاشتراكية السودانية وعلى رأسها الحزب الشيوعى السودانى، فهى بحكم المذهب والنظرية والفلسفة والتطبيق والتاريخ والتجربة في السودان وحول السودان، في الوطن العربي، في افريقيا، في امريكا اللاتينية وآسيا، بل في الاتحاد السوفيتي العظيم نفسه، دللت على رفض اصيل للديمقراطية التعدديه ديمقراطية الطبقة البرجوازية . . وهذا لايحتاج منا لنقل فقرات او وثائق فهو في متناول القارىء الذي لانظن ان ثقافته واطلاعه وسماعه للمذياع لايكفيه دليلاً على (عدم) ايمان الفكر الاشتراكي تطبيقا ونظرية بالليبرالية.

وقد رصدت الحزب الشيوعى السودانى ومن خلال وثائقه المتاحه وادب حركته المنشور وهو متلبس ليس بتأييد الانقلابات العسكرية واستلام الجيش للسلطة بل بتدبيره لانقلابين ليس فيهما - بعد نجاحهما - اي دلائل اثبات توضح ان اليساريين يؤمنون بالديمقراطية التعددية اللبرالية . . فقد كانت حركة هاشم العطا في ١٩ يوليو ١٩٧١م والتى استمرت لثلاث ايام وليال الوقت الكافى لمعرفة توجهاتها ونظرتها للتطبيق الديمقراطي والتعددية الحزبية. بل ان الوثائق تثبت ان كل حركة انقلاب ١٩ يوليو ١٩٧١م كانت تقول بان السلطة القادمة هي سلطة الحزب الواحد تحت شعار برنامج الجبهة الوطنية الديمقراطية بقيادة قلب الحركة النابض الحزب الطليعي الحزب الشيوعى السودانى.

وها هو الجزء الخاص والذى يؤكد كل ما قلناه وبالوثائق ننقله من كتابنا (سنوات الغيبوبة - الحزب الشيوعى السودانى - سنة اولى مايو) ص٦ وما بعده :-

الحزب الشيوعى السودانى والجيش:

ساذج من يظن ان علاقة الحزب الشيوعى السودانى بمايو بدأت بعد انقلاب ٢٥/ ٥/ ٦٩ بذلك اللقاء بين عبد الخالق محجوب والعقيد جعفر محمد نميرى بعد ان مهد له محمد ابراهيم نقد والشفيع احمد الشيخ عبر العلاقة الخصوصية الحميمة بين نقد ونميرى. لقد بدأت العلاقة فى مدرسة حنتوب الثانوية باعتبار ان الطالب جعفر محمد نميرى كغيره من الطلاب الذين يتعشم الحزب الشيوعى ضمهم لتنظيمه الجبهة الديمقراطية (لاحقا). كان محمد ابراهيم نقد (الدنقلاوى) المتوطن فى القطينة شابا مرحا بشوشا وتمت بينه وبين جعفر محمد نميرى الدنقلاوى المرموق فى ميدان الرياضة وكرة القدم والمشاغبات علاقة وطيدة تطورت مع تطور السيطرة اليسارية على مدرسة حنتوب حينذاك وكان لجاذبية ونزق نميرى ان تكونت له شعبية وسط الطلاب الجانحين للانطلاق والانفتاح وراء نزوات الشباب هذا النوع من الطلاب كان صيدا مرغوبا للحزب الذى يسخر بأولئك المنكفئين على دينهم المتشبثين بمثل توصف بالرجعية والتخلف. قدمت الدعوة لجعفر نميرى للانضمام لمنظمات الحزب كغيره من الطلاب وعمل الكادر المشرف على عمل الحزب من الاستاذة على توطيد علاقة نقد بنميرى فكانا زميلان فى العنبر والملعب يتبادلان حتى الثياب كالاشقاء. لكن جعفر نميرى كان يضيق بالاطروحات الفلسفية العميقة التى يجد فيها نميرى صعوبة ويضيق بها متبرما بل منشغلا عنها بما هو فيه من انطلاق وفتون بربيع الشباب الذى يعيشه حتى الثمالة . .

ايام حنتوب

وتمضى ايام حنتوب سراعا والعلاقة بين نميرى ونقد تزداد وثوقا ورباطا وتتعدى الشخصين الى الاسرتين حتى اصبح نقد ابن من ابناء آل نميرى يرتاد بيوتهم انى شاء فى غيبة او وجود نميرى متمتعا بالثقة كلها ومشمولا بالحب والتقدير. لم يكن نميرى كلفا بالفكر والنظريات والقراءة وتبادل الرأى مع اقرانه بل يعتبرها امورا انصرافية. لكن كان يمتاز بروح ثورية انقلابية للمفاهيم السائدة انذاك ولما كان الحزب الشيوعى السودانى يدعو للانقلاب على تلك المفاهيم السائدة وفى ظل غفلة الطائفية عن موجة التحرر الوطنى يتبناها الحزب الشيوعى، افتتن عدد ليس بالقليل باطروحات الحزب الجذابة. كان جعفر نميرى واحدا من هؤلاء وانخرط وسلك تنظيم الضباط الاحرار ذو الولاء اليسارى والافتتان القومى العربى ضمن الذين يطلق عليهم الحزب الشيوعى اسم (التقدميون) او الديمقراطيون او الاشتراكيون او المتحررون وهذه صفات للدائرة المتراكزة مع اعضاء الحزب الشيوعى السودانى ويجدر هنا ان نوضح ان عضوية الحزب الشيوعى السودانى ليست كغيرها من العضوية فى التنظيمات الاخرى فطبيعة الديمقراطية المركزية التى تضبط سلوك واداء الحزب تقضى بان تنال عضوية الحزب عن طريق تقديم الطلب اولا ثم يحدد الحزب للطالب احدى منظمات الحزب التى يعمل فيها مثل اتحاد الشباب السودانى، الاتحاد النسائى، النقابات، الجبهة الديمقراطية للطلاب بعد ذلك يمر الطلب بمراحل تقييم عبر تزكية مشروطة ان تكون من عضو سابق فى الحزب ثم يلحق بخلية للحزب يتلقى فيها الدروس العقائدية وينهل من الادب الماركسى هؤلاء التقدميون والديمقراطيون هم رصيد الحزب الخام الذين يجند منهم عضويته بعد عمليات تهيئة من العمل فى منظمات الحزب المختلفة..

جيوب فى الجيش

اما العمل داخل القوات المسلحة فقد كان تحت اشراف السكرتير العام للحزب وحده يساعده عدد قليل من المكتب السياسى التنفيذى للحزب وبعض الثقاه من اعضاء اللجنة المركزية فى حدود ضيقة جدا هذه السرية الصارمة ظللت الحقائق حول الوجود الشيوعى داخل تنظيم الضباط الاحرار لكن ثمة قرائن دللت على هؤلاء الاعضاء او مشروعات الاعضاء ففى ٧ نوفمبر ١٩٦٤ عقب ثورة اكتوبر باسابيع تم اعتقال بعض الضباط الاحرار الذين قاموا بمحاولة انقلابية يسارية وهم العقيد جعفر محمد نميرى العقيد محمد عبد الحليم الرائد توفيق نور الدين الرائد فاروق عثمان حمد الله والرائد الرشيد نور الدين والعقيد فؤاد ماهر فريد والرائد فيصل حماد والنقيب الرشيد ابو شامه. جاءت هذه المحاولة الانقلابية او بالاحرى محاولة الاستيلاء على ثورة اكتوبر بعد فشل المحاولة الشعبية فى ليلة المتاريس التى افتعلها الحزب الشيوعى السودانى وكان نجمها اللامع فاروق ابو عيسى وزير الدولة لشئون الرئاسة فى اول حكومة مايو ممثلا للحزب الشيوعى ووزير الخارجية بعد ذلك وامين اتحاد المحامين العرب وزعيم جبهة الهيئات والحزب الاشتراكى الجديد الذى نشأ بعد حل الحزب الشيوعى فى عام ١٩٦٧ بواسطة حكومة الرئيس الراحل اسماعيل الازهرى والصادق المهدى.

لم يترك الحزب الشيوعى حادث اعتقال الضباط الثمانية دون ان يبدى رأيه فيه فاصدر منشورين واحد تمت طباعته باسم الضباط الاحرار والاخر باسم الحزب الشيوعى وتحت عنوان مؤامرة

استعمارية ضد ثورة ٢١ اكتوبر. اعتقال الضباط الاحرار الذين اشتركوا فى ثورة الشعب جاء الاتى :

(اعتقلت الدوائر الرجعية والاستعمارية فى الجيش اليوزباشى فاروق عثمان حمد الله واليوزباشى الرشيد نور الدين والبكباشى جعفر نميرى هؤلاء هم الضباط الذين اشتركوا عمليا فى ثورة الشعب الظافرة وساعدوا الثورة بحصار القصر الجمهورى حتى اعلنت اجراءات حل المجلس الاعلى للقوات المسلحة وهؤلاء هم الضباط الذين تقدموا مع غيرهم بعريضة تطالب بتطهير الجيش من العناصر الفاسدة والعناصر الخائنة والمجرمة وغير الوطنية بهدف تأمين انتصار ثورة الشعب وحمايتها)

ثم يواصل ان الدوائر الرجعية تحاول ترديد الاتهام للضباط الاحرار المذكورين اعلاه بانهم يعملون لحساب مصر (يكاد المريب يقول خذونى) وهذه محاولة رخيصه لستر الحقيقة تقصد من ورائه الدوائر الرجعية ان تبرر موقفها فى تصفية الجيش من العناصر الوطنية وفرض سيطرة العناصر الرجعية عليها ان على الشعب ان يتمسك بحزم بمطلبه فى تطهير الجيش من العناصر الرجعية الفاسدة من اذناب الاستعمار والخونة لانهم خطر على مكاسب الشعب وعلى الشعب ان يتمسك ويفرض مطالبه باطلاق سراح الضباط المسجونين فورا وعلى الشعب ان يطالب بتكوين مجلس دفاع من الضباط الوطنين بتسليم سلطة عبود فورا ثم يواصل المنشور: (طالب باطلاق سراح السجناء العسكريين نطالب بتكوين مجلس دفاع من الضباط الوطنين بتسليم سلطات عبود نطالب بتطهير الجيش من العناصر الخائنة والفاسدة وعميلة الاستعمار) الضباط الاحرار الذين وقفوا الى جانب ثورة ٢١ اكتوبر.

اما مافى هذا المنشور فهو الدعوة لتسليم السلطة لمجلس من هؤلاء الضباط الوطنيين والذين سوف يثبت تسلسل الاحداث انهم اكثر ضباط جيش السودان على الاطلاق تدبيرا للانقلابات ومشاركة فيها خاصة الثالوث جعفر وفاروق حمد الله والرشيد نور الدين والذين دافع عنهم الحزب الشيوعى وخصهم بعبارات حميمه تتحسر على اعتقالهم بكلمات حزينه داميه ولم يورد المنشور اسماء البقية الباقية من الثمانية لانهم كانوا اقل علاقة بالحزب ففى مثل هذه المواقف ومثل هذا المنشور لم ير كاتبه الا احباءه الملتصقين به وقد وزعت كوادر الحزب المنشور. .

اما المنشور الذى صدر باسم الحزب فقد جاء بتاريخ ١٩/ ١١/ ١٩٦٤ فقد جاء تحت عنوان فلتملأ القوى الوطنية الشوارع من جديد وتقفل الطريق امام المؤامرات الاستعمارية والرجعية حيث قال: لم تمض ايها المواطنون عشرة ايام على قيام حكومة ثورة ٢١ اكتوبر الشعبية حتى شرعت الدوائر الاستعمارية التى يملؤ قلوبها الحقد الاسود على انتصار الشعب الرائع. شرعت تدبر المؤامرات بالتعاون مع عملائها المنتشرين فى الجيش وخارجه. ان الاعتقالات التى تمت بالامس لنخبة من الضباط الاحرار الذين ناصروا الشعب بحصارهم للقصر الجمهورى حتى اعلن حل المجلس الاعلى ليست سوى الخطوة الاولى فى تدبيرهم الاجرامى الرامى الى تصفية الجيش من العناصر (الوطنية المخلصة)ـ كذا ـ واحداث انقلاب رجعى يجهض ثورة ٢١ اكتوبر وينسف مكتسباتها الغالية ويغرق بلادنا فى بحر الدماء. ان لجوء العناصر الخائنة فى الجيش الى أعتقال الضباط الاحرار من وراء ظهر الحكومة وحتى بدون علم رئيس الوزراء وهو فى نفس الوقت وزير الدفاع. . ثم يواصل المنشور.

المطالبة باطلاق سراح الضباط الاحرار المعتقلين فورا واطلاق سراح الضباط المسجونين رواد

النضال ضد الحكم الديكتاتورى الرجعى المنهزم الحزب الشيوعى السودانى ٩/ ١١/ ٦٤.

وافلح الشيوعيون فى اخراج ضباطهم من الاعتقال كما افلحوا عقب حملة اعلامية واسعة عبر منابرهم الصحفية العلنية كالميدان او عبر الصحف التى يستغلونها كالايام والاخبار فى اعتقال كبار ضباط المجلس الاعلى للقوات المسلحة والذين سلموا بناء على عهد وميثاق من جبهة الهيئات بالعفو وان لا تتم محاكمتهم حيث نقلوا مع بعض القيادات الاخرى فى عهد عبود لسجون الاقاليم.

نحن هنا لا يهمنا الا ابراز ملابسات الصلة لهؤلاء الضباط بالحزب الشيوعى من خلال القراءة المتأنية بين سطور كلمات الاحداث وبين كل حركات الشد والجزم والجر والرفع والنصب وادوات الترقيم..

هذه قرينة والقرينة الاخرى عن علاقة الحزب الشيوعى القديمة بضباط مايو الانقلابيين وعلى رأسهم كبيرهم (المخلوع) كانت فى عام ١٩٦٦ يوم ٢٨ ديسمبر والعام يلفظ انفاسه وحكومة الصادق المهدى فى عنفوانها وازمة الحزب الشيوعى السودانى تتجاذبها السلطات المتداخلة داخل دستور ٥٦ المعدل ١٩٦٤ والحكومة قد نفذت قرار السلطة التشريعية ـ الجمعية التأسيسة ـ ..

بحل الحزب الشيوعى السودانى فجأة يدخل خشبة المسرح السياسى السودانى الملازم ثانى خالد حسين عثمان الكد ومعه مائتى جندى مستجدا قاصدا جنائيا الاستيلاء على السلطة الشرعية الديمقراطية عن طريق قوة السلاح وابطال دستور البلاد. وئد الانقلاب فى مهده وكانت التحقيقات ثم كانت الاعتقالات التى شملت اعضاء مجلس قيادة ثورة الكد وهم وبالتركيز عليهم بشدة: العقيد جعفر محمد نميرى الرائد هاشم العطا الرائد الرشيد نور الدين، الرائد الرشيد ابو شامه، الرائد بابكر عبد الرحيم، الرائد مصطفى عبادى على التو.. ظهرت علاقة الحزب الشيوعى بالحركة الانقلابية حيث صدرت صحفهم (المستقلة) وهى تهاجم السلطة الرجعية للصادق المهدى والرئيس الراحل اسماعيل الازهرى وتربطها بالمؤامرة الاستعمارية المزعومة دائما على القوى الديمقراطية والتقدمية ظل القوى الماركسية الحقيقية. اعتقل عبد الخالق محجوب سكرتير الحزب الشيوعى وعبد الوهاب الشيخ الذى رصدته المخابرات العسكرية وهى تراقب حركة الانقلاب المكشوف لها وهو.. عبد الوهاب الشيخ يتردد بعربته قرب منطقة الشجرة، مسرح الاحداث فى الساعة الثانية والنصف صباحا ثم شوهد وهو ينقل عبد الخالق محجوب من منزله..

اختفى عمر مصطفى المكى فى بادى الامر لما عرف انه مطلوب كأحد ابرز قيادات الحزب الشيوعى ثم سلم نفسه بعد ان نصحه اصدقاؤه بذلك اما عبد الخالق محجوب فقد رفض اول الامر ايضا الادلاء باقواله ولكنه كالاول نزل عند رغبة محاميه وادلى باقواله.. اعتقل ايضا من قيادات الحزب الشفيع احمد الشيخ سمير جرجس بابكر محمد على، محمد احمد عمر، محمد ابراهيم نقد، كما اعتقل من العسكريين بالمعاش العقيد محمد عبد الحليم والعقيد الفاتح المقبول لورود اسميهما فى التحقيقات ومحمد عبد الحليم سيلعب دوره البارز فى الاحداث لاحقا وتصدى الشيوعيون ودافعوا عن الانقلاب حيث قالت فاطمة احمد ابراهيم ان الجو السائد اليوم هو نفس الجو السياسى الذى مهد لانقلاب عبود.

على هامش الاحداث نشرت صحيفة الميثاق الاسلامى لسان حال حزب جبهة الميثاق الاسلامى فى معرض تحليلها وعرضها للاحداث ان العقيد جعفر نميرى شيوعى معروف. فى يوم

٢٤/ ١/ ١٩٦٧ نشرت صحيفة (الصحافة) خبرا مفاده ان العقيد جعفر محمد نميرى نفى مانشرته (السودان الجديد) بالبنط العريض وما اوردته وكالة انباء السودان الجديد من انه قاضى جريدة (الصحافة) وقال انه كلف محاميه برفع دعوى ضد جريدة الميثاق الاسلامى والطابعين وكان نميرى يعتقد ان ان مطابع دار الصحافة هى الطابع لجريدة الميثاق الاسلامى وقال انه سيتصل بمحاميه لتصحيح الدعوى لتصبح ضد الميثاق وطابعيها هكذا بدا نميرى مفزوعا من تهمة الشيوعية اما ابرز المحامين الذين دافعوا عن خالد الكد، ومجموعة الشيوعيين المعتقلين فهم عبد الوهاب بوب، احمد سليمان، طه ابراهيم جربوع، فاروق ابو عيسى، عابدين اسماعيل، امين الشبلى، جوزيف قرنق، محى الدين عووضه، معتصم التقلاوى، بابكر كرار، كما قام احمد سليمان بتوقيع اقرار الكفالة نيابة عن المدنيين المطلق سراحهم..

لعب كل من العميد عمر الحاج موسى وموسى المبارك الذى اصبح فيما بعد وزيرا للعمل ثم المالية فى عهد مايو دورا كبيرا فى انقاذ الشيوعيين وخالد الكد ومجموعة نميرى فى مجلس ثورة الانقلاب حيث اوعز عمر الحاج موسى لموسى المبارك على اسناد رئاسة لجنة التحقيق لعمر الحاج موسى الذى اكتفى بانذار الضباط ونقلهم لمناطق مختلفة وحصر القضية فى خالد الكد وجنوده.

عمر الحاج موسى هذا جاء عشية عرض قضية الحزب الشيوعى ضد حكومة الصادق المهدى بعد حل الحزب وقال له ماذا ستفعلون اذا حكمت محكمة القاضى صلاح حسن ببطلان قرار حل الحزب الشيوعى (وكأنه يعلم القرار) فعاجله الصادق المهدى قائلا وما دخلكم انتم؟ فقال عمر الحاج موسى الجيش حامى الدستور واى انتهاك للدستور يلقى علينا بالمسئولية. اما صلاح فقد ظهر لاحقا فى مايو هو وامين الشبلى منفذ مذبحة القضاء (انظر كتابنا الحركة الوطنية والصراع مع مايو) صـ ٩.

هذه الملابسات اذا قرأت جيدا اسماء ابطالها، عمر الحاج موسى، صلاح حسن، موسى المبارك، المحامين الذين دافعوا عن الانقلابيين والمتهمين الضباط المشاركين فى الحركة نميرى الرشيد نور الدين، هاشم العطا، خالد الكد، الذى اشترك ايضا لاحقا فى انقلاب الرائد هاشم العطا فى ١٩/ يوليو ١٩٧١ والذى ذكره نميرى يوم ٢٢/ يوليو ١٩٧١ وهو على الشاشة البلورية حينما قال بالحرف الواحد (هؤلاء امثال خالد الكد الذين نحن نعرفهم) وانقلاب هاشم العطا لم ينكر احد حتى الان انه انقلاب من تخطيط وتنفيذ الحزب الشيوعى السودانى لا الحزب الشيوعى ولا غيره..

وظهر من ملف التحقيق مع المشاركين فى انقلاب الحزب الشيوعى فى ١٩/ يوليو ان المقدم بابكر النور كان هو المشرف على التنظيم داخل الحزب باعتباره اقدم اعضاء الحزب الشيوعى العسكريين وضم التنظيم عدد من الضباط ظهر منهم رائد محمد محجوب عثمان (شقيق عبد الخالق) عقيد عبد المنعم محمد احمد عقيد/ محجوب ابراهيم (طلقة) نقيب معاويه عبد الحى رائد هاشم العطا مقدم عثمان حاج حسين ابو شيبه رائد فاروق حمد الله ملازم احمد جباره ملازم الحاردلو مقدم محمد احمد الريح رائد محمد احمد الزين للمزيد من التفاصيل انظر الجيش السياسة، رسالة ماجستير بمعهد الدراسات الافريقية والاسيوية ـ عبد الرازق الفضل عبد الرؤوف صـ ٣١٢ ومابعده..

هكذا تبدو صلة الحزب الشيوعى السودانى بالضباط الانقلابيين داخل القوات المسلحة من اقوى الصلات لحزب سياسى (ملكى) وبالتمعن فى هؤلاء الضباط نجدهم انهم قد شاركوا فى اكثر

من حركـة ونـالـوا تأييـد الحزب ودعمه عبر وسائله التنظيمية المختلفة وواجهاته المتعددة ودون الاستطراد فى التحليل الذى نتركه للقارىء لاننا هدفنا الى تمليكه الوقائع فقط وهو قارىء مطبوع ومجبول بلماحيته ونجابته لادراك الحقيقة الناصعة . .

قبل ان ندخل فى وقائع الانقلاب الملتحمة بالحزب الشيوعى السودانى لابد من وقفة طويلة للتـأمل فى طبيعة العلاقة بين محمد ابراهيم نقد وجعفر نميرى التى حدثنا كثير من زملائه عنها ولكنهم عجزوا ان يزيلوا لنا بعض الغموض فيها ففى الاحتفال باليوبيل الذهبى لمدرسة حنتوب الثـانوية والذى اعده حارقوا البخور للرئيس السابق وتمكنوا من اعادة التاريخ للوراء عشرات السنوات حينما هياوا المدرسة لتحكى تاريخ ايام دراسة نميرى بالمدرسة جاءوا بالناظر الانجليزى والنظار السودانيون والمعلمون حتى العمال (من وجد منهم) وجاء زملاء الرئيس فى الدراسة هنا تلفت النميرى ليفتقد البدر فى ظلماء حنتوب لم تعجبه كل الانوار ليلتها . . واستحال موقع حكم الاعدام على الانقلابيين فى مايو الى صاحب قلب يتوجع من اجل غياب الصديق العزيز محمد ابراهيم نقد ومربط الفرس حدث هنا عندما اشار نميرى لرجال الامن ان (يذهبوا) ويعطوا نقد الامان لكى لايفوته المهرجان، اين ذهبوا له؟ فى مخبئه؟ من الذى يعرف مخبأه؟ هل هو نميرى ام هم رجال الامن؟ هنا تبدو المغالطة هل كان نميرى يتستر على نقد؟ وهو المطلوب لعدالة نميرى ليواجه الاعدام ام كان نميرى بحكم صلته بالشيوعيين يعرف ان نقد مختبىء ويعرف من سيدله عليه؟ و (من) هذا . . . انه الشريك . . . او المتستر الذى يطاله القانون؟ ان الحتمية المنطقية تقول ان نميرى يعرف اين نقد واين كان يختبىء لماذا لم يعتقله ذاك شىء اغرب من الخيال ثم يخرج نقد من مخبئـه وهو امن لجانب نميرى ويشارك كرجل خط فى مباراة (ابناء الدفعة) وبعد ان ينتهى الاحتفال يعطيه نميرى الامان ويبر بوعده ويطلقه دون مراقبة ليدخل مرة اخرى تحت الارض والسؤال ايضا كيف امن نقد جانب نميرى؟ وهل لنميرى امان فى وجهة نظر نقد بعد ١٩/ يوليو الجدير بالذكر ان نقد وكادر الحزب السرى ومنظماته السرية قد نزلوا للارض عقب بيان ١٦/ نوفمبر ١٩٧٠ واقصاء اعضاء الحزب الشيوعى وممثليه فى مجلس قيادة الثورة : بابكر النور، هاشم العطا، وفاروق حمد الله .

ولكى تتضح الرؤية حول التورط الشيوعى فى بركة الانقلاب العسكرى لابد من اعطاء صورة مختصرة عن علاقة الحزب الشيوعى السودانى بالجيش او بالاحرى بتنظيم الضباط الاحرار بؤرة الانبعـاث الانقلابى. بدأ الحزب عام ١٩٥٧م يتجه نحو اختراق الجيش السودانى. وكتكتيك متقدم صار يوزع منشورات باسم الضباط الاحرار دون ان يكون التنظيم الوليد يعلم بهذا وقد استغل الحزب حصوله بطريقته الخاصة على كشف اقدمية الضباط واخذ يرسل لهم المنشورات. وقد كانت تلك المنشورات ذات طابع جديد فى حياة الضابط السودانى الذى عملت الكلية الحربية على غسيل دماغه من كل ماهو سياسى او راديكالى.

اثمرت الجهود الاعلامية المستفزة لوطنية الجندى ان ينخرط فى صفوف الحزب الشيوعى السودانى العسكرى عدد من الضباط على مدار اكثر من سته سنوات بعد عام ١٩٥٧م وصار كل من العقيد عبدالهادى، المقدم حسن ادريس، الرائد مصطفى نديم، الملازم حسن مكى، الملازم محمد محجوب عثمان (شقيق عبدالخالق محجوب سكرتير الحزب) النقيب بابكر النور (كان عضوا بالحزب الشيوعى منذ المدرسة الثانوية فى حنتوب) الملازم عبدالمنعم محمد احمد، الملازم محجوب ابراهيم طلقه، ملازم هاشم العطا، ملازم معاوية عبدالحى، وملازم احمد الحاردلو. .

شكلت هذه العضوية المحترمة للحزب داخل الجيش وجودا فعالا فى وسط تنظيم الضباط الاحرار العام وكان للتنظيم العسكرى الشيوعى المستقل داخل الضباط الاحرار سلوكا متميزا باهدافه ومراميه فى عام ١٩٥٩م قام الرائد محمود حسيب ذو التوجه القومى العربى بالتجهيز لمحاولة انقلابية فشلت بعد ذلك قبل التنفيذ اتصل به عبدالخالق محجوب واحمد سليمان اقوى رجلين فى الحزب وذلك بغرض التنسيق بين اتجاه الحزب الشيوعى للقيام بانقلاب عسكرى واتجاه محمود حسيب الانقلابى كان للحزب الشيوعى غرض آخر من الاشتراك مع محمود حسيب فى انقلابه وهو الا تتم وحدة وادى النيل على يد محمود حسيب وجماعته كما هدف ذلك الاتصال الى ضرب محمود حسيب والقضاء عليه بعد نجاح الانقلاب من داخل الانقلاب نفسه. .

ايضا اشتراك الحزب فى انقلاب على حامد ويعقوب كبيده وهو انقلاب الاعدامات الشهير وقد حوكم الملازم محمد محجوب عثمان فى ذلك الانقلاب بالسجن والطرد من الخدمة. .

استطاع التنظيم العسكرى الشيوعى داخل القوات المسلحة وداخل تنظيم الضباط الاحرار ان يتحرك بكفاءة فى كل المناسبات وان يستغل تماما فصيلة الضباط الاحرار ممن صنفهم تقدميون ديمقراطيون، وطنيون يحافظ بالتالى على عضوية الحزب الشيوعى الغالية جدا من الضباط داخل الجيش وافرز الحزب فى ذلك ادبا تكتيكيا راقيا واستخدم بكفاءة تصنيفات وتعريفات النظرية الماركسية ومفسروها لتأطير فقه المرحلة الذى قفز به فوق احداث اكتوبر بالعمود محرزا المرتبة الاولى. .

هكذا يتصل حبل حلقات علاقة الحزب بالجيش حتى يصل الى مشارف عام ١٩٦٩م عندها نجد ان المكتب القيادى لتنظيم الحزب الشيوعى داخل الجيش كان يتم بزعامة المقدم بابكر النور سوار الذهب وعضوية المقدم عبدالمنعم محمد احمد والرائد هاشم العطا، الرائد فاروق حمد الله، الرائد عثمان حاج حسين ابوشيبه، وملازم اول معاوية عبدالحى، والنقيب محمد محجوب عثمان. .

يؤكد ماسقناه من وجود هذا التنظيم العسكرى للحزب الشيوعى السودانى ماورد فى بيان الحزب يوم ٢٥/ ٥/ ١٩٦٩م حيث قال البيان: (ان ماجرى فى ذلك اليوم انقلاب عسكرى وليس عملا شعبيا قامت به قوى الجبهة الديمقراطية عن طريق - قسمها المسلح - اى الجناح العسكرى). .

واذا استرسلنا قليلا وسرحنا مع احداث التاريخ الساخن جدا يصل الى عام ١٩٧٤م وبتاريخ ٥ مارس منه نطلع على فقره وردت فى تقرير المكتب التنظيمى المركزى للجنة المركزية للحزب الشيوعى عن التحضير لقيام التنظيم الحزبى داخل القوات المسلحة (بعد ان نحره نميرى وانتحر على يد من قرروا انقلاب ١٩ يوليو ١٩٧١م) وعودة الى ضرورة اعادة تنظيم الحزب داخل القوات المسلحة والاستفادة من تجارب تنظيم الضباط الاحرار وفصائل الشيوعيين وخبرات الضباط

المفصولين على ان يستوعب التنظيم الجديد كل الشيوعيين من ضباط وجنود بمختلف رتبهم خاصة وان بعض الجنود فى الوحدات قد اكملوا تعليمهم الثانوى وربما كان منهم من انضم للجبهة الديمقراطية اثناء الدراسة فى المدارس الثانوية ويقول القدال (ص٥٠) مستعرضا تقرير عبدالخالق محجوب امام المؤتمر التداولى فى اغسطس ١٩٧٠م (عمل الحزب على تكوين تنظيم شيوعى بين القوات المسلحة واستطاع اقناع رابطة الطلبة الشيوعيين بالانخراط فيه) ومصداق ذلك دفعه الـ٧٠٠ طالب حربى عام ١٩٧٠م والتى ارسل جزء منها للاتحاد السوفيتى وجزء للعراق واخر لمصر. . وتم تخريجهم فى سته اشهر فى الكلية الحربية وتمت تجاوزات كبيرة فى مؤهلاتهم عند القبول. .

هكذا يبدو التوجه الانقلابى عند الحزب الشيوعى اداء حزبيا يوميا كغيره من الادوات والوسائل الرامية للسيطرة على الحكم كهدف نهائى، وكما بينا فى السطور السابقة علاقة الملتفين حول الحزب الشيوعى من تقدميين وديمقراطيين (برجوازية صغيرة مترددة) ثم بينا كيف ان التنظيم الشيوعى داخل االقوات المسلحة ترعرع ونما ثم ازدهر. . نعتقد ان اضافة هذا مع ذاك تكون طرفى معادلة الاتجاه الانقلابى عند الحزب الشيوعى السودانى. .

تلقى نظرة سياسية (مدنية) للاوضاع القائمة قبل انقلاب نميرى داخل الحزب كان هناك صراع ايدلوجى، داخل الاطار الماركسى اللينينى لايهمنا هنا من منهم كان على حق لكن يبدو ان الصراع نتج عن حالة الاحباط الحادة التى اصابت الحزب نتيجة قضية الحل ووقوف الرئيس ازهرى والصادق المهدى والامام الهادى المهدى ومحمد عثمان الميرغنى صفا واحدا مع قرار الحل ورغما عن ان الحل كان اجراءا ادبيا ومعنويا والشيوعيون يدركون ذلك اكثر من غيرهم كما يدركه الاخوان المسلمون (عرابو) حل الحزب الشيوعى السودانى، حالة القنوط والياس ادت الى خلق جو مشحون بالغضب داخل الحزب العجوز الصبور، فخرج يطلب الجبهة الديمقراطية العريضة علها تكون مصباح (ديوجين) فى ظلماء (الرجعية الطائفية). .

عقد فى تلك الايام مؤتمر تداولى لكادر الحزب بالجريف وفيه عرض السكرتير العام عبدالخالق محجوب فكرة مجابهة حل الحزب بقيام الحزب الاشتراكى الجديد كبديل للحزب الطبقى الطليعى الاممى الحزب الشيوعى السودانى، ثم سافر مباشرة قبل اكتمال عقد المؤتمر الى الاتحاد السوفيتى للمشاركة فى الاممية الشيوعية، ولما عاد جاء متبدل الموقف تجاه قيام التنظيم الجديد المفتوح، انتهز عوض عبدالرازق هذا الموقف فشن حملة انتقاد واسعة على عبدالخالق محجوب الذى فصله من الحزب وحاربه بشدة لانه دعا الى ذات الدعوة لحل الحزب وتحويله الى حزب جماهيرى عريض وتعلل فى حملته بان تهمه التصفوية التى الصقها به عبدالخالق جاء هو نفسه ليمارسها اليوم لكن نكوص عبدالخالق السريع لم يترك للرجل فرصة للتمادى فى حملته عليه. .

استعاض عبدالخالق عن فكرة حل الحزب الشيوعى وتحويله الى الحزب الاشتراكى الجديد بفكرة وفاقية فيها يحتفظ الحزب بكيانه الطليعى الطبقى فى ظل هيمنه على تنظيم اخر هو الجبهة الديمقراطية. .

يقول محمد احمد محجوب فى مذكراته ص ٢٣٥ (لقد توفرت لدى ادلة من عضو بارز فى اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السودانى الذى يجب عدم ذكر اسمه) تلقى اضواء مهمة على العلاقات بين الشيوعيين والجيش فى انقلاب ١٩٦٩م وقد ذكر هذا العضو (عقدت اجتماعات خلال شهر

كانون الاول ١٩٦٨م حول التوصيات المتعلقة بالدستور الدائم . . شعرت قوى اليسار بانها يجب ان تتوحد فى هيئة منظمة لمكافحة اقامة دولة ثيوقراطية، وللحول دون تحقيق هدف فرض دستوى اسلامى على نظام رئاسى . . وتم تشكيل لجنة مهمتها :-

اولا : وضع ميثاق سياسى لجمع القوى اليسارية بشكل برنامج عمل . .

ثانيا : توحد جميع قوى اليسار لاتخاذ موقف سياسى مشترك فى انتخابات الرئاسة .

ثالثا : اقامة جبهة دائمة تمثل قوى اليسار الموسع ليس كحزب بل من اجل تأمين قيادة جماهيرية . .

اللجنة المكلفة القيام بهذه المهمات كانت مؤلفة من ١٢ عضوا هم بابكر عوض الله وخلف الله بابكر، ابراهيم يوسف سليمان، حسين احمد عثمان، من حركة القوميين العرب . . وعابدين اسماعيل وامين الشبلى ومحجوب محمد صالح ومكاوى مصطفى من الاشتراكيين الديمقراطيين وطه بعشر ماركسى مستقل . . وعبدالخالق محجوب وعزالدين على عامر من الحزب الشيوعى، الشفيع احمد الشيخ الامين العام لاتحاد النقابات العمالية وتشكلت لجنتان فرعيتان لجنة فرعية سياسية تضم بابكر عوض الله وعابدين اسماعيل (وعبدالخالق محجوب) ولجنة تنظيمية مؤلفة من امين الشبلى ومحجوب محمد صالح [وعزالدين على عامر] ومكاوى مصطفى ووضعت اللجنة الفرعية السياسية الخطوط العريضة للميثاق السياسى وكتبت اللجنة فى مسودة الميثاق بندا بندا، وتبنته فى النهاية . .

واتخذت اللجنة الفرعية التنظيمية قرارات بشأن انشاء قيادة للجبهة اليسارية مؤلفة من مئة عضو يمثلون جميع وجهات النظر اليسارية السودانية . .

يقول محمد سعيد القدال فى كتابه الحزب الشيوعى السودانى وانقلاب مايو ص٣٣ [وقد شهد مايو ١٩٦٩م نشاطا سياسيا مكثفا محوره الجيش ويبدو ان بعض القوى السياسية اخذت تسعى الى مجموعات الضباط للقيام بانقلاب عسكرى فكانت هناك عدة تدابير انقلابية تنظم فى الخفاء . . وقد اتصل بعض الضباط عن طريق بابكر عوض الله وفاروق حمد الله بالحزب الشيوعى فى انقلاب عسكرى وطرح عبدالخالق الامر فى اجتماع للمكتب السياسى يوم ٨/ ٥/ ١٩٦٩م ورفض المكتب السياسى] . .

من هنا يبدو ان امر الانقلاب العسكرى قابل للطرح والنقاش امام المكتب السياسى للحزب . . كما يبدو ان الحزب سعيد بمعرفة (معلومات) عن الانقلابيين للاستفادة منها . . كما ان الحزب يؤكد انه مبدئيا لايرفض الانقلاب العسكرى من الناحية الايدلوجية النظرية البحته . . التى كانت - ان وجدت - تحتم على سكرتير الحزب رفض مجرد طرح الفكرة والرد على المتصلين بهم أنها ضد الفكر الماركسى وان ديكتاتورية الطبقة لاتقام الا عن طريق الصراع الطبقى . .

اما وقائع يوم ٢٤ مايو ١٩٦٩م فيرويها لنا الاستاذ محمد ابراهيم نقد امام محكمة مدبرى انقلاب مايو قائلا :-

[انه فى صبيحة يوم ٢٤ مايو ١٩٦٩م استدعاه سكرتير الحزب عبدالخالق محجوب لمقابلته حيث علم منه انه اتفق مع الرائد فاروق حمد الله لمقابلتهم لينقلوا له رأى المكتب السياسى للحزب وقال ان الشفيع احمد الشيخ قد كان معهما وقد اخبره بما سمعه فى امسية ٢٣ مايو من ان صغار الضباط بالجيش قد وقع اختيارهم على العقيد جعفر محمد نميرى من بين اسماء كانت مرشحه لقيادة الانقلاب . . وقابل نقد نميرى بمنزله بودنوباوى بحكم الصداقة التى جمعت بينهم ايام الدراسة

وانـه قد رتب بعـدهـا لقـاء بين النميرى وعبدالخالق محجوب والشفيع احمد الشيخ لمناقشة امر الانقلاب . . وافاد نقد ان شخصا قد حضر الى منزل عبدالخالق محجوب صباح يوم الانقلاب واخطره بنجاح الانقلاب وطلب منه ان يرافقه . . واوضح نقد ان اللجنة المركزية للحزب الشيوعى اجتمعت مساء يوم ٢٥ مايو لتدارس الموقف وقال ان الاجتماع انقسم الى مؤيدين ومعارضين وكان الرأى الغالب هو التأييد لتوافق الشعارات وفى رد نقد على اسئلة الدفاع اوضح ان الحزب الشيوعى وافق على الانقلاب فى مايو وقال ان اهداف الحزب وبرنامج الانقلاب الذى ورد فى البيان الثانى كان متطابقين عدا اختلاف فى نظام الحزب الواحد . . انتهى . .

اذا فامر الانقلاب لم يحسم بل ظل خاضعا للنقاش والتحاور مع فاروق حمد الله حلقة الوصل مع الانقلاب بل اوفد عبدالخالق محجوب محمد ابراهيم نقد مستقلا العلاقة الخاصة بين الرجلين ليتفـاوض مع الانقلاب رغم اجتماع المكتب السياسى للحزب يوم ٨/ ٥/ ١٩٦٩م رفض عرضا بالانقلاب نفسه . . فهل لان عبدالخالق يتجاوز قرار المكتب السياسى بعد اسبوعين منه؟ ويتجاوز الفكر الماركسى اللينينى الذى يرفض طريقا غير الصراع الطبقى والنضال اليومى الصبور الدؤوب لتحقيق اهداف مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية؟ . . ام ان دكتور محمد سعيد القدال اقحم هذه الحقيقة التاريخية من عنده والتى دارت عن اجتماع ٨/ ٥/ ١٩٦٩م . .

الامر الثانى هو ان حديث نقد فى المحكمة اكد ان اللجنة المركزية للحزب اجتمعت مساء يوم الانقلاب وطرحت الموضوع نال تاييد الاغلبية وبما ان اللجنة المركزية هى اعلى سلطة بعد المؤتمر العـــام فى الحـزب فان اى حديث عن رفض عبـدالخـالق للانقـلاب يدخـل فى اطـار السلوك الديكتاتورى او الانقسامى او اليسارية الطفولية او حتى اليمنية التحريفية بكل هذا التضاد فى مضامين المصطلحات الماركسية وكان على عبدالخالق الذى لم يؤيد سلوك هذا الادعاء ان ينصاع لرأى المركزية . .

على الصعيد العسكرى فان التنظيم العسكرى الشيوعى داخل تنظيم الضباط الاحرار وداخل الجيش ظل يرصـد من خلال وجوده وصلته الطبيعية بضباط الانقلاب خطوات التحرك ساعة بساعة ويوما بيوم ويحرصون على حضور كل اجتماعات الانقلابيين ورفع تقرير مفصل عما دار فيه للامين العام للحزب عبدالخالق . . كان اخر اجتماع قبل الانقلاب قد عقد بمنزل ابوالقاسم هاشم حضره رئيس مكتب التنظيم العسكرى المقدم بابكر النور سوارالذهب والرائد عثمان حاج حسين ابوشيبه والمقدم محجوب ابراهيم طلقه والمقدم عبدالمنعم محمد احمد لم يشارك الضباط الشيوعيون فى النقـاش كثـيرا والذى امتاز بالحرارة والاندفاع وتم فيه وضع التصور النهائى للاستيلاء على السلطة الشىء الوحيد الذى صدر من الشيوعيين هو قولهم انهم يطلبون فرصة كى يرجعوا لقيادة الحزب التى لم تقطع برأى حتى ذلك الوقت حول مشاركتهم فى الانقلاب . .

كان الصلة بين الانقلابيين والحزب الشيوعى هو الرائد فاروق حمد الله والذى عقد اجتماعا مع الرائد خالد حسن عباس والرائد مامون عوض ابوزيد فى منزل احد اقرباء مامون ونقل اليهم ترحيب قيادة الحزب الشيوعى بالاشتراك فى الحركة . .

وبدأ التجهيز للتحرك فى اروقة خور عمر وحول الاماكن الاستراتيجية فى البلاد . . وبعد ان تم تنوير الجنود المشاركين فى الحركة فى خور عمر جاء جعفر نميرى للمعسكر الساعة الثامنة مساء وهو غير طبيعى ويبدو عليه الاضطراب واخبر خالد حسن عباس ومحجوب برير محمد نور بان

الحزب الشيوعى قرر الا يتدخل فى الحركة الا بعد نجاحها وساد الانقلابيون توتر شديد. . فى الساعـة التاسعة مساء حضر الرائد فاروق حمد الله واخبر الانقلابيين بانه جاء من اجتماع مع عبدالخالق محجوب ومحمد ابراهيم نقد والشفيع احمد الشيخ واكدوا له ان الحزب سوف يشترك فى الانقلاب وتاكيدا لجدية الحزب فانهم سوف يرسلون عثمان حاج حسين ابوشيبه الى خور عمر بعد ساعات للاشتراك فى الانقلاب. . وان عضوهم المقدم محجوب ابراهيم طلقه سيكون داخل القيادة العامة ليساهم فى تأمين دخول الانقلابيين للاستيلاء على القيادة العامة اما رئيس التنظيم الشيوعى العسكـرى المقـدم بابكـر النـور فسوف يظهر صباح اليوم التالى وسيكون على اهبة الاستعداد للمشـاركـة ودعم الحركة اذا حدثت اى تطورات لتامين نجاح الحركة. . وهكذا انزاحت عن صدور الانقلابيين مخاوف خذلان الحليف القوى والذى يعرف كل شىء عن التحرك. . لقد كان اضـطراب الانقـلابيين اكبر دليل على علم الحزب الشيوعى بكل شىء وموافقته على الانقلاب والاشتراك فيه لانهم كانوا يعلمون ان الحزب الشيوعى لو رفض الاشتراك فانه اما لايثق فى نجاح الحركة او انه ينوى التبليغ عنهم. .

فى الجانب المدنى فى منزل بابكر عوض الله مرشح الحزب الشيوعى السودانى وقوى اليسار لانتخابات رئاسة الجمهورية والذى استقال من رئاسة القضاء احتجاجا على حل الحزب الشيوعى السودانى عام ١٩٦٦م.

اجتمع نفر من الجناح المدنى فى الانقلاب كان على رأسهم بابكر عوض الله والاخوين احمد عبـدالحليم ومحمد عبدالحليم وخلف الله بابكر وفاروق ابوعيسى وامين الطاهر الشبلى. . بدا الاجتماع منذ الظهر واستمر حتى الحادية عشرة والنصف مساء حيث حضر بعد ذلك عبدالخالق محجـوب ومحمـد ابراهيم نقد والشفيع احمد الشيخ حيث تم الاتفاق على التشكيل الوزارى فى الحكومة الجديدة. .

واذيع بيان الانقلاب الذى كان يرتكز على مسودة برنامج وميثاق الجبهة الديمقراطية السابق ذكرها صاغه كل من عبدالخالق محجوب وعابدين اسماعيل وخلف الله بابكر وبابكر عوض الله ومكاوى مصطفى. . واعقبه التشكيل الوزارى وكان كالآتى :-

بابكر عوض الله - رئيسا للوزراء ووزيرا للداخلية
اللواء جعفر نميرى - الدفاع
الرائد فاروق حمد الله - الداخلية
عبدالكريم ميرغنى - الاقتصاد والتجارة الخارجية
منصور محجوب - المالية
جوزيف قرنق - التموين
خلف الله بابكر - الحكم المحلى
د. محى الدين صابر - التربية
امين الشبلى - العدل
د. موريس سدره - الصحة
د. محمد عبدالله نور - الزراعة
محجوب عثمان - الارشاد الوطنى «صحيفة الايام»

مقدم محمود حسيب ـ المواصلات
ابيل الير ـ الاسكان
د. سيد احمد الجاك ـ الاشغال العامة
مرتضى احمد ابراهيم ـ الرى
موسى المبارك ـ الصناعة والثروة المعدنية
د. طه بعشر ـ العمل
د. احمد عبدون ـ الثروة الحيوانية
فاروق ابوعيسى ـ وزير الدولة لرئاسة الوزراء.

ورغم ان رغبة عبدالخالق هى تعيين محمد ابراهيم نقد وعمر مصطفى المكى والشفيع احمد الشيخ فقد عين فى هذه الوزارة اربعة وزراء شيوعيين هم محجوب عثمان «نائب مدير تحرير الايام الحالية» فاروق ابوعيسى ـ امين اتحاد المحامين العرب ـ جوزيف قرنق «اعدمه نميرى عام ١٩٧١م». . موريس سدره [توفى] كذلك ضمت من الشيوعيين د. طه بعشر ومرتضى احمد ابراهيم وفاروق حمد الله وخلف الله بابكر وبابكر عوض اله.. وهكذا شكل الحزب اكثر من نصف الحكومة والبقية الباقية لم تكن تعارض الشيوعية او اطروحتها..

* يقول القدال: ص٣٩:ـ

[ناقشت اللجنة المركزية مساء ٢٥/ ٥/ ١٩٦٩م مسألة الوزراء الشيوعيون هل يمتنع الحزب عن دخول الوزارة ويصر على تعيين الوزراء الذين يمثلونه ام يقبل المشاركة بالكيفية التى اختارها مجلس قيادة الثورة؟.. ورأت اللجنة المركزية ان بيانها كاف لتحديد العلاقة بين الحزب والسلطة الجديدة.. ووافقت على مسئولية الاشتراك فى الحكم ولكنها عبرت عن تحفظها على الصيغة المفروضة على الحزب باختيار الوزراء الذين يمثلونه]..

هذا يظهر الامر بانه مشاركة وتمثيل للحزب داخل السلطة حتى نصل لصفحة (٤٣) [ولكن هذا الموقف لاينفى ان الحزب الشيوعى بادر ووضع الافاق السياسية التى يمكن ان تتفتح امام الحركة الشعبية بانتزاع السلطة من يد القوى الرجعية وتحمل مسئولية كاملة منذ اليوم الاول تجاه دعم السلطة والدفاع عنها، فلم يكن الخلاف حول تأييد السلطة او معارضتها وانما كان حول اسلوب التاييد ومن اى موقع يتم..

اما الاستاذ التجانى الطيب رئيس تحرير «الميدان» والرجل الثانى فى الحزب اليوم فيقول لصحيفة الصحافة بتاريخ ٥/ ٥/ ١٩٨٥م..

«وبشكل عام فقد تعاون الحزب الشيوعى وعدد من قوى اليسار مع النظام الجديد وساندوه ولكن كان لكل هذا ظروفه فقد حدث الانقلاب فى وقت كان فيه الصراع قد اشتد بين اليمين واليسار وكان من العبط فى تلك الظروف ان يعادى اليسار الانقلاب ويرفضه.. ثم يقول: (ولهذا فقد تعاون الحزب الشيوعى مع الانقلاب لكنه كان تعاونا مشروطا بان يحافظ الحزب على استقلاله وعلى تنظيمه وان ينتقد مايراه خاطئا)..

عقب حل الحزب الشيوعى السودانى عام ١٩٦٩م حدث رد فعل داخل الحزب للحدث استفز قطاعا واسعا من عتاة قادة الحزب تطور رد الفعل ليصبح تيارا للرأى المضاد ثم مالبث ان استفحل لياخذ منحنى الشقاق والاجنحة كان على رأس الجناح الاول القائد التاريخى للحزب عبدالخالق محجوب وكان على رأس الجناح الثانى رفيق دربه المناضل الثانى احمد سليمان طبيعة الصراع كان

ايدلوجيا حول مرحلة الثورة الوطنية الديمقراطية ونضوج المجتمع السودانى لتولى طليعة الجبهة الوطنية الديمقراطية زمام السلطة . .

برزت بوادر تلك الازمة للسطح من اعماق سراديب الحزب الشيوعى السودانى عندما نشرت مقالات على صدر صحيفة الايام بقلم احمد سليمان عن دور الجيش فى السلطة تحت عنوان احمد سليمان يخرج عن صمته حللت المقالات دور الجيش عبر تاريخ السودان ومواقفه الوطنية وخلصت الى انه لاسبيل لاستقرار البلاد غير حماية القوات المسلحة لاى سلطة وطنية والاعتراف لها بهذا الدور عبر شكل مؤسس . .

رد عبدالخالق محجوب على تلك المقالات فى صحيفة اخبار الاسبوع التى فتحت صدرها للحزب الشيوعى كبديل لصحيفة الميدان التى عطلها قرار الحل ورفض عبدالخالق اتجاهات احمد سليمان لتحليل دور الجيش فى السلطة . .

كشفت تلك الصراعات طبيعة الصراع داخل الحزب الشيوعى ونقلته الى صدر صفحات الصحف وخلصت الى ان قسما كبيرا من الحزب لايستهان به يؤيد رأى احمد سليمان لسببين الاول ان زعيم الحزب هرع مفزوعا الى تفنيد اراء احمد سليمان والثانى يظهر من قراءة مابين سطور كلماته التى نضح منها سيل من الاتهامات الشخصية استخدم فيها مصطلحات الحزب التاريخية لمهاجمة عضويته المغضوب عليها هى نفس العبارات التى استخدمت ضد عوض عبدالرازق واحمد الشامى ومحمد السيد سلام وقاسم امين وحاج الشيخ ابو وحسن سلامه ويوسف عبدالمجيد ومحمد احمد سليمان والشاعر شيبون وصلاح احمد ابراهيم ومختار عبيد الخ . . وتلك العبارات هى التصفوية واليسارية الطفيلية والانقسامية واليمينية والبرجوازية . . الخ .

لكن الشىء الذى لايدركه الجميع الا المتخصصين فى مراقبة تكتيكات الحزب الشيوعى السودانى الثرة والغنية ولم يدركه اغلب الناس الا اخيرا وهم مندهشون ان تلك المقالات لم تكن من بنات افكار احمد سليمان المحامى ولم تكتب فى الايام عبثا او لشىء فى نفس احمد سليمان بدلا عن جريدة الحزب اخبار الاسبوع كما حاول د. محمد سعيد القدال ص٢٩ ان يصوره، لقد كان كاتبها هو محجوب عثمان عضو اللجنة المركزية للحزب الشيوعى السودانى واحد المقربين جدا من عبدالخالق محجوب وهو الذى قدمه عبدالخالق ليكون وزيرا للاعلام وممثلا للحزب فى اول حكومة لنظام مايو ١٩٦٩م وهو الذى وقع ميثاق ثورة ابريل ١٩٨٥م نيابة عن الحزب الشيوعى اما صلته بصحيفة الايام فهو مازال حتى اليوم نائبا للمدير العام لم يكن محجوب عثمان الا عضوا صارم الالتزام بمقتضيات العضوية للحزب وكان لايمكن ان يخوض فى امر مثل هذا دون موافقة او بتوجيه من عبدالخالق محجوب . . وقد اقتصر دور احمد سليمان على كتابه مقدمة للثلاث مقالات وبعد ان صدرت المقالات وبهذا الشكل الذى صوره القدال بانه خارج نطاق الانضباط الحزبى ودون ان يتحقق استاذ التاريخ من حقيقة المقالات لم يقم الحزب بمحاسبة او مساءلة الكاتب الحقيقى او الاسمى دليلا على موافقته او غضه الطرف عن هذه الاراء . .

لكن رد سكرتير الحزب بنفسه وفى صحيفة اخرى اثار الغبار حول الامر وصوره واخرجه واجرى «مونتاجه» بكفاءة يحسد المرء عليها هذا الحزب العريق لكن ايضا الذى يقرأ حركة الحزب عبر تاريخه الطويل فى السودان يدرك ان الادب السياسى للحزب ساس الامور وفق منهج حركة يصنع المواقف وفق ماهو تكتيكى عابر او ماهو مرحلى مؤقت او ماهو استراتيجى طبقى يفرضه الالتزام العام بالتحليل الماركسى اللينينى . .

محصول الحديث ان التكتيك العابر كان يفترض ترك كل الابواب والنوافذ مفنوحة حتى يستنشق الحزب مقدارا من الاكسجين النقى ليبقى حيا : يحافظ على توازنه فى جو تلك الايام الملبدة بالغيوم الخانقة والناس تنتظر الفجر الصادق علها تجد فيه مخرجا لازمة الديمقراطية الثانية خلاصة الامر ان فحوى تلك المقالات كان مرضى عنه من الحزب وقائده وان الرد عليها بالعنف لايخرج عن تكتيكات الحزب النفاذه وان تهمة الانقلابية العسكرية شرف يدعونه وتهمة لاينكرونها . .

الانقلاب العسكرى في الادب الشيوعى

وبالقراءة المتأنية في ادبيات الحزب الشيوعى السودانى لم نجد رأياً مفصلاً يرفض الانقلاب العسكرى كسبيل لقيام سلطة ديمقراطية ثورية تنجز برنامج المرحلة الوطنية الديمقراطية السبيل للاشتراكية وقيام ديكتاتورية طبقة البلتاريا . . كل ما وجدناه هو تحليل لاحداث الانقلابات العسكرية تحليلاً ماركسياً لينينياً . . لقد انصب التحليل على الفئة التي قادت صبيحة ٢٥ مايو ١٩٦٩م هل هي فئة برجوازية صغيرة مترددة ام هي فئة ديمقراطيين ثوريين . . فالتصنيف الاول الذى يقول به جناح عبدالخالق محجوب لايرفض مبدأ الانقلاب العسكرى بل يلهث وراء تحليل الانقلاب والظروف المحيطة به، فهو (ليس عملاً شعبياً مسلحاً قامت به قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية عن طريق (قسمها المسلح)؟ . .) لكنه ادى «الى تغيير في القوى الاجتماعية التي كانت بيدها القوات المسلحة ونعنى بها قوى الثورة المضادة (احزابنا اليوم) وهو يجرى وراء (طبيعة هذا الانقلاب نبحث عنها في التكوين الطبقى للمجلس الذي باشر الانقلاب العسكرى (مجلس الثورة) وفي التكوين الجديد للقيادات هذا البحث يشير الى ان السلطة اليوم تتشكل من فئة البرجوازية الصغيرة في البلاد . .

وفى رسالة عبدالخالق للتيجاني الطيب من القاهرة ١٢/ ٥/ ١٩٧٠م يقول:

«اولا: تحديد الطبيعة الطبقية للسلطة الراهنة . . نحن نقول بانها برجوازية صغيرة والتيار اليمنى يرفض هذا التحديد ويقول انهم ديمقراطيون ثوريون» . .

لكن عند الانقلاب في ١٩ يوليو ١٩٧١م جاء في التقييم التي حددته اللجنة المركزية للحزب الشيوعى في دروتها في سبتمبر ١٩٧١م عقب الانقلاب مباشرة «كانت ١٩ يوليو في مجرى الثورة السودانية تغييرا ثوريا للسلطة قامت به قوى الجبهة الوطنية الديمقراطية وبالتحديد قوى الديمقراطيين الثوريين (؟) السودانيين داخل القوات المسلحة وقد نقلت ١٩ يوليو السلطة لتضعها في يد التحالف الوطني الديمقراطي ككل وليس في يد فئة واحدة تنفرد به ولاول مرة حددت بصورة قاطعة ان تنظيم الضابط الاحرار الذى انجز العملية العسكرية هو واحد من تنظيمات الجبهة الوطنية الديمقراطية واداة من أدواتها وكان ذلك بمثابة خروج على الاطار التقليدى للانقلابات العسكرية التي يتحدث قادتها عادة باسم القوات المسلحة ككل ويضعونها موضع الطليعة بالنسبة للحركة الشعبية الثورية ويخلطون بين وظيفة القوات المسلحة كجهاز من اجهزة القمع (؟) واداة من ادوات السلطة وبين دور الطلائع الثورية التقدمية (كذا) في داخلها.

انظر هذا التكرار الحميم والاصرار الطبيعي السهل على الدور الانقلابى للطلائع الثورية التقدمية او الديمقراطيون الثوريون والضباط الاحرار . . الخ المسميات دون ملل وهو يؤكد رسوخ فكرة الانقلاب كوسيلة للوصول للغايات الشيوعية في ادب وتكتيك الحزب الشيوعى

السوداني . . لكن الاخطر في الامر هو مواصلة هذا التحليل لنصل للنقطة الخامسة ص ١٩ القدال:

(٥) اكدت (انقلاب ١٩ يوليو) حقيقة جوهرية وهامة وهى ان هناك بديلا كامكانية وكواقع وقدرات ثورية حية لديكتاتورية البرجوازية الصغيرة وشريحة او فئة منها.

اذا هذا التأكيد الاخير اذا قارناه مع التحليل الطبقى الماركسى لضباط انقلاب مايو فان المسألة (تلفق) لان التحليل يقول عنهم (برجوازية صغيرة متردد) وها هو تقييم اللجنة المركزية سبتمبر ١٩٧١م يجد لهم هذه الامكانيات والواقع والقدرات الحية وهم خليط ايضا من الشيوعيين والديمقراطيين والتقدميين فمن منهم الصغير المتردد؟ . .

ونمضى ايضا صعودا وهبوطا مدا وجزرا بين اضابير وملفات وثائق الحزب الشيوعى السودانى لنؤكد حقيقة واحدة هى ان هذا الحزب حزب (انقلاب عسكرى) لحمه وسداه وان اتخذ تكتيكا مرحليا عابرا حينا وراسخا ماركسيا ولينينيا حينا اخر او موقوتا في احيان اخرى ففى بيان ٢٥/ ٥/ ١٩٦٩م يجىء (بهذا اصبحت مهمة الحزب الشيوعى في تطوير الثورة في بلادنا والوصول بها الى تأسيس الجبهة الديمقراطية بقيادة الطبقة العاملة اصبحت المهمة تنجز تحت سلطة طبقة جديدة هي في واقع الامر بمصالحها النهائية جزء من قوى الجبهة الديمقراطية في البلاد وتحت ظروف ازيحت فيها الثورة المضادة عن قمة السلطة). اذا هذا التحليل ينم عن طبيعة التكتيك المطلوب التعامل به مع انقلاب مايو وليس رفضه . . ويمضى التكتيك يقلب الاحتمالات ليقول:

(اذا ما استطاعت الطبقة الجديدة ان تقبض زمام الامور في القوات المسلحة وتبقى السلطة بين يديها (انهم يتحوطون دائما). فى ظروف جديدة تتهيأ بالنسبة لتطور الثورة الديمقراطية وانتصارها في انجاز مهام مرحلة التطور الوطنى الديمقراطي وفتح افاق الاشتراكية ذلك التطور الذى لن يتم الا بمبادرة الجماهير وبقيادة الجماهير العاملة).

وتضيف الفقرة التالية من تقرير كادر الحزب زخما تكريسيا هاما لانقلاب مايو عن طريق التحليل الداعم امام جمهور عضوية الحزب:

منذ الخامس والعشرين من مايو ١٩٦٩م نشأ وضع سياسي جديد في بلادنا بانهيار سلطة الثورة المضادة المشكلة من اشباه الاقطاعيين (حزب الامه) والبرجوازية (الاتحاديين) والعناصر السياسية المرتزقة المرتبطة بالاستعمار الاجنبي قديمة وحديثة (الاخوان) وبقيام سلطة الفئات التقدمية من البرجوازية الصغيرة المعادية للاستعمار التي هي احدى الطبقات صاحبة المصلحة في تحقيق اهداف الثورة الوطنية الديمقراطية (الشيوعيون).

البرجوازية الصغيرة

وفي نفس البيان يصور الحزب نفس هذه البرجوازية الصغيرة الصورة التالية:

وهذا الفئات يتخذ جزء منها موقفا معاديا لحركة الثورة كما ان جزء اخر منها (البرجوازية الصغيرة) مهتز وليس في استطاعته السير بحركة الثورة الديمقراطية متصلة بل سيعرضها للالام ولاضرار واسعة وهذا الجزء اختبر في ثورة اكتوبر فاسهم في انتكاسة العمل الثورى في بلادنا؟!

اما في ١٩ يوليو فقد واجه الحزب انقلابه العسكرى ببيان يعكس ارتيحا عميقا صدره بجزء من

الاية (واما الزبد فيذهب جفاء) بشكل اجابة (ذهب الزبد جفاء) فيقول:

في هذا اليوم الاغر يفتح شعبنا صفحة جديدة في تاريخه يخط فيها ابناؤه البررة من الضباط وصف الضباط والجنود الثوريون الوطنيون مجدا جديدا. وحقا صدق المولى عز وجل حيث قال «لو كنت اعلم الغيب لاستكثرت من الخير» فلو كانوا يعلمون الغيب لما قطعوا كل خطوط الرجوع عليهم ولفعلوا تحليلا في بيانهم مثل ما فعلوا يوم ٢٥/ ٥/ ١٩٦٩م خلاصة القول ان الانقلاب العسكرى ادب راسخ في عمق ادوات الصراع ضد القوى الاخرى عند الحزب الشيوعى السودانى.

حفل سجل الادب الشيوعى السودانى خلال الحكم المايوى على تراث قيم يضع النقاط على حروف كثيرة كانت تفوق قراءة المواقف التاريخية للحزب في تلك الفترة في اغسطس ١٩٧٠م انعقد المؤتمر التداولى لكادر الحزب وقدمت امامه اوراق عمل تداولها بالنقاش واجازها وهنا لابد من وقفة امام مجرد انعقاد المؤتمر نتأمل فيها تلك الحرية التي حظى بها هذا الحزب دون غيره ايام سنة اولى مايـو !! مايـو التى جاب عرابهـا نميرى السودانى طولا وعرضا يردد (احزاب الامة والاتحادى الـديمقراطي وتوابعهم من الاخوان المسلمين قد دلت تجاربنا واصبتت مسيرتنا انهم اعداء هذا الشعب) فهل اعترض حزب (المعارضة الديمقراطية) على هذا القول الفاحش في حق من يجلس معهم اليوم؟!

نتقل هذه المقتطفات لنؤكد ان الحزب الشيوعى السودانى عاش سنة اولى مايو عرضا وطولا ولكن حصل على شهادة نجاح بسبب الفصل فان هذا لاينفى انه تلقى الدروس وادى الواجبات وواظب على الحضور ودفع الرسوم. في وثيقة تكتيكاتنا في الفترة الجديدة جاء الاتى:

(طرحت الظروف السياسية الجديدة التى حددنا معالمها انفا قضايا تكتيكية جديدة) على الرغم من ان حركة الجماهير الثورة لم تكن في صعود قبل اخامس والعشرين من مايو الا ان انهيار السلطة الـرجعيـة وقيام سلطة وطنية (كذا) تقدمية مكانها ادى الى تغيير في توازن القوى لصالح حركة الجماهير والى مد ثورى وسطها محصول هذه الفترة يؤكد ان هذه الحركة انتقلت الى مواقع الهجوم ضد الاستعمار واعوانه من قوى اليمين في البلاد وبهذا تحول تكتيك الحزب الشيوعى من الدفاع الى الهجوم (كذا)؟!

بوجـود سلطة تمثل قوة من القوى الوطنية الديمقراطية تهيأت امام الحركة الثورية امكانيات عملية لتنفيذ اجزاء من برنامج الثورة الديمقراطية وبالاستناد الى هذه الامكانيات وبنجاح النضال على كل الجبهات الفكرية والسياسية (؟) وبهذا اصبح على الحزب الشيوعى ان يرتبط بهذه الحركة في مختلف ميادينها وان يستنهض الجماهير الصغيرة التقدمية في قيادة الدولة نشأت فترة وسطية في تطور الثورة يبنى الحزب الشيوعى موقفه من هذه السلطة على اساس انه:

١/ يتحالف معها ويدعمها في وجه التهجمات الاستعمارية والرجعية عنيفها وناعمها (؟).

٢/ يناضل بثبات لكي يؤدى هذا التحالف والدعم الى نشر الوعى باهداف الثورة بين الجماهير الكادحة والى رفع مستوى نشاطها لتحقيق الجبهة الوطنية الديمقراطية وحكومتها(؟).

٣/ ومن ثم يطرح العمـل المشترك مع السلطة برنامج الثورة الديمقراطية ويشجع ويدعم كل خطوة ايجابية تخطوها في هذا السبيل(!!)

٤/ ان انجاح هذه الفترة الوسيطة بل بقاء السلطة نفسه (كذا) يتطلب رفض سياسة العداء

للشيوعية.

دلت التجارب منذ ان طرحت الثورة المضادة العنف (؟) وخلال اكتوبر ومايو على ان الحركة الجماهيرية يجب ان تحمى تطورها ومستقبل وطننا بالسلاح ولهذا يطرح الحزب الشيوعى واجب تسليح الجماهير باعتباره احد الدعائم الاساسية للتكتيك الثورى في هذه الظروف(؟)

تم اسقاط السلطة (الرجعية) وقيام السلطة الوطنية بواسطة عملية عسكرية وسط الجيش قام بها الضباط الاحرار وبهذا اصبحت القوات المسلحة عنصرا هاما في الحياة السياسية ماهو موقفنا من هذه القضية.

تلعب الجيوش النظامية في منطقة التحرر الوطنى ادوارا سياسية تختلف من بلد لاخر وفقا للظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بكل بلد على حده من الخطأ الوصول الى (نظرية عامة) ومطلقة حول الدور التقدمى او الرجعى لهذه الجيوش في بلدان العالم الثالث من واجب الشيوعية في كل بلد دراسة هذه المؤسسة دراسة مستقلة..

ان تحالف حركة الشعب مع القوات المسلحة يقوم في معنى تحالف تلك الحركة مع العناصر المناهضة للاستعمار والتقدمية في داخل هذا الجهاز.

اذا قرأنا السطور السابقة مع نهاية مقالات احمد سليمان ومحجوب عثمان على صفحات (الايام) والتى هاجمها عبدالخالق محجوب بغضب قبل انقلاب مايو ووصل قمته في ١٢/ ٥/ ١٩٧٠م تاريخ رسالة عبدالخالق محجوب للتيجانى الطيب والتي تعكس حالة اللاعودة للعلاقة التاريخية القوية بين احمد سليمان وعد الخالق محجوب حيث ختم تلك الرسالة بقولة (اتابع في الصحف تصريحات المصفى القانونى للحزب الشيوعى... الشيوعيين السيد احمد سليمان! الى متى يحتمل الشيوعيون هذا الدمل في جسدهم؟).

وتنتهى مقالة احمد سليمان ومحجوب عثمان بالاتى:

(ولا سبيل الى هذا الاستقرار في نظرى غير حماية القوات المسلحة التى يجب الاعتراف بها كقوة مؤثرة وكعامل فعال في حياة البلاد السياسية ان الجيش هو القوة الوحيدة التي تستطيع ان تحمى الميثاق المنشود وحكومته والتى تقدر على ردع المارقين المغامرين على وحدته العابثين بمكاسبه).

ثم تستمر وثيقة مؤتمر كادر الحزب لتقول:

(ان تحالف حركة الشعب مع القوات المسلحة يقوم في معنى تحالف تلك الحركة مع العناصر المناهضة للاستعمار والتقدمية في داخل هذا الجهاز من اجل انجاح الثورة الديمقراطية في بلادنا نحن نرفع شعار اشاعة الديمقراطية في القوات المسلحة وذلك: (؟) (خلق الجيش العقائدى).

١/ باعادة تنظيم الضباط الاحرار بصورة تشمل جميع العناصر الديمقراطية والتقدمية وبان تلعب هذه القوى دورا بارزا في هذا الجهاز.

٢/ مواصلة تطهير الجيش من العناصر اليمينية.

٣/ فتح الباب للوعى الديمقراطي الثورى بين هذه القوات وربطها بحركة الشعب..

٤/ التجنيد الاجبارى من بين صفوف الجماهير التقدمية والقوى الديمقراطية ثم يمضى التقرير في بعض الاماكن يشيد بانجازات ثورة مايو:

١/ الغاء الادارة الاهلية.

٢/ تطبيق شكل انتقالى في تكوين الحكم المحلى.

٣/ اعلنت السلطة جلا ديمقراطيا لمشكلة الجنوب.
٤/ وجهت ضربة شديدة لجميع القوى الرجعية في بلادنا بتصفية التجمع اليمينى المسلح في الجزيرة ابا في شهر مارس المنصرم وهذا يساعد في توفير جو ملائم للتطور الديمقراطى في الحياة السياسية السودانية؟

ثم يقول التقرير:

خلق جهازان رئيسيان للدولة في هذه الفترة وهما جهاز الامن القومى والجهاز المركزى للرقابة العامة ومن المهم ان يكون جهاز الامن قوة في يد الدولة توجهه ضد اعداء الثورة الوطنية الديمقراطية (المحلية والاستعمارية) وان يعمل في حدود الشرعية الثورية.

ومن ادب الحزب الشيوعى السودانى الرفيع ذلك الرد على منصور خالد العراب اليمينى لمايو والذي القاه الاستاذ محمد ابراهيم نقد امام الملتقى الفكرى العربى والذي تفضلت صحيفة اخبار الاسبوع بنشره يوم ٢٥/ ٣/ ١٩٧٠م يقول نقد:

(هنا مشكلة تحتاج الى تقدير وتلخيص ماذا بعد استلام السلطة؟ ماذا بعد ان ادت الفصيلة العسكرية دورها بكفاءة وجدارة؟ المشكلة الاساسية في العملية الثورية التي تتم على يد الفصائل الثورية في القوات المسلحة هي كيف تنتقل كمجتمع كقوى عملية شعبية متكاملة خلال فترة من الزمن قد تطول وقد تقصر حسب تطور الحركة الشعبية واستعدادها لتحمل اعباء التغيير الاجتماعي فيتنظر من الفصيل العسكرية ان تحل لها المشاكل ثم يواصل (ليست المشكلة هنا بانتهاء دور الجيش او عودته لثكناته ان من يرفع هذا المطلب انما يعامل القوى الاجتماعية وكأنها (قشاطات) طاولة تحركها من هنا الى هناك) ثم يواصل (لست من المنادين برجوع القوات المسلحة الى ثكناتها بل ارى ان تلتحم مع الشارع ان تخرج الى الشارع) ثم يقول (اود في هذا الصدد ان استعين ببعض الاراء والافكار التي وردت في خطب الاخ المناضل جعفر محمد نميرى) ثم يعدد هذه الاراء والافكار كما اوردت في مختلف اجهزة الاعلام ويقول:

(اعتقد ان هذه الافكار والتصورات سليمة وانا اوافق عليها واناضل من أجل تحقيقها ضد النظريات الاخرى التي اثارها الدكتور منصور خالد في بحثه).

وهكذا انتصرت وترسخت افكار وتصورات المناضل جعفر محمد نميرى بفضل موافقة نقد عليها ونضاله من اجل تحقيقها ضد النظريات الاخرى.

الجبهة الاسلامية القومية وارتكازا على مبادىء الاسلام التى تتخذها شعارا لها فانها ابعد الاحزاب ايمانا بالديمقراطية اللبرالية. لكنها استنادا على فقه الضرورة وكالشيوعيين تماما تمرغوا في (ميرى) الديمقراطية اللبرالية، فاذا كانت اللبرالية فكر علماني فمبادىء الجبهة الاسلامية الحاكمية فيها لله وحده. واذا كانت الديمقراطية تعطى الشعب والامه حق منح السلطات، فان الاسلام يعطى الله وحده ممثلا في ضوابط الشريعة الاسلامية حق منح السلطات. فالحكم في الاسلام من الله وبالله والى الله، هذا ببساطه تعارض مبدئي، اما التفاصيل فتتسع لكل ما يمكن قبوله كموروث حضاري انساني لايتعارض مع قواعد العقيده وضوابط الشريعه الاسلامية.

على صعيد التطبيق والمواقف التاريخية للجبهة الاسلامية فيمكن القول ان مواقف الجبهة الاسلامية من الحكم العسكرى كانت دائما التعايش معه، بل ان الجبهة الاسلامية تكاد تكون قد اسست ادبا سياسيا وتنظيميا وفكريا غنيا جدا في كيفية التعامل باقصى تحقيق للارباح. وباقل خسائر مع الانظمة العسكرية . . وبهذا اضافت للادب السياسي السودانى بعدا جديدا، فاذا كانت الاحزاب السودانية تراوحت اسهاماتها السياسية في التاريخ المعاصر مابين ادب المقاومة للنظم العسكرية وادب ممارسة الحكم الديمقراطي، فان ادب وبعد التعامل مع الحكم العسكرى كان مقصورا على الجبهة الاسلامية، هذا ما قاله التاريخ في ربع القرن الماضى، وكما اثرت الجبهة الاسلامية الفقه السياسي في النظم اللبرالية فقد اثرت الفقه السياسي الاسلامي في التعامل مع النظم العسكرية.

على التو تجيء الجبهة الاسلامية رافعة الرايه البيضاء مذعنة بانها بايعت على الكتاب وباركان البيعه الشرعية نظام نميرى العسكرى. وانها - رغم غيابها التاريخي - على عهد عبود كانت اقرب للتعايش مع ذلك النظام . . وباعتراف علنى لم يسبقها فيه حزب اعلنت انها بعد صراعها الشعبي والعسكرى مع نظام نميرى قد ايدته غير منكرة لذلك بل قد اكدت ان نظام نميرى لو عاد بنفس حماسه لتطبيق الشريعة لايدته مرة اخرى. هكذا فاننا نحن هنا لسنا مطالبين بالتوثيق لادانة متهم اعترف بها اعترف. والاعتراف سيد الادلة لكن ما سقناه عن الاحزاب الاخرى كان لانها انكرت ليس الا.

بهذا فان الاحزاب السياسية السودانية قد عملت على تأييد كل حركات الانقلابات العسكرية. يعضد هذا اكثر من موقف. واكثر من وثيقة منعت الظروف نشرها على الملأ. بل ان النظم العسكرية جاءت جميعها محموله على تدبير وتخطيط الاحزاب السودانية. هذا ما تثبته وقائع التاريخ وحقائق الوثائق حتى المحاولات التي فشلت وانكتمت اسرارها مع ذهاب رجالها لذمة التاريخ، افلتت منها حقائق توضح الدور الحزبي فيها.

هكذا فان الاحزاب التي يفترض انها حامية حمى الديمقراطية اللبرالية، كانت هي اول من تبارك الانقلابات العسكرية وبهذا فهي تسجل اعتراف ضمنى بجرائمها خلال كل التجارب الديمقراطية الثلاث التي مر بها السودان، بل انها تقر بكل التهم التي يصفها بها النظام العسكرى الجديد. فهى فاسده سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وهي مفرطة في امن وسلامة البلاد، وهي بائعة للقرار السودانى وعميلة للنظم الاجنبية . . . الخ. وفوق كل ذلك هي ممارسة لديمقراطية مشوهة وكاذبة تسخرها لخدمة اغراض طبقات طفيلية.

اما المثقفون فقد كانوا عضد وساعد النظم العسكرية كلها. انظر كم عدد اساتذة الجامعات الذين

تعـاونوا مع التجارب العسكرية في الحكم؟ كم كبار رجال الخدمة المدنيه والخبراء الذين تبوأوا المنـاصب العليـا في الدولة عبر التجارب السابقة لما يسمونه بحكم عسكرى يبلغ عدد الوزراء المدنيين في حكومته بنسبة ٩٥٪ . . (؟) اما اذا نزلت الى مستويات السلطة الاقل فالاقل فان العدد يزداد من اولئك المشاركين في النظم المدموغة غرضا بالعسكرية.

اطرف المواقف في هذا الموضوع هم اولئك النفر من قيادات الاحزاب والاسر الحزبية الكبيره والمشهوره والقيادات الطائفية والقبلية الذين ظلوا يملكون قدره فائقة على الاستمرار في السلطة والاضواء مهما تبدلت النظم السياسية في السودان، فطيلة التجارب الديمقراطية الثلاث والثورات الثلاث والحكم العسكرى الاول والثانى وبل وها هم الان تطل رؤوسهم من جديد لتقلد ذات الدور وتبديل ذات الجلد، وارتداء جلباب كل نظام، وبقراءة دقيقة في كتاب (التجربة البرلمانية السودانية) الذي اعددناه وجمعناه بالكمبيوتر وهو الان في طريقه للمطبعة، فنجد ان هناك عائلات وشخصيـات شاركت بالتنـاوب بين افرادها في كل النظم السياسية السودانية في الاربعين عاما الماضية. دخلت كل البرلمانات السودانية عسكرييها وحزبييها . . بل هناك من دخل البرلمانات السودانية منذ المجلس الاستشارى لشمال السودان او الجمعية التشريعية حتى برلمان ١٩٨٦م . . واحيانا قد يتبادل ابناء العائلة او الطائفة الواحده الاماكن . . فهذا في عهد العسكريين وذلك في عهد الحزبيين . . وللتذكره نذكر بعض الامثله لتلك الاسر القبلية والطائفية وقادة الادارة الاهلية.

- عائلة الشيخ محمد صديق طلحه في البطاحين.
- عائلة الناظر حسين زاكى الدين في دار البديريه في كردفان.
- عائلة الناظر يوسف العجب في دار رفاعه والفونج بالدندر.
- عائلة الناظر عبدالقادر هبانى في شمال النيل الابيض - الحسانيه.
- عائلة الناظر موسى مادبو في دار الرزيقات بكردفان.
- عائلة ال بحر الدين وال تاج الدين في دار مساليت بدارفور
- عائلة السلطان على دينار سلطان الفور.
- عائلة الشيخ ودبدر شمال ووسط الجزيره.
- عائلة الناظر منعم منصور في دار الحمر بكردفان
- عائلة فضل الله وعلى التوم والاعيسر في دار كبابيش.
- عائلة الزبير حمد الملك في دنقلا
- عائلة الناظر بكر مصطفى في القضارف.
- عائلة الشيخ ابوسن شيخ البطانه.
- عائلة الشريف يوسف الهندى جنوب ووسط الجزيرة.
- عائلة الناظر احمد يوسف علقم بشمال الجزيره.
- عائلة العمده محمد ابراهيم فرح في دار الجعليين
- عائلة سرور محمد رملى في دار السروراب شمال الخرطوم.
- عائلة الامير عبدالله عبدالرحمن نقد الله وسط الجزيره وجنوبها.
- عائلة الناظر بابو عثمان نمر في دار المسيرية بكردفان.
- عائلة الناظر محمد الامين ترك في دار الهدندوه.

- عائلة الشيخ المكاشفى وسط الجزيره.

كذلك هناك بعض الشخصيات وابنائها التي ظلت في كثير من النظم المتقلبه تتقلب معها نذكر منها:-

- الحاج محمد احمد البرير واولاده
- الحاج امين التوم
- محمد كرار كجر في الشرق
- ابناء المرضى في الابيض
- ابناء الوسيله الشيخ السماني في الدويم
- مصطفى حسن في نيالا
- مجذوب ابو على في طوكر
- ارباب احمد شطه
- جباره العوض في كسلا
- حماد ابوسدر سلوكه.
- مشاور جمعه سهل
- طيفور محمد شريف
- الشاذلى الشيخ الريح
- التيجانى ابراهيم عايف
- امام دفع الله محمد
- عبدالرحمن دبكه
- يعقوب حامد بابكر
- عبدالله محمد توم
- حسن محجوب مصطفى
- محمد مختار الاصم
- ابناء احمد عديل
- كباشى عيسى
- محمد عوض يوسف
- عبدالحكم طيفور
- قمر حسين رحمه
- محمد الامين الفكى
- احمد مجذوب البخارى

هكذا فان الانقلاب العسكرى يأخذ شرعيته من عمق الممارسة الحزبية الديمقراطية كمخرج دائم من مأزق الممارسة الديمقراطية في السودان، بل هو المخرج الوحيد.

الباب الثانى

خفايا وخلفيات الثورة

الفصل الاول

احداث مهدت للثورة

التدخل الحزبى فى شئون الجيش ٨٦ ـ ١٩٨٩م

جاءت الاحزاب السودانية الى ساحة الديمقراطية الاخيرة وهى تعانى من عقدة وهاجس الجيش. فاحذ كل يغنى على ليلاه. اوضح العقد كانت عند الاحزاب التقليدية وهى حزب الامة والاتحادى الديمقراطى. لكنها بشكل ادق كانت اوضح عند حزب الامة. وكانت بشكل اقل عند الاتحادى الديمقراطى ـ ربما لطبيعة الحزبين. اما الاحزاب الاخرى ونعنى بها اليساريين والاسلاميين فقد كانت عقدة الجيش عندهما محل صراع استراتيجى.

اليسار ناصب الجيش العداء بإظهار توجسه وتخوفه من الانقلاب العسكرى الخطر الداهم. فكانت كلماتهم فى الصحف وفى الليالى السياسية والمنشورات تشير لان هذه الجهة او تلك تعد لانقلاب عسكرى. وهى بهذا التوجس تعنى فيما تعنى الجيش عامة. وقد كان الاتهام يثار كل مرة من اليساريين ضد الاسلاميين، او حزب الامة، او القوى المايوية، او حتى قبائل اليسار الاخرى. هكذا ظلت صحافتهم تتهم الاخرين بالتجهيز لانقلاب وهى تدرى او لاتدرى ان الاتهام للاخرين ربما يدفعهم للفهم بأن اليسار يغطى على تحرك انقلابى وشيك.

اما الاسلاميين بقيادة الجبهة الاسلامية فقد لجأت الى العكس تماما مستغلة مناخ عمل اليسار. حيث زايدت على تأييد ودعم الجيش فالحملة التى قادها اليسار على جهاز الامن السابق، وجدت حملة مضادة من الاسلاميين تكشف بالوثائق ان اغلب اليساريين كانوا عملاء ومصادر للجهاز الذى يتهمونه بالتجاوز. كما قامت الجبهة الاسلامية بتسيير عدة مسيرات مكونة من مئات الالاف من مؤيديها كلما تعرض الجيش لاستعداءات خاصة والجيش يحارب فى الجنوب ضد قرنق بينما كان اليسار لايتوانى فى اظهار تأييده لحركة قرنق. هنا لعبت الجبهة دورها بذكاء وبذلت جهدا خارقا فى اظهار نفسها بأنها الحليف الوحيد للجيش ضد (الطابور الخامس). كذلك عمدت الجبهة الاسلامية فى اطار مزايداتها على محور الجيش على الدعم المعنوى والمادى الذى يظهر فى آلتها

الاعلامية الضخمة والنافذة، وفى جهودها مثل ـ قنطار ذهب الذى قامت به منظمة رائدات النهضة وثيقة الصلة بالاسلاميين. كما ان عدد من الجهات التابعة لهم تبرعت تبرعا سخيا لدعم القوات المسلحة خاصة فى احداث الكرمك وقيسان. هكذا كلما حامت حول الجيش هائمة تصدى لها الجبهجية بمئات الالاف الجاهزة من جماهيرهم. حتى ان اليسار فطن لذلك التكتيك وصمت عن التعرض للقوات المسلحة.

اما فى الفترة الانتقالية فقد كان الاسلاميون والجيش اكثرمودة وتآزراً. حتى ان دخول المشير عبد الرحمن سوار الذهب كرئيس لمجلس امناء منظمة الدعوة الاسلامية بدون اى مخصصات ـ والدكتور الجزولى دفع الله رئيس وزراء الانتفاضة ـ بدون مخصصات ـ كرئيس لمجلس امناء الوكالة الافريقية الاسلامية للاغاثة. ودخول الفريق اول تاج الدين عبد الله فضل نائب رئيس المجلس العسكرى الانتقالى كرئيس لمجلس امناء منظمة شباب البناء ـ بدون مخصصات ـ هذه الرموز الثلاثة للانتفاضة كان دخولها لمنظمات متهمة بالولاء للاسلاميين، تهمة كافية لانحياز المجلس العسكرى والجيش للاسلاميين.

ايضا كانت صحيفة القوات المسلحة ومايكتبه المقدم محمد مدنى توفيق والذى ينتهى بآيات قرآنية تهمة لاسلامية الجيش. مثل ذلك برنامج القوات المسلحة الذى يعده فرع التوجيه المعنوى بالقيادة العامة للجيش. فقد كان بمنظور اليسار يصب فى مواعين الجبهة الاسلامية. لانه ضد قرنق والطابور الخامس وراء قرنق فى الداخل.

اما الحزب الاتحادى الديمقراطى فقد كان ضيف شرف التجربة الديمقراطية الاخيرة وبالتالى كان يتفرج على الصراع حول الجيش. المرة الوحيدة التى اصيب فيها بالغيرة من حزب الامة عندما سقطت الكرمك وقيسان فذهب رئيس الحزب للعراق حيث احضر راجمات الصواريخ التى وصلت بعد ان دارت معركة وثبة الاسود. فكان ذلك اسهامهم فى دعم الجيش.

حظ الاسد فى معركة الصراع الحزبى حول الجيش السودانى ناله حزب الامة. ولم يفتر عن التدخل المباشر وغير المباشر فى شئون الجيش لذلك نلخصه فى النقاط التالية:ـ

[١] مع بداية رئاسة الصادق المهدى للحكومة والتى اختار بجانبها وزارة الدفاع. طاف على الوحدات والقيادات والافرع يخطب فيهم. فى احدى المرات صحبه فيها رئيس تحرير صحيفة الحزب (صوت الامة) سيد أحمد خليفه. قام الرجل بتوزيع نسخا من الصحيفة على الجنود والضباط. لكن احد الجنود تدخل منبها الى ان هذا يخالف مايقوله الصادق المهدى بإبعاد الجيش عن السياسة. فسحبت النسخ من الجنود والضباط.

[٢] كانت مشكلة الصادق المهدى مع جميع من تولوا السلطة العليا فى الجيش هى محاولاته لادخال واعادة تجنيد عدد من ميلشيات الحزب فى الجيش النظامى. وجدت هذه السياسة معارضة شديدة من كل قادة الجيش. لذلك فقد تمت اقالة الفريق اول تاج الدين عبد الله فضل دون اسباب وجيهة وبطريقة غادرة على مايظن الفريق ونوابه. ثم جاء الدور على الفريق فوزى احمد الفاضل الذى ذهب ـ وان كان حسب اللوائح ـ ليجىء بعده الفريق مهدى بابو نمر رجل الصادق الذى مهد لمجيئه حسب الاقدمية. اما الفريق فتحى احمد على فقد جاء كمحل ثقة الفريق اول (م) عبد الماجد حامد خليل آنذاك. وان كان حزب الامة شرب مقلبا فى وزير دفاعه الذى حسبه خطأ عليه. لكن فى كل الاحوال لم يستطع الصادق وحزب الامة اختراق الجيش من اسفل. وان سعوا لذلك

عبر الكلية الحربية وبعض الوحدات القابلة لذلك.
[٣] ان كان سلاح التطهير والاحالة للمعاش سلاح قديم فى الجيش وفى غيره الا ان هذا الاسلوب فى ظل نظام ديمقراطى استخدمته حكومة الطائفية اكثر من مرات ومرات بشكل غير منصف.
[٤] معالجة قضية الضباط المفصولين تعسفيا وسياسيا فى العهد الماضى لم تعالج الا وفق منظور حزبى اضاع القضية.
[٥] روجت حكومات التحالف الاتحادى والامى الى وجود المليشيات بكثافة وتم ابراز هذا بحجم كبير بشكل يهدد اى تحرك من الجيش. كما روج لحجم السلاح فى اكثر من مناسبة وان هذه المليشيات قادرة على التحرك بسرعة بل اجريت بعض التمرينات فى بعض المناسبات
[٦] تم اهمال تسليح الجيش وتقليص حجم معداته. خاصة فى ميدان الحرب فى الجنوب وتعرض الجند لاقسى الظروف وهم يحاربون بينما تتوفر لعدوهم الظروفالمناسبة جدا. ادى هذا مباشرة لمذكرة الجيش الشهيرة. لقد كان اضعاف الجيش من قبل حكومات الطائفية هدف مقصود حتى ينشغل الجيش بنفسه وبهزائمه.
[٧] كما فسحت الحكومات المتعاقبة فى تلك الفترة للصحف بتسريب اخباره وتحركاته للعدو ونشر اسراره مما دعى القيادة العامة اكثر من مرة اصدار بيان يطالب الصحف بتحرى الحذر فى نشر اخبار القوات المسلحة. لكن النشر استمر ولم تبدى السلطة اى رد فعل ايجابى حيال رغبة القيادة العامة.
[٨] تعيين ابن الصادق المهدى فى الجيش. فقد كان ذلك امرا مخالفا للقوانين واللوائح. فالطريقة الوحيدة لتعيين الضباط فى الجيش السودانى يتم عن طريق الكلية الحربية السودانية. وكان ابن الصادق قد تخرج فى الكلية العسكرية الاردنية بطريقته الخاصة. ولم يبتعث من السودان. ورغم ان هناك عددا من الطلاب السودانيين تخرجوا فى كلية الشرطة المصرية قدموا طلباتهم للالتحاق بالشرطة فان طلبهم رفض لانه يتعارض مع قوانين القبول فى القوات النظامية.
[٩] لم تكف اجهزة الحكومة ورئيس الوزراء واجهزة امن حزب الامة من التأكيد على التحرك المايوى كل مرة ضد الديمقراطية. وقد شكل هذا استفزازا لكثير من الجند والضباط. فالجيش قد قال كلمته فى النظام المايوى يوم ٦ ابريل ١٩٨٥م وانتهى.

انقلاب ٢٠ ديسمبر ١٩٨٨م المقدم حسن نصر (رغيفه)

فى يوم ١٩٨٨/١٢/٢١م نشرت صحيفة السياسة انه تم احباط محاولة انقلابية كان مقررا لها صباح السبت بداية هذا الاسبوع ساعة الصفر والتى كانت مرصودة من قبل الاجهزة المعنية اثر الافادة التى ادلى بها المقدم حسن محمد احمد نصر (رغيفه) الذى كانت القيادة العامة قد وضعته فى الايقاف الشديد اثر معلومات وردت من الاستخبارات العسكرية بتورطه فى محاولة ضد الحكم الشرعى القائم، وقد ادت الافادة التى ادلى بها الى معلومات مفادها ان حركتهم هى حركة مايوية تتكون من مجموعتين تضمان مدنيين وعسكريين متقاعدين على رأسهم فريق متقاعد وضباط من رتب اخرى فى التقاعد ايضا وبعض كبار ضباط الامن المنحل. كما تبين من افادته ان المدنيين معظمهم كان ينتمى للاتحاد الاشتراكى المنحل. وكانت الخطة ان تعترض المجموعة الاولى والتى تتكون من تسعة الى عشرة اشخاص من صف الضباط المتقاعدين موكب رئيس الوزراء الصباحى اثناء ذهابه الى مجلس الوزراء وتعطيل سير عربته ثم تدميرها بقذيفة (آر بى جى) وهو بداخلها. كما افاد ايضا ان المجموعة الثانية تتكون من عشرين الى اثنين وعشرين شخصا وقد ذكر اسمائهم بالكامل وعلى رأسهم فريق متقاعد ولواء طيار متقاعد وعميد امن متقاعد وعميد متقاعد وملازم اول متقاعد وعلمت الصحيفة من (مصادرها) العليمة ان جميع الاحتياطات اللازمة قد اتخذت لحماية القيادات السياسية والتنفيذية والمنشأت الهامة بالعاصمة القومية. كما اتخذت جميع الاستعدادات لمواجهة اى طارىء. وتدل قرائن الاحداث ان المتآمرين قد احسوا على مايبدو بأن امرهم قد انكشف فلم يتحركوا فى ساعة الصفر. وتفيد مصادر (السياسة) ان هناك مؤامرات ومغامرات اخرى يجرى رصدها رسميا وشعبيا وربما كشفت نتائج التحقيق الجارى خلال الايام القليلة القادمة تورط جهات اجنبية فى تلك المحاولات والقلاقل التى تعم البلاد فى الوقت الحاضر. وتورد (السياسة) ان لجنة الطوارىء العليا قد اعلنت امس الاول معتمدية الخرطوم منطقة طوارىء امن ودفاع وذلك لاغراض استعمال السلطات التى تخولها لها لائحة الطوارىء حتى تتمكن من القيام بالاجراءات اللازمة لمواجهة الموقف بكل ما يتطلبه من حسم وحسم. وفى هذا الصدد علمت (السياسة) ان اعتقالات قد جرت طوال يوم امس للعناصر التى وردت اسماؤها من عسكريين متقاعدين ومدنيين ومن جهة اخرى علمت (السياسة) ان من ضمن مارصد من تحركات محاولة تجميع لبعض العناصر القيادية فى الاتحاد الاشتراكى المنحل ليكونوا موجودين بالعاصمة.

وفى عددها الصادر يوم الخميس الموافق الثانى والعشرين من ديسمبر الماضى نشرت جريدة السياسة خبرا ذكرت فيه انه (تأكيدا لما نشرته السياسة امس اعلن الفريق عبد الماجد حامد خليل وزير الدفاع بأنه قد جرى قبل فترة رصد بعض التحركات المشبوهة التى تحاول زعزعة النظام الديمقراطى بالبلاد مشيرا الى ان تلك المحاولات قد جرت فى بدايتها بعيدا عن القوات المسلحة الا انها مؤخرا اتجهت فى محاولاتها لاختراق القوات المسلحة. وذكر ان بعض الافراد الذين لهم ارتباطات ومصالح مع النظام السابق مدنيين وعسكريين متقاعدين قد حاولوا استمالة بعض العسكريين العاملين وقد نجحوا مع فئة محدودة من بينها مقدم كان له الضلع الكبير فى التحركات الاخيرة وقد ادلى خلال التحقيق معه بمعلومات عن هوية المشاركين فى هذه التحركات وهى فئة محدودة اضافة الى عدد من ذوى الصلة بالنظام السابق.

مذكرة الجيش للانقاذ الوطنى
استقالة وزير الدفاع

الفريق عبد الماجد حامد خليل النائب الاول لرئيس الجمهورية السابق جعفر نميرى والامين العام للاتحاد الاشتراكى السودانى والقائد العام للقوات المسلحة السودانية، ذهب عام ١٩٨١م الى المعاش هو وواحد وعشرين ضابطا واجهوا الرئيس السابق بتردى الاحوال وضرورة تولى حكومة انقاذ عسكرى السلطة. بعد ذلك اختفى عن الاضواء واخذ يدير مصنعا انشأه فى المنطقة الصناعية بالخرطوم بحرى لصناعة البلاط والمزايكو. عقب الانتفاضة بثلاثة اعوام لمع اسمه كمرشح لتولى وزارة الدفاع. وكعادة السودانيين كان الفريق عبد الماجد يصنف كأحد ابناء حزب الامة والانصار حسب مايحلو للبعض من جمع للمعلومات عن الرجال الذين يصعدون للاضواء. هذا التصنيف ربما يكون حتى حزب الامة قد صدقه رغما عن ان الرجل لم ينتظم يوما واحدا فى نشاط حزب الامة بشكل يؤهله لهذا الانتماء. قيل انه عندما عرض عليه منصب وزارة الدفاع تولاه على اساس انه مستقل ولا انتماء له مثله مثل وزير الداخلية دكتور ابو شامه.

بعد توليه لمنصب وزير الدفاع راجت الشائعات عن الخلافات بينه وبين الصادق المهدى. موضوع الخلافات هى رغبة الصادق فى استيعاب قوات المجاهدين الانصار الذين حاربوا فى الجبهة الوطنية ضد مايو داخل الجيش السودانى النظامى. وقد رفض عبد الماجد هذا. والمعروف ان عبد الماجد هو نفسه الذى قاوم ترقية نميرى لعدد كبير (٣٠٠) من ضباط الصف لضباط بل سعى لمطاردتهم واحالتهم للمعاش نتيجة ايمانه بضرورة وجود مواصفات علمية فى الضباط.

إبان فترة تولى عبد الماجد وزارة الدفاع فى حكومة الوفاق بدأت حرب شرسة ضد الجيش السودانى ارتكزت على حجب السلاح عنه مع دعم متدفق لقوات التمرد بالسلاح العسكرى والدعم المادى والاعلامى والدبلوماسى. بدأ الفريق عبد الماجد يحس بأن الارض تهتز من تحت قدميه كمسئول عن الجيش والحرب فى الحكومة. وبدأت خلافات شديدة بينه وبين الصادق المهدى تبرز. وقيل ان الصادق المهدى طلب منه ان يستقيل فى احدى مرات تصاعد الخلافات فما كان من الرجل الا ان طلب من الصادق ان يقيله فصمت الصادق عنه. فى الاسبوع الثانى من فبراير ١٩٨٩م ذهب عبد الماجد كوزير للدفاع للبحث عن مصدر للسلاح فى الاردن وكان الحزب الاتحادى الديمقراطى قد خرج عن حكومة الوفاق. ويبدو ان الوزير قد استقبل بفتور فى الاردن بل وجد نقداً لحكومته رآه محرجا له لانه مقتنع بصحته. عاد الرجل للخرطوم وقد عقد النية على تقديم استقالته. تسربت اخبار الاستقالة للصحف حيث اعتكف الرجل فى منزله مدة قبل اعلان الصادق المهدى فى ٢٠/ ٢/ ١٩٨٩م قبوله لاستقالته رسميا وتكليف السيد/ صلاح عبد السلام الخليفه للقيام بمهام وزارته بالانابة.

مذكرة القوات المسلحة

عقدت القيادة العامة للقوات المسلحة اجتماعا تنويريا لكبار ضباط القوات المسلحة السودانية للرتب العسكرية عميد فما فوق. حضر الاجتماع عدد كبير من العاصمة والاقاليم وصل الى (٢٥٠) ضابطا. ناقش الاجتماع الوضع السياسى الراهن وانعكاساته على القوات المسلحة. كما

ناقش الاجتماع الوضع العسكرى من حيث العمليات ومواقف التموين والامداد ومستقبل التسليح ومشاكله. تحدث عدد كبير من الضباط بحماس وانفعال واضحين يعكس مدى المعاناة التى يواجهونها خاصة فى مناطق العمليات وهم يمارسون قيادتهم لضباطهم وضباط الصف والجنود كضباط عظام يقومون بالتنوير للعمليات واصدار الاوامر. والجدير بالذكر فى هذا المقام التاريخى ان نذكر تعضيدا للسياق حادث انتحار الجندى السودانى فى مدينة جوبا عندما كان الفريق عبد الرحمن سعيد نائب رئيس هيئة الاركان يلقى تنويرا على الجنود وقد كان يسرد عليهم بطولات الجندى السودانى الخارقة. وقيل ان الجندى المنتحر قد انفعل حينما وبخهم الفريق لحديثهم عن المهمات ونقص الملابس فما كان من الجندى الا ان استدار وكشف عن ملابسه الممزقة التى جعلته عريانا ثم واجه الفريق سعيد قائلا (نحن لانخاف الموت ومستعدون له وهكذا ثم انتحر) ومهما تكن الرواية فقد كشفت عن معاناة الجنود والقوات المسلحة التى تحارب فى ظروف قاهرة بينما العدو يتمتع بدعم مادى ومعنوى واعلامى كبير. كان انفعال الضباط الكبار بما يحدث على الساحة السياسية من اهمال القادة السياسيين لحجم معاناة القوات المسلحة بينما هم مترفون وفاسدون، كان ذلك كاف جدا لان يتبلور الرأى فى رفع مذكرة تحمل فى طياتها الانذار والتحذير.

قدمت المذكرة الى مجلس رأس الدولة الذى تتبع له القوات المسلحة وقد حولها المجلس الى رئيس الوزراء للرد عليها. على الفور بدأت المجالس المتخمة بأدب الهمس الرعديد تخرج الاشاعات والاقاويل. ربط البعض بين المذكرة واستقالة عبد الماجد حامد خليل. الآخرين وجدوها فرصة للمزايدة على تصفية الحسابات السياسية وخلق مزيد من محاور المكايدات الحزبية. آخرين نسبوها لدولة شقيقة هى مصر - بما فى الامر من اهانة لاعظم ضباط الجيش السودانى - آخرين قالوا انها صنيعة من صنائع الجبهة الاسلامية ثم آخرين ردوا بأن عبد الماجد اتحادى ديمقراطى وهذه مؤامرة يسارية. البعض ردد ان الامر نتيجة ضغط ضباطهم الصغار على كبار الجنرالات والذين خافوا الانقلاب العسكرى القادم من قبل الضباط الصغار.

لكن اكثر ماكان مثيرا فى الامر هو ان الاستعداد العسكرى داخل الجيش رفع الى ١٠٠٪. كما ان قوات الجيش اصبحت كأنها تحاصر العاصمة. حيث اقيمت حراسات مسلحة على منافذ العاصمة وجرى التفتيش الدقيق للقادمين والمغادرين. انتشر الجنود فى كل مكان. هنا كان المناخ صالحا لنوع آخر من الاشاعات كله يدور حول استلام الجيش للسلطة. فقط هناك وقف لتنفيذ الاستلام واذاعة البيان الاول.

الشعب السودانى الذى كل ومل مناورات ومكايدات حكامه وارهقته الحياة المعيشية والضنك والمسغبة، كان اكثر الاطراف فرحا وربما شماتة فى هؤلاء الحكام. وبينما الكل يتحدث عن فحوى المذكرة تنشر صحيفة الراية نص المذكرة يوم ٢٥/ ٢/ ١٩٨٩م وهذا نصها:

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿من المؤمنين رجال صدقوا ماعاهدوا الله عليه فمنهم من قضى نحبه ومنهم من ينتظر وما بدلوا تبديلا﴾ صدق الله العظيم.

السيد/ رئيس مجلس الوزراء ورئيس **مجلس الدفاع الوطني**

مذكره . .

١/ انطلاقا من مسئوليتنا الوطنية والقوميه التاريخيه في هذه المرحلة الدقيقة التي تمر بها البلاد واعتبارا للظروف الامنية الخطيرة التي يشهدها الوطن في بعض اجزائه، وبعد قراءة ودراسة متأنية وعميقة للوضع الراهن واستشرافنا لافاق المستقبل بكل ما ينطوى عليه من احتمالات قد تؤدى الى انفلات يقود الى تهديد وحدة تراب البلاد وتفتيت الامه السودانية ومسارها الديمقراطى الذى ارتضاه الشعب وضمنه في مواثيقه ودستوره كخيار لابديل له، وبناء على منطوق الماده (١٥) من دستور السودان الانتقالى لسنة ١٩٨٥م التى تقرأ:

«قوات الشعب المسلحه جزء لايتجزأ من الشعب مهمتها حماية البلاد وسلامة اراضيها وامنها وحماية اهداف ومكتسبات ثورة رجب الشعبية» فان قواتنا المسلحة قد قامت بواجبها باحتراف وبساله وتضحية في ظروف يمكن ان توصف بأنها الحد الادنى من المناخ الملائم وتوفر المتطلبات الاساسية لادارة اعمال القتال، وبدون اسهاب مفرط يمكن الدلالة على ذلك بموقف قواتنا الباسله في الناصر التي اثبتت ان المقاتل السودانى كعهده دائما منذ انشاء قوة دفاع السودان، قمة في الثبات والتضحية والفداء.

٢/ لقد فقدنا مساحات ارضيه ليس بسبب قصور مقاتلى جيشنا الباسل ولكن بسبب تدنى امكانياتنا القتالية وقصور حركة امدادنا المنتظم من الجانب الاخر نجد ان العدو يحظى بدعم الشرق والغرب وتتوفر له كل الامكانيات ومتطلبات القوات النظامية.

٣/ اننا نقف اليوم امام مسئولية تاريخية تجاه وحدة وتماسك وطننا العزيز وامام مسئولياتنا المقدسة نحو ضباطنا وجنودنا الذين يقدمون أنفسهم ودماءهم الزكية في تضحية وفداء مقدس وفي عطاء لم يسبق ان شهده تاريخ السودان الحديث. ان مسئولياتنا التاريخية كقيادة عامه وكقادة لتشكيلات قواتنا المسلحة تتطلب منا جميعا التماسك والتعاضد والتوحد في تجرد تام نحو توفير احتياجاتنا القتالية والمعنوية، ان التاريخ لن يرحمنا جميعا ان نكون على قمة قواتنا المسلحة الباسلة وهي تفقد معارك تفرض عليها ولاتجد الحد الادنى من المتطلبات الدفاعية ولايتوفر لها القدر المعقول من السند المعنوى في الجبهة الداخلية.

٤/ اننا جميعا قيادة وقاعدة ندرك تماما مسئولياتنا وواجبنا المقدس في الحفاظ على كل شبر من تراب هذا الوطن لاتفريط، لا انهزام ولا استسلام.

٥/ ان الحرب التي نخوضها في جنوب السودان قد اظهرت بعدا استراتيجيا جديدا وفريدا لم يشهده عالمنا المعاصر، لقد توحد المعسكران الغربي والشرقى في دعم واسناد حركة التمرد التي نواجهها. ان الكتلة الشرقية تقدم كل متطلبات القتال والتدريب. والتوجيه لحركة الخوارج بينما يوظف العالم الغربي كل امكانياته الماديه والاعلامية لخدمة اهداف حركة التمرد. بل تمكن العالم الغربي من فرض حصار وترهيب على الدول المعتدلة في العالم العربي حتى لاتجود علينا بالقليل من احتياجاتنا الدفاعية الحاليه. بينما ظل دعم العالم الغربي يذهب الى معسكرات الخوارج برا وجوا تحت مظلة الاغاثة.

٦/ لقد وظفت الدول الغربية وبعض المنظمات العالمية الطوعية كل امكانياتها للتأثير على الدول المانحة للسودان ويمكن رؤية ذلك بوضوح في موقف دول السوق الاوروبية المشتركة تجاه السودان، وقد امتد هذا الاثر لحد تهديد الدول الصديقة والشقيقة، التي كانت تمد لنا يد العون في السابق مما اثر سلبا على حجم هذا الدعم.

٧/ على الصعيد الاقليمي فان بعض دول الجوار تمارس عدائيات واضحة وتسخر امكانياتها لدعم حركة التمرد. اما موقف اثيوبيا فهو واضح وستستمر في دعم حركة الخوارج الى ان تتحقق اهدافها التي تكمن وراء هذا التمرد والتي تتمثل في ايجاد حل يناسبها للقضية الارترية.

٨/ خلاصة القول في هذا الجانب هو ان حصارا اقتصاديا واعلاميا قد فرض على السودان وان التأثير المباشر لذلك تدفعه قواتنا المسلحة دما وروحا في ميادين القتال كل يوم.

٩/ دون خوض عميق فيما يحدث في الجبهة الداخلية فجميعنا ندرك الحجم والابعاد والمؤثرات، ولكننا نركز على جانبين اولهما التأثير المباشر على الامن القومى السودانى، وثانيهما التأثير على ادارة العمليات العسكرية وعلى تماسك ووحدة القوات المسلحة.

١٠/ في هذا الجانب يجب ان نقف قليلا ونخلص الى ان ما يشهده السودان اليوم على صعيد جبهته الداخلية مؤشر واضح لخطر داهم على مستقبل الوطن وامنه ووحدته وحق شعبه الكريم في مستقبل مشرق.

١١/ لقد اشرنا مسبقا الى ضعف قدراتنا العسكرية الراهنة والتي تسبب فيها اساسا غياب السياسات الدفاعية المدروسة طوال السنوات الماضية وتفاقمت الان نتيجة للاستنزاف المستمر بسبب الحرب وتأثير الحصار الاقتصادى والعسكرى المفروض علينا اليوم. اننا بكل وضوح قد طلبنا من مجلس الدفاع الوطنى توفير احتياجاتنا العسكرية المطلوبة الان وليس غدا حتى يمكن احداث التفوق العسكرى واعادة التوازن ومع تقديرنا الكامل لكل الجهود التي بذلتها الحكومة والتحرك النشط الذي قامت به وزارة الدفاع وهيئة القيادة على كافة الاتجاهات الا ان ذلك كله لم يحقق النتائج الايجابية المأمولة والمطلوبة لتوفير كافة احتياجات القوات المسلحة اللازمة للقتال لانها اصطدمت بواقع مرير سببه السياسات الداخلية والخارجية للدولة.

١٢/ عند النظر الى موقف العدو نجد ان قوته اليوم تقارب (٤٠) الف خارج دعمه العسكرى بلا حدود وخطوط امداده مفتوحة عبر طرق جيده من اثيوبيا وكينيا ويوغندا، هذا عدا التشوين الجوى الى مطارات كبويتا وبوما كنقر، اما الدعم المادى من المنظمات الطوعية غير الحكومية فهو واضح في ميدان المعركة وفي قدراته في الانفاق على مكاتبه المنتشره في معظم الدول وفي تحرك افراده في الخارج. هناك الجانب الاكثر خطورة على معنويات شعبنا وقواتنا والمتمثل في توظيف الاعلام العالمى لخدمة اهداف الحركة وشن حرب نفسية لاتتمكن قدرات دولتنا المحدوده في هذا الجانب من التصدى لها.

١٣/ ان خلاصة القول في هذا التقييم العسكرى هو ان هنالك مؤشرات واضحة لامكانية حدوث اختلال في ميزان القوى، ان تجربة قواتنا في مقاومة حركة الخوارج لكبيرة وان مقاتل الجيش السودانى خير مثال للشجاعة والاقدام والتضحية. اننا لن ننهزم مطلقا باذن الله، نعم لقد فقدنا بعض المعارك ولكن لن نقبل ابدا ان يسجل التاريخ خسارتنا لهذه الحرب.

١٤/ استنادا على ماتقدم فانه من الاهمية بمكان التأكيد بان ما سيرد من مقترحات وتوصيات يمثل الرأى العام العسكرى بعد استقصائه بواسطة الاجهزة المختصة وبعد التفاكر واجماع اراء القادة في كل المستويات.

١٥/ ان وحدة الصف وتماسك القوات المسلحة هدف مقدس لايقبل المساومة او المزايدة وان القوات المسلحة ذات التوجه القومى المتجرد هي صمام الامان الوحيد لتماسك ووحدة ومستقبل

الوطن.
١٦/ اننا جميعا قيادة وقادة وقاعدة منتشرون في كل بقاع السودان يجب ان نؤكد بوضوح لا لبس فيه اننا مع خيار الشعب السودانى الاصيل في الحفاظ على الديمقراطية، كما اكدنا ذلك في السادس من ابريل واننا نرفض كل انواع الديكتاتورية وسنظل ابدا اوفياء لواجبنا المقدس في حفظ وصون وحدة وسيادة الوطن.
١٧/ ان ادارة الصراع المسلح لاينفصل ابدا عن ادارة السياسات المتوازنة للدولة، عليه - يجب ان تهدف الدولة الى كسر طوق الحصار الاقتصادى والعسكرى المفروض علينا من الغرب والشرق، وذلك بانتهاج سياسات متوازنة تمكننا من كسر طوق الحصار الاقتصادى والعسكرى المفروض علينا من الغرب والشرق، وذلك بانتهاج سياسات متوازنة تمكننا من استقطاب العون الاقتصادى والعون العسكرى الذي نحتاج اليه اليوم.
١٨/ ان تماسك ووحدة الجبهة الداخلية يتطلب تطبيق توجه قومى بعيدا عن المزايدات السياسية والتناحر والتآمر وهذا يتطلب في المقام الاول توسيع قاعدة المشاركة في الحكم للخروج من هذا المنعطف الصعب.
١٩/ ان القوات المسلحة السودانية لم تهزم ابدا، ولن تهزم مطلقا باذن الله وستستمر في اداء دورها الوطنى الرائد في تضحية ونكران ذات لذلك يجب على الدولة ان تنتهج نهجا سليما في سياساتها الداخلية والخارجية بما يمكن القوات المسلحة من اداء مهامها الدستورية.
٢٠/ وفي الختام ليس هناك اكثر من التأكيد مرة اخرى اننا جميعا امام مسئولية تاريخية ستسألنا عنها أجيال السودان القادمة وهى ان نحافظ على امن ووحدة وتماسك القوات المسلحة، الا نقبل مطلقا المزايدة باسمها والا نعرضها ابدا للتضحية والخسائر نتيجة لقصور الامكانيات ولاسباب موضوعية اخرى لايمكن ابدا ان تسأل عنها القوات المسلحة وعليه ومع تأكيد الولاء لله وللارض وللشعب نرفع لكم هذه المذكرة النابعة من اجماع القوات المسلحة لاتخاذ القرارات اللازمة فى ظرف اسبوع من اليوم.

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿انا عرضنا الامانة على السماوات والارض والجبال فابين ان يحملنها واشفقن منها وحملها الانسان انه كان ظلوما جهولا﴾ صدق الله العظيم

فريق فتحى احمد على - القائد العام لقوات الشعب المسلحة

كانت مذكرة القوات المسلحة زلزالا هز جذور وجذوع الاحزاب والكيانات السياسية.. لكن شيئا واحدا برز على التو وهو تأييد مطلق لما جاء في المذكرة من كل الاحزاب والنقابات والقوى السياسية. بل زايدت بعض الجهات عليها، حقيقة فان تلك الحالة من الاجماع كانت مزيجا من الرعب.. والذعر والاستيقاظ.. ولاول مرة يدرك المدنيون ان العسكريين قد وصلوا الى نقطة السأم واللاعوده الى بداية خط الوعود الجوفاء. ثم اخذت القوى المدنية في استعادة رباطة جأشها رويدا رويدا بعد ان بدأ البعض في لملمة حاجياته كما يلملم الباعه عددهم وبضائعهم عقب نهاية السوق.

ركـزت تكتيكات اليسار والطائفية على صعيد جبهة واحدة الايحاء بان المذكرة تقصد الجبهة الاسلامية، لكن حزب الامه ابدى تخوفا من اي عزل للجبهة الاسلامية عن القرار الوطنى . . وازدادت الضغوط على حزب الامه وبطريقته البارعه المعهودة ادار الصادق المهدى الصراع حول المذكرة والمزايده عليها حتى اوصلها لما سمى ببرنامج القصر وحكومة التحالف الطائفى الشيوعى لاول مرة في التاريخ السودانى المعاصر. وفي الصفحات التالية نقرأ ذلك التسلسل كما سجلته الصحف والمذكرات وصناع الاحداث.

الصادق المهدى رئيس الوزراء اجتمع بهيئة القيادة يوم ٢٣/ ٢/ ٨٩ ووعد بالرد كتابة على المذكرة واعلن عن قبوله لاكثر ماجاء فيها لكنه كان اقل تماسكا ازاء ماعرف به بل كان مرعوبا.

كانت المذكرة قد حددت سبعة ايام للرد عليها والا فانها سوف تتخذ من الخطوات مايكفل تنفيذ بنودها فسر المراقبون هذا التحديد بأنه انذار باستلام السلطة ايضا عقد الصادق المهدى اجتماعا برؤساء الاحزاب والفعاليات السياسية للتشاور.

في جلسة يوم الاحد ٢٦ فبراير قرر مجلس الوزراء توسيع قاعدة الاشتراك بالنسبة للفعاليات السياسية وقيام جهد كبير لتوحيد الجبهة الداخلية لتعبئتها لاستقطاب العون ودعم القوات المسلحة وفى يوم الاثنين وامام الجمعية التأسيسية القى رئيس الوزراء بيانا طلب فيه من القوات المسلحة التأكيد له بعدم المساس بالشرعية الدستورية اى عدم القيام باستلام السلطة كما طالب النقابات والاتحادات بوقف الاضرابات والمطالبات في نفس الوقت طالبت مجموعة كبيرة من النقابات اليسارية والاحزاب اليسارية والجنوبية والحزب الاتحادى الديمقراطى بحل الحكومة والالتزام ببرنامج يضمن اشراك كافة القوى داخل وخارج الجمعية التأسيسية في الحكم.

بعد انتهاء المهلة المحددة في المذكرة يوم ٢٠ فبراير عقدت هيئة القيادة للقوات المسلحة مع كبار الضباط الذين وقعوا تلك المذكرة واستمر الاجتماع ست ساعات فى نهار يوم الثلاثاء ٢٨/ ٢/ ١٩٨٩ وبعد التداول اصدرت القيادة العامة البيان التالى:

القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿واعتصموا بحبل الله جميعا ولاتفرقوا﴾ صدق الله العظيم

بيان رسمى - القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة

اولا: سبق ان اوضحت القوات المسلحة في مذكرتها وقوفها مع الديمقراطية خيار الشعب السودانى وانها تعمل وفق منطوق المادة (١٥) من دستور السودان الانتقالى لعام ١٩٨٥م. ثانيا: ان القوات المسلحة تحت قيادة القائد الاعلى للقوات المسلحة ولاتفوض مطلقا مسئولياتها وصلاحياتها المنصوص عنها في المادة (١٥) من الدستور لاية سلطة سياسية او امنية اخرى. ثالثا: تؤكد القوات المسلحة اصرارها على ضرورة تنفيذ كل ماجاء بمذكرتها بتاريخ ٢٠/ ٢/ ١٩٨٩م المعنونة للسيد القائد الاعلى للقوات المسلحة وللسيد رئيس مجلس الدفاع الوطنى. رابعا: ان القوات المسلحة بكل قياداتها وتشكيلاتها المقاتلة ترفض التلميح بوجود تقصير او عم انضباط عسكرى وتؤكد ان الدعم العسكرى الفورى والمستمر هو الحل لاعادة التوازن الاستراتيجى العسكرى. بسم الله الرحمن الرحيم ﴿واتقوا فتنة لاتصيبن الذين ظلموا منكم خاصة واعلموا ان الله شديد العقاب﴾ صدق الله العظيم القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة.

اقتضت ظروف العمل داخل القوات المسلحة انفضاض عدد كبير من الضباط المشاركين فى اجتماع المذكرة للذهاب لمواقع عملهم التى لاتتحمل بقاءهم كثيرا بعيداعنها ورويدا رويدا بدأت الحراسات ومظاهر الانتشار العسكرى تبدأ فى التناقص.

بالنسبة للاحزاب والفعاليات السياسية فقد بدأت المشاورات والتى تبلورت فى الاتى: جهود ادريس البنا عضو مجلس رأس الدولة داخل القصر الجمهورى اسفرت عن توقيع برنامج حكومة جديدة سمى ببرنامج القصر وقد قيل ان الصادق المهدى هو الذى وضعه بنفسه بعد ان طلب بنقل المشاورات من جنينة السيد على الميرغنى الى القصر عن طريق ادريس البنا كى لايترك للاتحاديين فرصة الاستحواذ على البرنامج وقيادة القوى الموقعه عليه. البرنامج حسم نقطة خلافية اساسية وهى اقصاء تطبيق الشريعة الاسلامية من البرنامج هذا ادى على الفور لوقوف الجبهة الاسلامية ضد البرنامج واشتراطها بوضوح تضمين البرنامج تطبيق القانون الجنائى الذى وصل لمرحلة القراءة الاخيرة فى الجمعية والا فانها لن تشارك. وبعد التوقيع على البرنامج من حزب الامة اعلنت الجبهة الاسلامية رفضها الدخول فى اى شكل من شكل الحكومات الحزبية الا ان تتاح لها الفرصة منفردة.

لم تجد مناورات ومحاولات الصادق المهدى ومبارك الفاضل وعدد من الجناح الاسلامى فى حزب الأمة فى اقناع الجبهة الاسلامية بالمشاركة اخيرا فان التشكيل الوزارى اعلن بعد استقالة الوزراء السابقين وارسال مجلس رأس الدولة خطاب لرئيس الوزراء يعلن فيه التزام القوات المسلحة بالشرعية المدنية والتزام النقابات بعدم الدخول فى اضرابات تكونت الحكومة التى سميت بحكومة الوحدة الوطنية من: حزب الامة ٨ وزارات + رئيس الوزراء - الاتحادى الديمقراطى ٥ وزارات - الاحزاب الجنوبية والحزب القومى ٤ وزارات للجنوبيين + وزارة للقومى السودانى - الحزب الشيوعى السودانى وزارة واحدة - النقابات والاتحادات وزارتين نال احداهما شيوعى د. ابو الكل جاء ذلك بعد انذار اخير وجهته القوات المسلحة يوم ٩ مارس ١٩٨٩م عبر مجلس رأس الدولة لتشكيل الوزارة فى اقرب فرصة حتى يمكن تجنب البلاد المخاطر المحيطة بها.

خلال هذه الازمة وبعدها بدأت بعض الحاميات والمدن تسقط فى ايدى المتمردين فسقطت حاميات الناصر - توريت - نوكشوط - فرجوك - نملى - جميزا - منقلا - بور - واط.

استمرت المشاورات حول اشتراك الجنوبيين فى الحكومة المركزية وحول تكوين مجلس الجنوب فترة اخرى بينما بدأ تعيين وزراء دولة ووزراء اقليميين تباعا كان آخرهم تاج السر محمد صالح وزير الدولة بوزارة الخارجية الذى ادى القسم يوم ٢٨/ ٦/ ١٩٨٩م.

انقلاب ١٨ يونيو١٩٨٩

فى بداية شهر يونيو ١٩٨٩م بدأت تظهر تحركات غير عادية للرئيس السابق جعفر نميرى. لقد كان نميرى يمارس حياته العادية كلاجىء سياسى طيلة الفترة السابقة ولم تكن حياته تلك خالية من بعض الممارسات السرية. فالرجل بحكم دوره التاريخى لايمكن ان يجلس القرفصاء يراقب الاحزاب السودانية وهى تقيم على انقاض نظامه نظامها لم تقتصر تحركات الرئيس السابق على استقبال كثير من السياسيين بل بدأ يخرج من اطاره كلاجىء سياسى فادلى بحديث لراديو صوت امريكا أجراه معه مراسل الاذاعة ابراهيم عابدين فى القاهرة. كما أجرت معه صحيفة «الراية» القطرية لقاء صحفيا اجراه معه الصحفى احمد على. اعادت نشرة صحيفة «الاسبوع» السودانية فجأة وفى الاسبوع الثانى من يونيو ١٩٨٩م يذهب الصحفى السودانى سيد احمد خليفة الى القاهرة ويجرى لقاء صحفيا مع الرئيس السابق جعفر نميرى وينشره على حلقات فى صحيفة «الوطن» التى **يمتلكها** لم يكتف سيد احمد خليفة بالمقابلة بل كتب فى افتتاحية الصحيفة مايوحى بان الرئيس **السابق** افحمه احيانا باجاباته ودفاعه عن نفسه ويبدو من الحديث ان سيد احمد خليفة كأنه يهىء لعودة نميرى التى اعلن عنها فى اللقاء وفى لقائه السابق مع الراية القطرية وصوت امريكا والتى حدد النميرى فيها تاريخ عودته للحكم باسبوعين من تاريخه.

هذا التحرك من الرئيس السابق تزامن مع حملة شعواء من حزب الامة ضد النظام المصرى وتدخله فى السياسة السودانية. وبدأ الصادق المهدى رئيس حزب الامة وكأنه يرمى باللوم على النظام المصرى الذى سمح للرئيس السابق بالتحرك ضد النظام القائم فى السودان. بل ان الصادق المهدى فى نهاية شهر يونيو وبعد اعلان مصر عن ان النميرى غادر مصر ابدى الصادق المهدى ارتياحه لهذه الخطوة معلقا بأن العلاقات السودانية المصرية سوف تسير على مايرام بعد طرد نميرى.

فى يوم الاحد ١٨/ ٦/ ١٩٨٩م نشرت الصحف مقتطفات من تقرير امنى رفعته جهات عليا حول تحركات ثلاث دول عربية «جمهوريات» للاطاحة بالنظام الديمقراطى فى السودان وقال التقرير فى اشارة الى مصر وليبيا والعراق ان هذه الدول تخطط من خلال حزب يمثل رافدا لاحداها «حزب البعث العربى الاشتراكى» - العراق تمهيدا لاقامة دولة عربية على نمط النظام القائم فيها بالنسبة للدولة الثانى هى - مصر - قال عنها التقرير بانها عضو فى مجلس التعاون العربى بأنها تخطط بدعم من دولة كبرى - امريكا - من خلال الترويج لشخصية كبيرة سابقة «نميرى» كبديل للنظام القائم. ثم اشار التقرير الى ان هذه الدولة اطلقت يد هذه الشخصية وابرزت نشاطها السياسى والاعلامى لخلق موجه من الهجوم على النظام الديمقراطى وتمهيد الشعب السودانى لقبول البديل بعد ان تأزمت مشاكل السودان الداخلية وتكاثفت عليه الضغوط الخارجية والاملاءات الاجنبية.

ابان التقرير ايضا ان لهذه الدولة اذرعها السياسية واعوانها الذين يدبرون لتحين الفرص المناسبة لتحقيق هذا الغرض اما الدولة العربية الثالثة وهى - ليبيا - فقد اشار التقرير الى انها لاتريد الاطاحة بالنظام الديمقراطى وانها تكرس كل جهودها لتغيير النظام الحاكم بعد ان فشل فى تنفيذ دعوة معها «الوحدة» على الرغم من انها التزمت بكل ماورد من شروط وضعها قيادى تنفيذى فى منصب كبير «**الصادق المهدى**» على حد اعتقاد تلك الدولة. ويشير التقرير ان مصادر تلك الدولة الامنية تهدف لخلق توازن جديد فى السلطة يحفظ لها مصالحها ويحقق اهدافها.

كما كشف التقرير الامنى ان السودان اصبح مسرحا لنشاط الاستخبارات الاجنبية التى توافدت بصورة ملحوظة واصبح تدخلها فى شئون البلاد لايحتاج الى ادلة وتسببت فى اختلاق كثير من المشاكل والفتن ومضى التقرير قائلا ان الاستخبارات الاجنبية قد جندت عددا لايستهان به من العملاء السودانيين لجمع المعلومات وتنفيذ ماتود القيام به بعد ان اتخذت لها من الواجهات دورا ومراكز لنشاطها واوردت الصحف على هامش هذا التقرير ان عناصر نافذة فى الحزب الاتحادى الديمقراطى قد اكدت لحركة التمرد من خلال المفاوضات ان السلام فى السودان لن يتحقق والسيد الصادق المهدى رئيسا للحكومة حيث أمن المتمردون على هذا المبدأ واوضحوا لمناصريهم الاتحاديين ان حكومة يرأسها السيد الصادق لن تحقق التزاما ولن تفى بوعد وهى غير جديرة بالاحترام. اما دكتور حسن الترابى زعيم الجبهة الاسلامية فقد كشف فى مؤتمره الصحفى الذى عقد يوم ٦/ ٦/ ١٩٨٩م ان هناك تدبيرا يجرى للاطاحة بالنظام الديمقراطى فى السودان.

فى يوم الاثنين ١٩/ ٦/ ١٩٨٩م نشرت الصحف الصادرة فى ذلك الصباح على صدر صفحتها الاولى نبأ كشف محاولة انقلابية لصالح الرئيس السابق جعفر نميرى وبتلخيص للمعلومات التى وردت فى صحف الميدان ـ السودانى ـ الخرطوم ـ الايام ـ الراية ـ السياسة ـ الاسبوع خرجنا بالحصيلة التالية :ـ

اشارت مصادر تلك الصحف الى ضلوع عدد كبير من الضباط ذوى الرتب الكبيرة فى المحاولة الانقلابية وان احد الفرقاء كان على رأس المدبرين كما ان الجهات الامنية كانت قد رصدت نشاطات لسفير دولة عربية فى اوساط القوات المسلحة فاستدعته السلطات الامنية وحذرته من مغبة القيام بهذه النشاطات كما رفعت السلطات الامنية مذكرة بهذا الشأن لمجلس الدفاع الوطنى ومجلس الوزراء وقالت مصادر الصحف ان المحاولة تقف وراءها دولة كبرى عملت بالتنسيق مع بعض الفعاليات بهدف انهاء النظام الديمقراطى. فى هذا الصدد نشرت الصحف انه تم اعتقال اربعة عمداء ثلاثة منهم من سلاح المظلات واخر بسلاح المهندسين اضافة الى اعتقال عدد كبير من الضباط برتبة عقيد ومقدم ورائد كما اعتقل عدد آخر من المدنيين ساعة الصفر للانقلاب حددت يوم الاثنين ١٩/ ٦ الساعة الحادية عشرة صباحا حيث من المفترض ان يتحرك الانقلابيون بمجموعة من الدبابات لتفجير مبنى الجمعية التأسيسية اثناء القاء رئيس الوزراء لخطابه المرتقب.

كذلك اوردت الصحف ان خلافا قد نشب بين عدد من الضباط وهيئة القيادة العامة للقوات المسلحة فى الاجتماع التنويرى عقب المحاولة الانقلابية وعزت تلك «المصادر» ذلك الى انه نشأ مما اسماه تسييس القوات المسلحة عقب مذكرتها الشهيرة. واكدت مصادر الصحف ان تلك المحاولة لها ارتباط بنشاط الرئيس السابق جعفر نميرى ولقاءاته بعدد من المسئولين التنفيذيين فى الحكومة الحالية من بينهم شخصية وزارية تحتل موقعا حزبيا رفيعا وقالت المصادر ان هذه المحاولة الانقلابية تعتبر اكبر محاولة منذ الاطاحة بالنظام السابق فى انتفاضة ابريل وقالت المصادر العسكرية للصحف ان الحكومة بوضعها الحالى وانقاسمها الى تكتلات وتقطيع اوصال الدولة يمكن ان يغرى كثيرا من المغامرين لاحداث محاولة انقلابية اخرى فى المستقبل.

هذا وقد كانت القيادة العامة لقوات الشعب المسلحة قد اصدرت البيان التالى :ـ

«تم امس ١٨/ ٦/ ١٩٨٩م رصد محاولة انقلابية خططت لها بعض العناصر المايوية من الضباط العاملين ومدنيين تستهدف قلب نظام الحكم والاستيلاء على السلطة ووأد الديمقراطية لاعادة

المخلوع جعفر نميرى. هذا وقد تم ايقاف كل الضباط الذين وردت اسماؤهم ووضعوا رهن التحفظ العسكرى وسيشرع فى التحقيق معهم فورا هذا وتود القيادة العامة ان تؤكد سلامة ومعافاة قوات الشعب المسلحة كمؤسسة قومية واجبها الدفاع عن تراب الوطن وحقوق شعبه فى خياره الذى ارتضاه. كما تؤكد القيادة العامة ان سلامة وتماسك قوات الشعب المسلحة هما ضمان وصمام الامان لسلامة واستقرار الوطن وعاش السودان حرا وعاش الشعب السوانى ابيا عاشت قواته المسلحة وبالله التوفيق».

اوردت الصحف اسماء المشاركين فى المحاولة ومنهم: عميد احمد فضل الله ـ عميد صلاح الدين الضوى ـ عميد الزبير محمد صالح ـ عميد عبد الرحمن طيفور ـ عميد على يوسف جميل ـ عميد كمال عبد المجيد ـ عقيد صديق عبد العزيز ـ عقيد حسن الخير ـ مقدم ابوسن رائد صلاح الدرديرى ـ رائد اسامة الزين.

كما تم اعتقال ٤٨ مدنيا افادت المصادر الامنية ان قائمة باسمائهم وضعت قبل شهر وهم من المايويين الذين رصد نشاطهم المعادى. وقد رفع تقرير لمجلس الوزراء بنشاطهم

جاء ضمن خطة الانقلاب التى أكدها الفريق بابو نمر رئيس هيئة الاركان ان الانقلابيين اعدوا بياناتهم وتقرر التحرك من المدرعات بالشجرة للاستيلاء على محطة الاذاعة بامدرمان واذاعة البيان الاول على ان تتحرك قوة اخرى للاستيلاء على القيادة العامة كما هدفت خطة الحركة الى اعتقال اعضاء الحكومة وكبار قادة الجيش والزعماء السياسيين وحل الاجهزة الدستورية والغاء الدستور المؤقت واعادة نظام مايو وان الاستخبارات العسكرية كانت ترصد كل التحركات التى تمت فى الفترة الاخيرة وقد عقدت بعض الاجتماعات فى اطراف العاصمة ولم تتحرك السلطات الا بعد ان تكاملت المعلومات وتحددت ساعة الصفر.

على هامش خبر المحاولة الانقلابية اجرت الاذاعة البريطانية مقابلة هاتفية مع الرئيس السابق نميرى نفى فيها علاقته بالمحاولة الأنقلابية التى تم كشفها ووصف المحاولة بأنها مؤامرة من الحكومة لاعتقال المواطنين تحت قانون الطوارىء وقال انه على اتصال دائم بالضباط العسكريين الذين يأتون الى مصر لفترات تدريبية واضاف قائلا انه لايوجد اى مانع يعوق تحركه ونشاطه فى مصر ومقابلة اية شخصية مبينا انه يتمتع بحرية تامة كمواطن سودانى مصرى ونفى ان تكون الحكومة المصرية قد استخدمته كضاغط على حكومة السيد الصادق المهدى وقال «ربما تكون الحكومة المصرية عندها ظروف اخرى ولكنها لم تستعملنى كضاغط على صادق المهدى لانه لايتحمل هذا الضغط» وفى سؤال لهيئة الاذاعة البريطانية حول حديثه الصحفى عن عودته للسودان خلال اربعة اسابيع قال «لا انفى اننى سأعود للسلطة وعندما قلت اننى سأعود خلال اربعة اسابيع اعنى ان اضع وقتا للشعب السودانى لينظم وقته لينتهى من هؤلاء الذين على رأس الدولة فى السودان».

حول الوضع فى السودان قال جعفر نميرى ان قطاعات مختلفة من الشعب خرجوا فى مظاهرات مختلفة محدودة وعزا ذلك لعدم وجود المواصلات واضاف ان «القوى الوطنية رفضت ان تكون هناك ديمقراطية غير حقيقية ورضيت ان ترجع الى نظام مايو تحت رمز مايو بقيادة جعفر محمد نميرى» وتحدث الرئيس السابق بلغة مرتبكة ومتقطعة قائلا فشلت حكومة الصادق فى توفير الاحتياجات اللازمة. لذلك وضعوا خطة ليشغلوا بها الجماهير عن مؤامراتهم الحقيقية.».

هذا وقد افادت مصادر امنية ان جهات دستورية عليا قد اصدرت توجيهات بالتحقيق مع بعض الشخصيات بتهمة التدبير لانقلاب الا ان السلطات المختصة رفضت ذلك مما ادى الى ان قامت عناصر تابعة للجهات الدستورية بالاعتذار لاولئك الاشخاص. كان هذا قبل اسبوع من اعلان هذه المحاولة الانقلابية هذا والمعروف ان هذه المحاولة وغيرها قد قام بكشفها جهاز الامن الوطنى الذى يرأسه عبد الرحمن فرح.

هذا وقد افادت الاخبار ان المدنيين الذين تم اعتقالهم هم:

ـ ١/ كامل محجوب ٢/ الياس الامين ٣/ دكتور بكراوى النعيم ٤/ عقيد امن «م» صلاح نقد ٥/ عميد امن «م» عبد الغفار النميرى ٦/ د. عثمان ابوالقاسم ٧/ هاشم الزبير ٨/ عقيد «م» كمال خضر ٩/ ادريس بركية ١٠/ عقيد امن «م» طه عثمان سنادة ١١/ الفاتح بشير نميرى ١٢/ الطيب محمد احمد نميرى ١٣/ كمال مبارك سنادة ١٤/ صلاح مطر ١٥/ عبد القادر عبد الرحمن الشيخ ١٦/ مساعد «م» ابكر يحى محمد ١٧/ رقيب «م» ابكر ادم ١٨/ سيد احمد خليفة ١٩/ قمر الانبياء حسن ٢٠/ محمد احمد مصطفى ٢١/ نقيب شرطة خضرة عباس ٢٢/ عباس على طه ٢٣/ عبد الرحمن سعد ادم ٢٤/ مصطفى محمد طاهر ٢٥/ حسين خليفة.

موقف الاحزاب من الانقلاب: السيد محمد ابراهيم نقد طالب فى خبر على صدر الصفحة الاولى لصحيفة الميدان يوم ٢٠/ ٦/ ١٩٨٩م ان تأخذ العدالة مجراها تجاه المتهمين فى الانقلاب الاخير وقال ان السفاح نميرى كان يحكم المواطنين عبر اجهزة الاعلام وعلينا الانسلك هذا الطريق واشار الى ان حديثه هذا لايعنى تعاطفا مع المايويين لكنه يهدف الى تثبيت مبدأ استقلال القضاء وحيدته من اجل العدالة وقال اننا بانتظار نتائج التحقيق.

الحزب الاتحادى الديمقراطى وصف المحاولة بانها اختلاق من حزب الامة ومن جهاز الامن الوطنى الذى يرأسه فى نفس الوقت عبد الرحمن فرح رئيس جهاز امن حزب الامة وذلك للاضرار بالعلاقات السودانية المصرية وبالحزب الاتحادى.

الدكتور حسن الترابى امين الجبهة الاسلامية قال ان المحاولة الانقلابية ـ اذا صدقت ـ فهى اول زلزلة لوحدة القوات المسلحة واستقرار النظام منذ الانتفاضة بالرغم مما تتعرض له القوات المسلحة من ازمات فى سياق توجهها المعنوى والامداد المادى واستبعد ان يكون النظام المايوى متمتعا ببقية من الولاء والتعاطف فى القوات المسلحة التى انحازت بصورة ديمقراطية واجماعية مع ثورة رجب.

هذا وقد اجرت هيئة القيادة لقاءات تنويرية بالقيادات والافرع العسكرية شملت الجنود والضباط فى العاصمة والاقاليم وافادت المصادر ان الضباط والصف والجنود ابدوا تذمرا واضحا من طريقة عرض هذه المحاولة التى وصل البعض للتشكيك فيها.

هذا وقد افاد الفريق عبد الرحمن سعيد نائب رئيس هيئة الاركان ان التحقيق من قبل الاستخبارات العسكرية مع الضباط المتهمين فى المحاولة الانقلابية هو تحقيق اولى بعده تشكل لجان تحقيق. كما ان القوات المسلحة لاصلة لها باعتقال المدنيين او التحقيق معهم الذى تتولاه جهات اخرى.

مرت الايام وامتلا الشارع السياسى السودانى بالشائعات حول المحاولة الانقلابية لكن الجو العام كان يشكك بشدة فى هذه المحاولة ويصفها بأنها «فبركة» من حزب **الامه** وجهازه الامنى.

صحيفة «الاسبوع» بتاريخ ٢٢/ ٦/ ١٩٨٩م نشرت الخبر التالى : استطلعت «الاسبوع» امس مصدرا رفيعا بهيئة القيادة بالقوات المسلحة حول الاشاعات التى انطلقت حول المحاولة الانقلابية الفاشلة ووصفتها «بالفبركة» حيث نفى المصدر هذه الشائعات وكشف تفاصيل هامة عن اكتشاف المحاولة الانقلابية . اوضح المصدر ان بعض الضباط الذين تم الاتصال بهم للاشتراك فى المحاولة الانقلابية قد ابلغوا عن هذا الاتصال واضاف بان ضابطا برتبة العميد من المعتقلين اتصل برتبة قيادية رفيعة «قيل انه الفريق عبد الرحمن سعيد» بالقوات المسلحة واوضح له انهم سيتحركون يوم الاثنين الماضى لقلب نظام الحكم واعادة الرئيس السابق نميرى وذلك فى محاولة لاستقطابه الا ان الرتبة الرفيعة ابلغت هيئة القيادة فى حينه . وكشف المصدر ان التحقيقات الجارية مع الضباط المعتقلين كشفت معلومات فى غاية الاهمية حول المحاولة الانقلابية وقال انه ليس فى مصلحة التحقيقات المكثفة الجارية الكشف عنها الا انه المح الى ان بعض المعتقلين اعترفوا بتدبير المحاولة لاعادة الرئيس السابق نميرى .

واشار المصدر ان الاستخبارات العسكرية ظلت ترصد هذه المحاولة منذ فترة وانها سبق ان كشفت عن محاولات مماثلة من حرس الرئيس السابق وحول ماذكر عن عزم قادة الحركة على تفجير قاعة الجمعية التأسيسية اثناء القاء الخطاب للسيد الصادق المهدى يوم الاثنين قال المصدر ان هناك الكثير من المعلومات المبالغ فيها نشرت عن المحاولة واوضح ان التحقيقات الجارية حتى الان كشفت ان المحاولة كانت ستشهد اطلاق الرصاص ايذانا ببدايتها ثم تجرى اعتقالات لبعض القيادات وحول التنوير الذى قامت بها هيئة القيادة قال مصدرنا بان القوات المسلحة تتأثر بما يدور فى المجتمع وان الشائعات المغرضة انعكست لدى بعض الضباط الذين لم يشككوا فيها اعلن ولكنهم تساءلوا عن حقيقة ماحدث وقد تم توضيح ابعاد وتفاصيل المحاولة . » .

لكن رغم تأكيدات القائمين على السلطة والاجهزة الامنية وقيادات الجيش على صحة المحاولة وتصريحهم بوجود بينات تشهد بتوافر اركان الجريمة الا ان تصريحات اولئك المسئولين وزعماء الاحزاب فى الحكومة بدأت تتنصل وتهدم اركان المحاولة . ففى صحيفة الميدان يوم ٢٣/ ٦/ ١٩٨٩م وعلى صدر الصفحة الاولى جاء الاتى : «اكد السيد مبارك الفاضل وزير الداخلية والسيد عبد الرحمن فرح مستشار امن السودان ان جميع المعتقلين المدنيين معتقلون تحفظيا بمن فيهم سيد احمد خليفة رئيس تحرير صحيفة الوطن بمعنى انهم لايواجهون تهما محددة» .

هذا يحدث فى ظل الديمقراطية ـ ثم يستمر خبر الميدان ليقول : «وقال السيد وزير الداخلية ان عدد المعتقلين المدنيين بلغ ١٢٨ وسيخضعون للتحقيق ـ فيم التحقيق وهم لايواجهون تهما محددة؟؟ ـ وقال السيد مستشار امن الدولة ان سيد احمد خليفة اعتقل بسبب نشره حوارا مع السفاح نميرى وان هذا الحوار يهدد الديمقراطية ودعا القوى الموقعة على ميثاق الدفاع عن الديمقراطية الى «تحريك» الميثاق لقفل الطريق امام الانقلابيين وقال ان من ضمن مستلزمات تحريك الميثاق هو توضيح الاسباب الحقيقية للضائقة المعيشية وابراز ميزات الديمقراطية» .

استمرت حملات التشكيك فى صحة الانقلاب حتى اصبحت رأيا عاما لكن صحيفة السياسة التى يملكها السيد خالد فرح شقيق العميد «م» عبد الرحمن فرح رئيس جهاز الامن ورئيس جهاز امن حزب الامة نشرت يوم ٢٣ يونيو ١٩٨٩م بالبنط العريض معلومات جديدة عن المحاولة الانقلابية جاء فيها :ـ

«علمت السياسة ان بداية المحاولة كانت تقوم على نسف الجمعية التأسيسية واغتيال من بداخلها واغتيال «١٨» من قيادات واقطاب الاحزاب السياسية و«٢٦» من قادة التجمع النقابى وعدد من رؤساء الاتحادات النقابية و«١٠» من كبار القادة ورؤساء الافرع بالقوات المسلحة وعدد من رجال الصحافة والاعلام وتؤكد تحريات السياسة ان كافة المعتقلين المدنيين بتهمة تدبير المحاولة الانقلابية قد زاروا السفاح المخلوع نميرى بالقاهرة وكانوا على صلة دائمة به وقد تم توزيع المهام بين المدنيين الى مجموعات تهتم بالتحريض على النظام الديمقراطى وقياس الرأى العام وتوزيع المنشورات والاشرطة بصوت المخلوع ومجموعة للاتصال بالعسكريين الموالين للسفاح. وقد وضعت الاجهزة الامنية المختصة يدها على خرائط توضيحية للمواقع العكسرية وبعض الاسرار المتعلقة بالعتاد الحربى والقوى والافراد العاملين بكل وحدة عسكرية فى العاصمة والاقاليم.

كما شملت خطة الانقلابيين المجىء بالسفاح نميرى فى اليوم الثانى «لنجاح» الانقلاب الدموى لمخاطبة جماهير الشعب والتأكيد على عودة سلطة «مايو» وبقاء تحالف قوى الشعب العاملة ومن ثم اغتيال نميرى مباشرة وتشييعه الى الدار الاخرة بحجة انه «توفى» اثر نوبة قلبية من جراء «الفرح» بعودته ظافرا منتصرا لثورة مايو. بعد ذلك يتم تنصيب احد العسكريين رئيسا لمجلس قيادة الثورة وتضمنت خطة الانقلابيين كذلك القاء القبض على حكام الاقاليم وايداعهم السجون وفرض حظر التجول لمدة اسبوع وفى حالة وجود مستجدات يستمر الحظر لشهر كامل. وكان من ضمن الخطة توجيه نداء لجون قرنق قائد التمرد بالجنوب بالعودة والتفاوض او فصل الجنوب خلال مدة محددة من النداء.

وفى اوراق الانقلابيين تم تحديد دولة عربية كان يفترض ان تقدم مساعدات عاجلة للسودان دعما لحكومة الانقلاب وقد اكدت تحريات السياسة ان السلطات المصرية كانت على علم بزيارات الانقلابيين من المدنيين ولقاءاتهم بالسفاح المخلوع واجتماعاتهم باسوان جنوب مصر لوضع خططهم الانقلابية وقالت معلومات السياسة ان الانقلابيين من المدنيين قد سرت بينهم الشكوك لذلك اقاموا بينهم شبكة استخبارات حيث كانت الثقة مفقودة بين البعض مما ادى بالبعض لتسريب معلومات وكان الانقلابيون قد اقسموا بقسم الولاء لسلطة مايو وافادت تحريات السياسة ان التحقيق مع الانقلابيين من المدنين سينتهى منتصف الاسبوع المقبل فيما استمرت حملة الاستجوابات والاعتقالات امس ويجرى التحقيق حاليا مع «٢٦» معتقلا.».

اما صحيفة الراية فقد واصلت اتجاها كلسان حال الجبهة الاسلامية بجانب صحف الاتحاديين والشيوعيين بالتشكيك فى صحة الانقلاب وانه «فبركة» من حزب الامة جاء على صدر عددها يوم ٢٤/ ٦/ ١٩٨٩م الاتى: «مازالت الشكوك تظلل اعلان السلطة الحاكمة واجهزة امنها عن تدبير محاولة انقلاب اشترك فيها ضباط عسكريون ومدنيون لمصلحة النظام المايوى ولاعادة الرئيس السابق جعفر محمد نميرى ففى الوقت الذى لم تفرغ فيه الاستخبارات العسكرية من تقديم تقريرها بعد فان اجهزة الامن السياسية والتى يتولى امرها العميد «م» عبد الرحمن فرح تصر على حدوث المحاولة واتصلت الراية ببعض اسر المتهمين فى الانقلاب من العسكريين واكدت هذه الاسر ان المعلومات المتوفرة لديها تؤكد ان الامر مكايدات سياسية وتصفية حسابات وان المعتقلين من الضباط قد اكدوا لزوجاتهم واولادهم انهم على ثقة كاملة من البراءة التامة وانهم يرفضون المحاكمات السياسية والاعلامية وكانوا يتوقعون من قيادة القوات المسلحة ان تتدخل لايقافها ولكنها

لم تفعل ربما لان رئيس الوزراء شخصيا داس باقدامه على المبدأ القانونى المتعارف عليه «المتهم برىء حتى تثبت ادانته» واضافت اسر المعتقلين من الضباط وهى تتحدث للراية انها تحمل الى الرأى العام السودانى تساؤلات الضباط المعتقلين وهى لماذا سمح رئيس الوزراء لرئيس تحرير صحيفة «الوطن» باجراء الحوار مع النميرى وكيف خرج رئيس التحرير هذا الى مصر وفى البلاد وزارة للداخلية يتولى المسئولية فيها حزب الامة وعلى اعلى مستويات القيادة فيه ابن عم رئيس الوزراء مبارك الفاضل المهدى.

ولماذا كان الاعلان عن الانقلاب بعد اجراء الحوار الصحفى مع النميرى؟ ولماذا اخر رئيس الوزراء خطابه للجمعية التأسيسية من الاربعاء الى الاثنين وبعد نشر حلقات كاملة من الحوار؟ وقالت اسر المعتقلين ان لديها معلومات برفض الرأى العام داخل الجيش وخارجه لما تم فى حق ضباط قدموا للوطن كل شىء. اذ تردد ان الضباط فى سلاح المظلات يستنكرون اعتقال العميد يوسف جميل قائد كتيبتى المظلات بشمبات ونائبه العضو المسئول عن حماية القيادة العامة وقد لمس الفريق عبد الرحمن سعيد اثناء التنوير رفضا عنيفا لما تم من اعتقال ولما يتم من محاكمات سياسية واعلامية. وكشفت اسر المعتقلين من الضباط للراية ان لديها معلومات ومن مصادر عليا فى الحزب الاتحادى الديمقراطى تؤكد ان اعضاء الحزب الاتحادى الديمقراطى فى مجلس الوزراء قد رفضوا اتجاه اعلان المحاولة الانقلابية بحجة قوية تقول ان المعلومات والبينات غير كافية ولامقنعة. وان الاعلان قد تم وبصورة مستعجلة من حزب الامة وان زعيم الاتحادى الديمقراطى قد تلقى تنويرا عما تم مثله مثل اى مواطن سودانى بعد الاعلان عن الانقلاب. وتساءلت اسر المعتقلين من الضباط عن سفر القائد العام لشندى فى وقت قال فيه رئيس الوزراء ان هيئة القيادة كانت تعلم بالمحاولة الانقلابية وعن مغزى سفره فى هذه الايام الى الاقاليم وترك الامور لرئيس هيئة الاركان مهدى بابو نمر بدلا من البقاء فى الخرطوم والدفاع عن الضباط المعتقلين او على الاقل التدخل لمنع محاكمتهم اعلاميا وسياسيا».

اما صحيفة الاسبوع وفى نفس التاريخ ٦/٢٤ وتحت باب غير صالح للنشر نشرت الاتى: «تفيد تحرياتنا المؤكدة ان اجتماعات التنوير التى تمت فى مؤسسة حساسة «القوات المسلحة» خلال الايام الماضية قد شهدت انتقادات حادة وجهت لبعض قادة المؤسسة المعنية وتجاهل الحكومة لدعم المؤسسة اياها.».

من جانب اخر افادت تحرياتنا ان بعض العسكريين الذين تم اعتقالهم في المحاولة الانقلابية الفاشلة كانوا تحت الرصد من الاجهزة الأمنية المختصة خاصة بعد النقد الحاد الذي وجهوه للحكومة اثناء محاضرة القاها احد السفراء باكاديمية العلوم العسكرية قبل فترة قليلة من الاعلان عن اكتشاف المحاولة الانقلابية.»

اما مالم تستطع ان تنشره الاسبوع فان المصادر كشفته وتناقله الناس حينما واجه الضباط هيئة القيادة العامه بانهم ان لم تستلم القيادة السلطة فان الضباط سوف يستلمونها وان هيئة القيادة وعدتهم بالتروى وطلبت منهم الا يقدموا على خطوة كهذه دون استشارتهم بذعم الخوف على وحدة القوات المسلحة. كذلك فان اعتقال هذا العدد الكبير من العمداء ومن المظلات والمدرعات والمهندسين بالذات كانت نتيجة للوقفة الشجاعة التي وقفها ضباط تلك الاسلحة اثناء التنوير ودورهم البارز في صياغة المذكرة الشهيرة التي اقتصرت التوقيعات على رتب العميد وما فوق.

عادت صحيفة (الاسبوع) لتنشر يوم ٢٥/٦ نبأ اكتشاف اشتراك ضابط اخر في المحاولة الانقلابية ليرتفع عدد الضباط المعتقلين الى خمسة عشر . . ورد ذلك اثناء التحقيق ثم اعتقل الرجل.

على صدر صحيفة (السودانى) صرح السيد فاروق البرير رئيس الجمعية التأسيسية بان اى محاولة للتشكيك في المحاولة الانقلابية يعتبر خيانة عظمى. اما على عثمان محمد طه فقد دعا بالاسراع في التحقيق مع الضباط المعتقلين حتى تنجلى الحقائق ويتضح الحجم الحقيقى لما تم الكشف عنه ويطلق سراح الذين اخذوا بالشبهة . . جاء ذلك عقب عقده لقاءا تنويريا مع القائد العآم للقوات المسلحة.

يوم الاربعاء ٢٨ يونيو ١٩٨٩م كان العنوان الرئيسي لصحيفة (السودانى) «انذار ٧٢ ساعة من قيادة عسكرية لاعلان نتائج المحاولة الانقلابية» . واوضح الخبر في تفاصيله «اوضح مصدر سياسي ان سلطة عسكرية عليا قد اعطت لجان التحقيق مهلة ٧٢ ساعة للبت في المحاولة الانقلابية واجراء التحقيقات اللازمة حولها . . وذكرت مصادر السودانى ان الاتجاه قد تبلور في وسط القوات المسلحة الى ضرورة اعادة النظر في العلاقات بين السلطة السياسية والعسكرية واوضحت مصادر سياسية ان الاجتماعات التنويرية لوحدات القوات المسلحة قد خلصت الى نتائج مهمة للغاية وخطيرة . . وعلى الصعيد نفسه اوضحت مصادر «الشرق الاوسط» الصادره امس ان الضباط المعتقلين في المحاولة الانقلابية لم يعطوا اي اعترافات تؤكد وجود انقلاب بينما ادلى احد العمداء بمعلومات في هذا الصدد».

في نفس اليوم نشرت صحيفة الاسبوع وعلى صدر صفحتها الاولى كعنوان رئيسي «مصدر بالقوات المسلحة ينفى تقديم انذار من الجيش للحكومة» . . ثم تفصل الخبر قائلة «نفى مصدر مأذون بالقيادة العامه للقوات المسلحة ان يكون الجيش قد تقدم بانذار للحكومة بمحاكمة او اطلاق سراح الضباط المعتقلين في المحاولة الانقلابية الاخيره خلال ٧٢ ساعة كما نشرت احدى الصحف العربية امس (الشرق الاوسط).

على اثر ذلك تم اعتقال الاستاذ محجوب محمد الحسن عروه المدير العام ورئيس تحرير صحيفة (السودانى) ثم اطلق سراحه فيما بعد بتهمة نشر اخبار القوات المسلحة . . وهكذا يمكن ان يشدو عروه :-

امرتهم امرى بمنعرج اللوى . . فلم يستبينوا النصح الا ضحى الغد
وما انا الا من غزيه ان غوت غويت وان ترشد غزية ارشد

استمرت (السودانى) في استطلاع مصادرها العسكرية بالجيش لتنشر في اخر عدد صدر لها وهو العدد (٩١٩) بتاريخ الخميس ٢٩/٦/٨٩ وفي العنوان الرئيسي «مصدر عسكرى رأى عام بالجيش يطالب بعدم محاكمة المتهمين في الانقلاب» ثم تفصل الصحيفة الخبر قائلة :-

«كشف مصدر عسكرى (للسودانى) ان التحقيقات التي بدأت مع الضباط الموقوفين بسبب المحاولة الانقلابية لم يدلوا بمعلومات عن المحاولة وقال: (ان عدم وحود جندى ضمن المعتقلين امر شاذ. وذكر المصدر ان رأيا عاما انعقد عليه الاجماع وسط القوات المسلحة ينادى بعدم محاكمة الضباط المتهمين عسكريا وطالبوا بضرورة اطلاق سراحهم فورا. واشار الى ان الضباط الموقوفين ليست عليهم حراسات مشددة. كما ان زيارات الاهل والاقارب تتم بصورة عاديه ومتواصلة».

في يوم الجمعه ٣٠ يونيو كانت المطابع قد طبعت بعض الصحف وفي صحيفة الاسبوع العدد رقم (٩٣٣) والاخير جاء الاتى:-

«علمت الاسبوع ان الاجهزة الامنيه قد ضبطت امس منشورات مذيله بما يسمى الضباط الاحرار وتتضمن هجوما عنيفا على الساده الصادق المهدى رئيس الوزراء ومبارك المهدى وزير الداخليه وعبدالرحمن فرح مستشار الامن القومى. واستبعدت مصارد امنيه رفيعه بالامن الداخلى ان تكون هذه المنشورات صادرة من تنظيم للضباط وقالت مصادرنا انه لايعقل ان تكون المنشورات صادره من تنظيم لايملك حتى ماكينة طباعة حيث ان المنشورات مكتوبة بخط اليد وتم توزيعها بعد تصويرها بماكينة تصوير. كما ان المنشورات يشتم منها رائحة العمل الحزبى لانها تضمنت هجوما على الاشخاص وليس الوضع القائم .. من جانب اخر اوضح مصدر امني للاسبوع انه قد تم تجديد فترة الاعتقال التحفظي للمعتقلين المايويين لمدة شهر تحت لائحة الطواريء.»

وفي مكان اخر سجلت (الاسبوع) اخر ليلة سياسية لزعيم حزب كبير في العهد السابق. تلك كانت محاضرة القاها الدكتور الترابي زعيم الجبهة الاسلامية في معهد الكليات التكنولوجية قال فيها:-

«ان الهدف الاسلامي المنشود لايمكن ان يتمكن الا عبر الجهاد مشيرا الى انه يمكن بالجهاد بناء قاعدة لوحده اهل السودان لايشذ عنها الا عملاء الغرب .. ثم قال: ان طرح الجبهة للجهاد لمقابلة الاوضاع في كافة المجالات والتي لايمكن معالجتها باسقاط الحكومة او اجراء الانتخابات او اسقاط الديمقراطية بانقلاب عسكرى .. لان وجود السودان واستقراره اصبح في خطر مما يستدعى قيام ثورة كاملة وبغير ذلك لن نستطيع ان نرتق الفتق او ان نعمل على التئام الجرح لان الوجود الوطنى نفسه مهدد بالاطاحة .. قال ان التحرك الانقلابي المزعوم اتفه مما زعم.

داخل هيئة القيادة كانت مواقف الاعضاء تتفاوت .. فالفريق اول فتحى احمد على كان وفيا لقرار الصادق المهدى وعبد الماجد حامد خليل ترفيعه من رتبة اللواء الى رتبة الفريق اول وتعيينه قائدا عاما للجيش السودانى قافزين به فوق الاقدميه العسكرية ومواصفات اخرى. فبعد ان كان يشغل منصب قائد سلاح البحرية الصغير جدا فجأة تسنم سده القيادة العامة للجيش. لذلك كان ينطلق في حركته وارائه تلك الايام من هذا المنطلق. اما الفريق مهدى بابو نمر والفريق تاور السنوسي فقد كانا لايفرطان في الصادق المهدى وحزب الامه ولايخفيان ولاءهما له. هذا اذا علمنا ان الصادق ازاح له الفريق اول تاج الدين عبدالله فضل نائب رئيس المجلس العسكرى الانتقالى وقائد عام الجيش في اول حكومة منتخبة بعد الانتفاضة ورجل الانتفاضة القوى في اوساط الجيش. ازيح هو وهيئة قيادته، كما ازيح الفريق اول فوزى احمد الفاضل من ذات المنصب هو وهيئة قيادته هكذا خليت الساحة (الاقدميه) لظهور مهدى بابو نمر ليكون رئيسا لهية الاركان وتاور السنوسي نائبا له. اما الفريق عبدالرحمن سعيد نائب رئيس هيئة الاركان عمليات فقد كان الرجل هو الذي ورد اسمه ضمن انقلاب ١٨ يونيو ١٩٨٩م او ما سمى بالمحاولة الانقلابية.

الفريق عبدالرحمن سعيد كان هو الضابط الذي انتحر امامه الجندى السودانى الذي استفزه حديث الفريق عبدالرحمن عن مطالبة الجنود بالعتاد وشكواهم من نقص المؤن والعتاد. لذلك قيل انه وعندما اصيب الجنود امامه بحالة من الهستريا عندما واجههم وطالبهم بان يكونوا شجعانا

ويتركوا المطالب الكثيره ويبذلوا في سخاء . . بعد الحادث ركب طائرته الحربية وعاد فورا وفي الليل ـ رغما عن ان السفر في الليل كان ممنوعا ـ عاد الرجل وفي نفسه فكرة قلب نظام السلطة او احداث تغيير . . هنا في الخرطوم كانت مهمته سهلة . . فقد وجد ان كثيرا من الضباط موافقون على اتخاذ موقف ما مما يحدث في السودان وفشل الاحزاب في ادارة السلطة . . لذلك خلقت بعض اتصالات اجواء لحركة عسكرية وجو سادته اشاعات هامة عن انقلاب وشيك.

ثم كانت مذكرة القوات المسلحة، لكن في بداية شهر يونيو لاحظ ان تقارير الاستخبارات العسكرية اشارت الى وجود تحركات قدروها بثلاثة اتجاهات، اتجاه يساري عربى، اتجاه يدافع عن دولة كبرى، اتجاه مايوى، لم تكن هناك معلومات كافية، لكن في يوم من الايام وبينما كان عدد من هيئة القيادة حضور، جاء اللواء صلاح الدين مصطفى قائد الاستخبارات العسكرية يحمل خبرا عن تحرك يقوده / **العميد احمد فضل الله** ، وهو تحرك يهدف لاعادة الرئيس السابق نميرى للسلطة، وان الاستخبارات لديها قائمة بالمعتقلين، هنا اشار الفريق عبدالرحمن سعيد بان هؤلاء لم يتحركوا حتى تكون لدى الاستخبارات معلومات اكيده تمكن من اعتقالهم.

بعد ذلك جاء العميد احمد فضل الله الى مكتب الفريق عبدالرحمن سعيد متظلما من ان ستة من زملائه رشحوا لدراسات في مصر والعراق، اربعة منهم العميد عمرحسن احمد البشير رشحوا لمصر واثنين للعراق، وكيف لم يرشح هو؟ لكن الفريق عبدالرحمن سعيد اوضح له ان هؤلاء اقدم منه لذلك سبقوه في الترشيح فاقتنع. ثم نصحه بان يبعد نفسه من المشاكل.

كان اللواء صلاح مصطفى قائد الاستخبارات العسكرية قد فجر قنبلة عندما اتهم الفريق عبدالرحمن سعيد بانه كان على رأس المتآمرين لاعادة المشير جعفر نميرى للسلطة لكن الفريق سعيد اوضح له انه عندما يقوم بالانقلاب فلا يعقل ان يسلم السلطة لنميرى لمجرد ان يكون هو ـ عبدالرحمن سعيد ـ قائدا عاما للجيش كما اشار اللواء صلاح.

اما التأكيدات التى ذكرها الصادق المهدى في مؤتمره الصحفى عقب مذكرة القوات المسلحة والتي طلبها من القوات المسلحة التزاما بعدم التدخل في السياسة اضافة لطلبه من النقابات بوقف الاضرابات، فقد جاءت تلك التأكيدات من الفريق مهدى بابو نمر والفريق تاور السنوسي . . اما الفريق محمد زين العابدين نائب رئيس هيئة الاركان الرابع فقد كان عائما. هكذا فان التدبير لانقلاب عسكرى كان وشيكا واكثر من جهة منها هيئة القيادة ومنها مجموعة العميد احمد فضل الله الذى اتضح موقفه اكثر عندما قامت ثورة الانقاذ الوطنى وفي ساعاتها الاوى وقبل اذاعة البيان الاول تصدى لهم العميد احمد فضل الله وقال يجب الا نذيع البيان الاول قبل مجيء نميرى ظانا ان هذه الثورة مايوية فاكد هذا صحة حركة ١٨ يونيو.

الفصل الثانى

احداث ثورة الانقاذ الوطنى

تنظيم ضباط ثورة الانقاذ الوطنى:

المعلومات المتاحة عن هذا التنظيم شحيحة جدا. لكن ما تم تسربه حتى الان يشير الى ان هذا التنظيم نشأ بشكل منظم في اخريات عهد الرئيس السابق نميرى وبالتحديد في عام ١٩٨٤م. كان هدف التنظيم الاطاحة بالنظام السابق وقد تكون من بقايا تنظيمات سابقة او منفعلة بحركة الشباط الـ(٢٢) الذى كان على رأسهم عبدالماجد حامد خليل واخرين.

كما ان بعض اعضائه التقوا في مصر وفي ابوظبي عندما كانوا منتدبين للعمل هناك وربما هذا ايضا انعكس على اختيار بعض الوزراء الذين جاءوا من ابوظبي. وتقول الاستقصاءات ان التنظيم اوسع مما ظهر به وقد اتخذ اسلوب تنظيم ضباط ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢م بل انه في هيكله يشبه ذلك التنظيم والذى يعتبر قدوة لهم حتى في توجهاته القومية والوطنية.

تم تقسيم التنظيم الى عدة لجان للبحث عن وسائل ممارسة السلطة ما بعد الاستيلاء عليها، فقد كانت المجموعة ترى ان الاستيلاء على السلطة امر سهل جدا بالنسبة لمجموعتهم لكن نضوج الظروف الموضوعية والاستعداد لما بعد الاستيلاء على السلطة هو المحك الحقيقي، لذلك تم تدبير الامر باعداد برامج ودراسات متخصصة في عدة شئون هى الشئون السياسية، مشكلة الجنوب، الشئون الاقتصادية كما اعدت دراسات لبحث تطوير ودعم الجيش.

لعب التنظيم دورا بارزا ايام انتفاضة ابريل وكان هو الذى نظم عملية الضغط على كبار قادة الجيش كي يستولى على السلطة بل هدد بعضهم بالاستيلاء على السلطة ان لم يقم بذلك كبار ضباط القيادة، وفي مذكرة الجيش الشهيرة كان لهم دور فعال حيث ان اغلبهم من العمداء والعقداء.

ركز التنظيم على ضم صغار الضباط وضباط الصف والجنود ولعل حجم القوة التي شاركت في عمليات الاعتقال كان كبيرا بالمقارنة مع القوة التي نفذت انقلابات نميرى وهاشم العطا وحسن حسين مثلا، كما ان ثمة شيء جديد في تاريخ الانقلابات جاء به هذا التنظيم وهو انتشار مؤيديه واعوانه في كافة الاسلحة لذلك كان مجرد اعلان اسم قائد الحركة او عدد من المشاركين لبعض الضباط والصف والجنود، كان كافيا لتأييد الحركة والاشتراك الفعلى فيها بتأمين كل افراد سلاح لسلاحهم بل ان بعض المحاولات لضرب الحركة وحدث رد فعل معاكس تلقائي.

التوقيت :

اختار التنظيم لهذه الحركة وقتا مناسبا كانت فيه البلاد قد وصلت لحافة الهاوية وهذا شيء احسه كل الناس حتى قادة الاحزاب نفسها، كما ان داخل الجيش كان الانقلاب العسكرى مسألة وقت ليس الا. وكانت الروح المعنوية للجيش قد وصلت الحضيض بسبب تهافت الاحزاب على الاستسلام لحركة قرنق ولسقوط كثير من حاميات الجنوب واستشهاد كثيرين من زملائهم. هذا في ظل تدخل (ملكى) في شئون الجيش.

لقد واجه الجنود والصف والضباط قادتهم حتى بنية الانقلاب علنا. وان كانت مجرد انفعالات لكن هذه المجموعة بحسها العسكرى القوى استطاعت ان تختار التوقيت المناسب لانها كانت حركة ناضجة.

الجديد في الحركة والخطة:

استفاد التنظيم من كثرة عدد المنضوين تحته والمتعاطفين معه في اتباع ادب عسكرى جديد في الانقلابات وهو تواجد اعداد كبيره من المؤيدين والمنتظمين والانقلابيين داخل الخدمة العسكرية ليلة الحركة. ولعل ذلك مقتبس من الحركات الانقلابية السابقة ففي حركة حسن حسين كان الرائد محمد محمود التوم وعدد لايقل عن ٧٥ ضابط صف وجندى في الخدمة ليلة الحركة. وفي انقلاب نميرى كان الرائد مأمون عوض ابوزيد الضابط العظيم في سلاح الاستخبارات العسكرية. وكان المقدم محجوب ابراهيم طلقه داخل القيادة ضابطا عظيما او مناوب لكركون الحراسة داخل القيادة العامه، بينما وصل المقدم بابكر النور سوار الذهب في الساعات الاولى من الصباح للقيادة. اما في انقلاب هاشم العطا سنة ١٩٧١م فقد كان لدور رقيب اول في حراسة الاذاعة دوره في تأمين اقتحام القوة المكلفة باحتلال الاذاعه جهارا نهارا، كما كان لوجود عدد من الجنود والضباط في حراسة منزل نميرى/استبدال حرس نميرى بمشاركين في حركة هاشم العطا دور اعتقاله. وكذلك فان تعيين المقدم عثمان حاج حسين ابو شيبه قائدا عاما للحرس الجمهورى وهكذا فان حركة ٢٩ يونيو ١٩٨٩م استفادت من هذا التكتيك ووضعت عدد من اعضائها في كل سلاح وكل موقع مهم وبمجرد حضور القوة المتحركة وابلاغ الموقع او السلاح بالخبر ينفجر المشاركين والمعاطفين والانقلابيين والمحبطين وحتى المغبونين على التدخل الملكي في الجيش .. الخ. هاتفين تأييدا للحركة .. لذلك فقد كانت حركة ٢٩ يونيو ١٩٨٩م حركة اجماع عسكرى ساعدها على ذلك تلك الروح بالغبن والحنق التي سادت الجيش عقب اعتقال الضباط العمداء الخمسة عشر يوم ١٨ يونيو قبل التحرك باسبوع. فقد كان حدوث الانقلاب امر وقت فقط وكان الحديث عنه لايشكل تهمة فقد انكسر الحاجز النفسي داخل القوات المسلحة عند الحديث عن الانقلاب وسادت روح الانقلاب.

تأجيل الحركة :

من المعروف ان الحركة التي حدثت في ٢٩/ ٦/ ١٩٨٩م كان مقررا لها يوم ٢٢ يونيو ١٩٨٩م اي قبل اسبوع من قيام ثورة الانقاذ الوطنى، وقد تم التأجيل بناء على تقييم الموقف الذي كان قد سادته اجواء الاستعداد العسكرى .. ١٠٠٪ لوأد اي حركة من قبل المتهمين بالاشتراك في حركة ١٨ يونيو حركة العميد صلاح الضوى والعميد الزبير محمد صالح .. في هذا الاطار قام التنظيم بالضغط الشديد على هيئة القيادة لاعلان عدم صحة تحرك المتهمين في حركة المايويين ١٨ يونيو .. ادى هذا الضغط داخل التنويرات العسكرية التي تجرى بالوحدات والافرع والاسلحة الى تهيئة

الاجواء للحركة والى تخفيض حالة الاستعداد داخل الجيش.

لذلك اجل التحرك حتى ٢٩ يونيو حيث نضجت الظروف داخل الخدمة العسكرية اليومية. كذلك كان لوجود قائد الحركة عميد أ.ح عمر حسن احمد البشير لاعلان البيان الاول مهما فالعميد عمر حسن وهذا اسمه المعروف في القوات المسلحة واحد من الضباط الممتازين بسمعتهم العسكرية وبادائهم وتاريخهم النظيف. كما ان مطاردة القيادة العليا لحركته وابعاده المستمر خارج السودان او الى مناطق العمليات وما كان ينسج حوله كضابط شجاع في آرائة الصريحة عن الفساد داخل هيئات القيادة السابقة وفي اللقاءات التنويرية، ثم قيادته لبعض المعارك الهامه والتى ابلى فيها هو وجنوده وضباطه بلاءً حسنا كمعركة ميوم، كل هذا كان ضروريا لاعطاء الحركة الدفعة القوية (كما يقول منظرو الاقتصاد) حتى تسير عجلات الحركة في مسارها الى غاياتها.

كان العميد عمر حسن في منطقة غرب النوير التى رئاستها في كادقلى.. في يوم ٢٠ يونيو خرج متخفيا من كادقلى في طريقه للخرطوم بطريق لا يؤدى الى الابيض او مناطق عسكرية قد تشكك فى تحركه وهو مشهور في هذا الجانب ما فيه الكفايه، لكنه علم باتصاله بمجموعته في الخرطوم ان بعض اصدقائه والمشاركين في التنظيم تم اعتقالهم في حركة ١٨ يونيو ثم اتصل بمنطقته العسكرية في غرب النوير مرة اخرى ليخبروه بان برقية وصلت ترجو منه ان يحضر الى الخرطوم كي يجهز نفسه للسفر في بعثة دراسية للقاهرة.. وقبل ان يصل كانت اوراقه الخاصة للسفر جاهزة وحجزه بالطائرة يوم السبت ١ يوليو ١٩٨٩م عندما وصل الخرطوم طاف على زملائه قبل الحركة باسبوع يودعهم حيث اقيم له حفل وداع في قرية الدرادر بالنيل الابيض والكلاكله القلعه وذلك من ضباط وجنود منطقة ميوم ومعركة ميوم.. كانت فرصة استدعائه للخرطوم بحجة السفر الى مصر اكبر غطاء استخدمه العميد عمر حسن للقاء اعضاء التنظيم لوضع اللمسات الاخيره وخطة التحرك. كما مكنته من زيارة عدد كبير من الضباط ورفقاء السلاح والمعارف والوحدات والاسلحة حتى اذا ما اذيع البيان الاول بانه من العميد عمر حسن كان ذلك كافيا لوضع بعض المداعابات والاتهامات وعلامات الاستفهام التي تركتها حركته في اوساط المواقع العسكرية، موضع اليقين بل اعطت مدلولها ومفعولها لدعم الحركة والاستجابة الفورية لتأييدها بمجرد سماع اسم العميد عمر حسن. اي ان جولة العميد عمر البشير كانت كمفتاحية لنجاح الحركة.

دور ضباط حركة يونيو في ابريل ومابعدها:

قليلون هم الذين يعلمون بدور تنظيم ثورة الانقاذ الوطنى في ثورة ابريل ١٩٨٥م وكيف دفعوا كبار قادة الجيش للانحياز للشعب وكيف اثروا في الاحداث من بعد، وقد سجل التاريخ بعد استرجاع الناس للاحداث تواجد العميد عمر حسن قائد الثورة في الصفوف الاماميه لحركة المفاوضات بين ضباط الجيش والتجمع الوطنى ابان انتفاضة ابريل ١٩٨٥م، اما في كواليس الاحداث فقد شهدت الساحة تحركات جميع ضباط ثورة الانقاذ الوطنى المتواجدين في العاصمة او في اجازاتهم، وذلك لتشكيل مجموعة ضغط على كبار الضباط لاستلام السلطة، حتى قامت ثورة ابريل.

اسباب ودوافع ثورة الانقاذ الوطنى
(دراسة تطبيقية وتحليلية مقارنة)

على صدر كتابنا (الانقلابات العسكرية فى السودان) الذى صدر قبل اكثر من عام وعلى صـ ٣ ومابعدها قلت ان هناك مؤشرات قبل قراءة الكتاب. جاء نصها يقول :ـ

(ربما اكون وقد فرغت لتوى من رصد ادق تفاصيل تلك الحركات الانقلابية التى عاشها وطنى العظيم السودان منذ استقلاله وحتى تجربته الديمقراطية الاخيرة، اجد نفسى ملزما بإشراك القارىء فى استخلاص دروس وعبر من تلك الاحداث. لقد لعبت عوامل كثيرة فى تحديد ساعة التحرك الانقلابى وهى مزيج من نقطة التفاقم القمية للموقف السياسى ونقطة تكريس العوامل الفنية العسكرية وتوفرها لحدوث تحرك ناجح وهو مفهوم عسكرى يعنى تقدير الموقف واتخاذ قرار بحجم معركة، واهم تلك العوامل.

ثم سردت بعض العوامل التى لاحظت توافرها بشكل ايجابى عند تنفيذ كل حركة. وهانحن وبعد عام كامل نأتى لندرس تطبيق تلك العوامل على حركة ثورة الانقاذ الوطنى. فتحت عنوان :

(«أ» عوامل عسكرية :ـ)

([١] تواجد العدد الكافى من المشاركين فى الحركة داخل خدمة القوات المسلحة فى ساعة الصفر بالنسبة للجنود وضباط الصف.

[٢] تواجد عدد من الضباط العظام (فى الخدمة) فى ساعة الصفر وتحت امرتهم عدد كافى من القوة لبداية التحرك وصرف الاوامر للتسليح.

[٣] التنوير: وهو ادب عسكرى يجرى لاى قوة على وشك الدخول فى العمليات الحربية والميدانية. وبالتالى فإنه من اهم العوامل المعنوية لانجاح التحرك. وفى مثل هذه العمليات ـ الانقلاب ـ هى مهمة لان قوة التنفيذ لايشترط ان تكون كلها متآمرة من قبل للتحرك بل ان طبيعة الضبط والربط فى القوات المسلحة يتيح للقائد الاعلى تحريك اى قوة بالاوامر. وهو عامل كافى للحركة لكنه يجب ان يكون مقنعا بالنسبة للقوة وذلك من خلال التنوير والا فإنه يؤثر سلبا على التحرك (عامل معنوى).

[٤] تعتمد اى حركة على السلاح وهو نوعين. القوات المدرعة والمشاه. وكلما توفرت قوة مدرعة اكبر كلما نجح التحرك فى السيطرة على الاماكن الاستراتيجية. وذلك لكثافة نيران المدرعات وللحماية التى تتيحها المدرعات للجنود. كما لاننسى العامل المعنوى للمدرعات.

[٥] اشتراك اكبر عدد من الاسلحة المتنوعة داخل القوات المسلحة. فالجيش رغم وحدته المتماسكة لكن التنافس بين الوحدات والاسلحة امر فطرى. وبالتالى فإن اشتراك رمزى تضامنى مثلا بين المدرعات والمشاه والمظلات والطيران الى حد ما، امر يضفى على التحرك بعدا قوميا تضامنيا جاذبا للتعاطف الشامل للجيش.

[٦] القيادة المعلنة للحركه. ان اسم القيادة المعلنة للحركة من اقوى العوامل داخل الجيش والتى تجلب التأييد او تؤدى لمقاومة التحرك. ويشمل ذلك سمعة القائد العسكرية، رتبته، توجهه السياسى. وفى بعض الاحيان تلعب عوامل ثانوية مثل القبلية والعنصرية وسلاح القائد دورا فى قبول او رفض القيادة.

[٧] الدعم الخارجى من القيادات الخارجية العسكرية. فورود برقيات التأييد من قيادتين على الاقل من القيادات الاقليمية كافى جدا لتقاطر برقيات التأييد للحركة، ولو بدافع الضبط والربط والادب العسكرى المحض.)

هذا ماقلناه تحت عنوان العوامل العسكرية. وبعد جمعنا للمعلومات عن حركة ٢٩ يونيو ١٩٨٩م. فقد نفذ المشاركون فيها كل هذه البنود وراعوها عند تحركهم وذلك كالاتى :-

[١] تواجد عدد ضخم من الجنود وضباط الصف عند التنفيذ ويقدر عددهم بالمئات.

[٢] تواجد عدد لايقل عن ثلاثة او يزيد بكثير داخل الوحدات والاسلحة والمواقع المختلفة من الضباط. بينهم ستة ضابط عظيم تلك الليلة. كما لوحظ اشتراك كثيرين تقاطروا بعد اذاعة البيان وفى الساعات الاولى.

[٣] كانت مهمة التنوير اسهل مما ظن المكلفون بها فى كل موقع. فقد كانت استجابة الجنود وضباط الصف والضباط اكبر مما كان مقدرا ومتوقعا. بل انه وفى احد المواقع بمجرد اعلان الخبر دون ذكر التفاصيل انفجر الجنود والضباط يهتفون وكأنهم ينتظرون الخبر يخرج مكتوبا ولو فى قسمات الوجه او خلجات العيون، شاحذين حاستهم السادسة لاشتمامه، او لمسه او ذوقه، او رؤيته، او سمعه..

[٤] توفرت للحركة قوة من الدبابات والعربات المدرعة بدرجة واسعة حيث اشترك سلاح المدرعات بفعالية. كما ان قوة من مشاة المظلات وسلاح المهندسين سارعت بتأمين كثير من النقاط الاستراتيجية. واذا كان قد بدأ بعدة مئات من الجنود وعشرات الضباط فإنه بعد ساعتين فقط وصل عدد المشاركين لعدة الوف حيث سيطر كل مشاة سلاح او وحدة على موقعهم وامنوه وشكلوا مع بعض افراد وضباط الوحدات الاخرى ذات الفائض مجموعات من فصائل الحراسة والتأمين واعتقال بعض المطلوبين للثورة.

[٥] اشترك فى تنفيذ العملية فعليا مجموعات من مختلف الاسلحة حتى القوات البحرية والجوية شاركت فى التحرك ولم يكن بروز بعض الاسلحة كالمهندسين والمظلات والمدرعات وقيادة الخرطوم المركزية الا نتيجة لكثافة تواجد تلك الاسلحة ساعة التنفيذ ولثقل هذه الاسلحة من حيث العدد فى القوات المسلحة السودانية. فسلاح مثل سلاح الاسلحة او السلاح الطبى وحامية جبل اولياء ومدرسة المشاه بكررى وسلاح النقل. الخ اوكلت لها مهام مختلفة فى عملية التنفيذ تلائم فى بعض الاحيان طبيعتها.

[٦] كان لاسم العميد أ.ح عمر حسن وهذا هو اسمه المشهور به داخل الجيش اثر كبير فى تجاوب البعض مع الحركة. فقد كان للرجل ماضى ممتاز من حيث البلاء خاصة فى الجنوب ومناطق الشدة وذلك على مدى الايام القريبة وآخرها معركة ميوم ومعارك كادقلى ضد هجمات يوسف كوه الاخيرة. وسمعة الضابط فى الجيش تنتشر كما تنتشر سمعة الطالب فى المدارس حيث تتيح حرارة الالتحام اليومى احتكاكا يسطر حركة كل فرد فى المجموعة وامجاده وسقطاته. كما ان اختيار قائد الحركة من بين مجموعة العمداء وهم الذين وقفوا وراء مذكرة القوات المسلحة الشهيرة والتى جمعت كلمة الجيش كله، جعل الحركة اكثر قبولا. وانها امتداد طبيعى لحركة المذكرة وبالتالى حركة اجماع القوات المسلحة السودانية. يقرأ هذا جيدا مع تشكيل مجلس قيادة الثورة من سبعة عمداء وستة عقداء ومقدم ورائد يمثلون كافة الاسلحة والوحدات. ثم نبتعد قليلا فنجد ان عددا كبيرا من

العمداء والعقداء والمقدمين والرواد تولوا مناصب فى الثورة على درجة كبيرة من الاهمية. وهذا مايشكل شبه اجماع الجيش كله. هذا اذا علمنا ان طبيعة سن وخبرات الرتب اقل من رائد يجيء دورها فى كل الحركات فى مستقبل دعم الحركة وتوفير رصيد احتياطى بمرور الايام يتقلد دوره الريادى والقيادى.

كما ان عوامل وسطيه منطقة القيادة وقبيلته (ود بانقا ـ الجعليين) يعطيها الوضع المطلوب. ثم يأتى تصنيف بقية القيادات لتشمل كل انحاء السودان وقبائله. ولاول مرة يدخل مجلس قيادة ثورة وانقلاب عسكرى عدد من الضباط ابناء الاقاليم الجنوبية. فهل هناك توفر لعوامل الدعم والتأييد والاجماع على القيادة المعلنة اكبر من هذا؟

[٧] دعم القيادات والوحدات الخارجية فى مختلف انحاء العاصمة والاقاليم جاء بعد مرور عدة ساعات على الحركة بل ان بعض القيادات فى العاصمة جاء اعلان تأييدها بعد ساعة من البيان الاول. وجاء دعم وتأييد الاقاليم بسرعة كبيرة مقارنة مع مايحدث فى الحركات السابقة. ادى هذا الى ان يلاحظ المراقبون انه ربما كانت هناك وحدات خارجية مشاركة فى الحركة وكانت على اهبة الاستعداد وعلى علم بالحركة وجاهزة للتحرك فى اى لحظة.

ثم تحدثنا فى كتابنا (الانقلابات العسكرية فى السودان) صـ ٤ تحت عنوان («ب» العوامل السياسية) وقلنا:ـ

([١] التأكد من تفاقم الموقف السياسى للدرجة التى تجعل التغيير العسكرى مقبولا من قبل المدنيين. ويشمل التردى الاتى:ـ

«أ» غلاء طاحن وتضخم اقتصادى منفلت وجامح بحيث ان كل زيادة فى المرتبات تبتلعها زيادة فى الاسعار.

«ب» فساد سياسى من قبل السلطة الشرعية وقيادتها تسود فيه مظاهر عدم المبالاة والجرأة على اصوات الاصلاح وكشف الفساد. مع حركة تهريب الاموال للخارج.

«ج» انفراط عقد الامن القومى بحيث يصبح الوطن مستباحا من قبل القوى الخارجية ولاحرمة لحدوده او مقدساته.

«د» انفراط عقد الامن الداخلى والفوضى بحيث يستشرى النهب والتعدى على المال العام والخاص وعلى الاعراض والانفس.

«هـ» التعدى على دستور البلاد حيث تعتبر القوات المسلحة هى المناط بها حماية البلاد برا وبحرا وجوا وصيانة الدستور وحمايته.

«و» اى مظاهر تردى اخرى كافية لتغويض الشرعية الدستورية بدرجة تتطلب ابدالها بالشرعية الثورية والعرفية.

[٢] وجود قوى شعبية وجماهيرية عريضه ذات مصلحه فى التغيير ومستعدة لتأييد التحرك العسكرى كبديل للديمقراطية المفتوحة وهذه الجماهير توجد فى شكلين:ـ

«أ» شكل منظم، وهو حزب او جبهة، او جماعة او حركة سياسية ذات برنامج واطر تنظيمية معروفة تكون بجماهيرها المؤثرة قادرة على اعطاء التحرك العسكرى بعدا شعبيا وتنظيميا، واطروحات بديله للنظام المقلوب تنال رضاء الجماهير العريضة.

«ب» شكل غير منظم وعفوى يجب قياسه من خلال معايير قياس الرأى العام التى تجريها وسائل الاتصال.

[٣] حالة هدم واضح لواحدة من مؤسسات النظام القائم.)

هكذا فإن تحليل ودراسة ومقارنة العوامل السياسية السابقة مع ماكان يجرى قبل قيام حركة ٢٩ يونيو ١٩٨٩م لايحتاج منا الى اعادة اشارة. الا اننا وللتاريخ وللاجيال نسجل امام كل رقم ذكرناه بعض المعلومات لعلها تفيد الذكرى:-

[١] «أ» بلغ التضخم الاقتصادى فى السودان حدا جعل سعر الجنيه السودانى يقفز من اربعة جنيهات مقابل الدولار عام ١٩٨٦م الى سعر (٢٤) اربعة وعشرون جنيها للدولار. اى ستة اضعاف اى ٦٠٠٪. وبلغت الندرة بالسلع ان التاجر لا يعطى فاتورة مبدئية لاى سلعة لاكثر من اسبوع لانه يتوقع زيادة فى سعرها فى ظرف هذا الاسبوع. كما ان المرتبات زيدت فى هذه الثلاث سنوات بمعدل ٣٠٠٪ ولم تغطى فرق الاسعار.

«ب» الفساد السياسى وصل القمة:- نهبت فيه كل اموال الاغاثة والمعونات الاجنبية. وتم بيع وشراء الساسة والاحزاب بل ان الاحزاب الجنوبية كانت (كالكيك) خاضعة لسكين الاموال من قبل الاحزاب الشمالية وكان التصويت فى الجمعية التأسيسية يتم بأن يرفع البعض اصبعه مع هذه الكتلة او تلك وطرف الشيك المعتمد فى يده الاخرى. وكان هناك من يتولون المناصب الهامة وذلك بعد ان يمضوا على استقالتهم (على بياض) حتى اذا ماخالفوا اوامر السيد فى الفساد السياسى والاقتصادى اخرجت لهم الاستقالة من المنصب وكانت الصحف تنشر بالبنط العريض فساد مجلس رأس الدولة والوزراء وزعماء الاحزاب والجمعية التأسيسية ولا احد يرد عليها. ومن بقى فى نفسه شىء من الحيـاء لجأ الى المادة (٤٣٥) إشانة السمعة والكذب الضار. ثم يخرج رئيس التحرير الصحيفة بضمان خطاب صغير من صحيفته ثم لا احد يسمع عما حدث. وفى الشهور الثلاثة الاخيرة قبل قيام ثورة الانقاذ الوطنى بلغت جرأة الفساد ان عصابات التهريب يدعمها مدير مؤسسة كبرى فى مجال الطيران مع طاقمه المفضل فى الجمارك والامن والشرطة. وبلغت بالمهربين للاموال والمخدرات بالخارج ان تنزل الطائرات فى مطار الخرطوم وتقلع ولا احد يعرف هويتها وهذا ماكشفته نقابة الجمارك فى اواخر ايام الحكم المندحر.

«ج» انفرط عقد الامن القومى. فالمنظمات الاجنبية وقوى التجسس وجمع المعلومات اخذت من السودان كل ماتريده من خرط واحصاءات وصور عبر منظمات الاغاثة والدعم. وادخل السلاح تحت مختلف المسميـات. وادخلت احـدث وسـائـل التجسس السـودان واقيمت مراكـز فنيـه وتكنولوجية تحت سمع وبصر المسئولين. اما الحدود السودانية فقد اغلقت كينيا وزائير وافريقيا الوسطى وتشاد واثيوبيا حدودها معنا ولم يبق لنا الا حدود مصر وليبيا. واصبحت جيوش تشاد واثيوبيا وكينيا ويوغندا تتوغل داخل حدودنا تطارد المنظمات المعارضة لها دون ان تجد من يسجل وجودها ويقدم لها (الكرم السودانى).

«د» دارفور اصبحت نهبا للاحزاب فحزب الامة يقدم السلاح والدعم المادى والمعنوى للعرب. والاتحادى الديمقراطى يقدم السلاح والدعم المادى والمعنوى للفور وكل يوم يسقط عشرات القتلى فى الجانبين وتدمر وتحرق القرى وتباد الثروة الحيوانية والزراعية. ويمثل بالجثث وتنتهك العروض.

كما اصبح النـاس فى العاصمة والمدن غير آمنين من لصوص الليل وزوار الفجر المسلحين بالمسدسات والرشاشات والسيخ والعصى والسلاح الابيض. واصبح من المألوف فى العاصمة ان تتهجم قوة من المواطنين على رجل الشرطة لمجرد انه قال انه يرفض ان يشترى سجارة بأكثر من سعرها المضاعف. وتكفى منك نظرة لاحد المواطنين او (عفصه) فى حافلة عامة كى تنهال عليك لكمات اكثر من يد ومن اكثر من جهة.

«هـ» لم يعد التردى خاضعا لمقاييس فقطاعات البنية الاساسية انهارت تماما فمثال: قطاع النقل: انهارت شركـة الخطوط الجوية السودانية وخرجت من الخدمة معظم طائراتها ومن بقى منها غير صالح للعمل. الخطوط البحرية السودانية، كان من المفترض بيع اسطولها من السفن التجارية مقابل تسديد ٣٥ مليون دولار ديون عليها لصالح يوغسلافيا. السكة الحديد اصبحت لاتجد من يكفن جنـازتها. مواصلات العاصمة ومواصلات الاقاليم تعمل بطاقة ١٠٪ فقط. الاتصالات السلكية واللاسلكية بالكاد تقيم اود من يحتاج لها.

ثم تحدثنا فى كتابنا الانقلابات العسكرية فى السودان عن العوامل العامة صـ ٥ وقلنا: ـ

١/ تواجد قيادات النظام القوية وقيادات أجهزتها الفعالة فى مكان واحد ليسهل القاء القبض عليها او ل التنفيذ مما يرفع معنويات المتحركين.

٢/ توفر ظروف فجائية من العوامل السابق.

٣/ وجود تحرك انقلابى آخر على وشك الوقوع وتتعارض اهدافه مع اهداف الحركة المعنيه.

ان وجود هذه العوامل وتوافرها شكلت مؤثرات ادت كلها او جزء منها فى تحديد ساعة صفر التحرك فكلما صحت هذه العوامل وتوافرت كلما صحت تقديرات ساعة الصفر ولذلك فاننا نرجو من القارىء ان يتفحص بدقة كل العوامل المحيطة بتحديد ساعة الصفر فى كل الانقلابات التى رصدنا احداثها فانه يجد ان تلك العوامل المذكورة كانت احد دوافع تحديد ساعة الصفر.

هذا ماقلناه فى كتابنا الانقلابات العسكرية منذ اكثر من عام. على ثورة الانقاذ الوطنى ولعل جميع هذه العوامل والملاحظات المستقاة من واقع تلك الاحداث قد تم مراعاتها فى حركة ٢٩ يونيو ١٩٨٩م لذلك كانت حركة ناضجة وناجحة استفادت من دروس وعبر الماضى.

الاعتقالات: الفريق اول فتحى احمد على: ـ اعتقال القائد العام تم بعد معركة دارت مابين قوة

الاعتقالات:. ـ اعتقـال القـائـد العـام تم بعـد معـركـة دارت مابـين قوة الاعتقال وحرس الفريق فتحى احمد على. لكن القوة تمكنت من السيطرة على الحرس الذى سلم لها بعد مفاوضات وتبادل النيران. فى هذا الاثناء شعر الفريق فتحى وبعض السكان بالمنزل بالحركة واطلاق النار وذهب القائد العام حيث اطلع على مايجرى من نافذة بالمنزل وتشاور مع بعض اهله الذين قرروا الايسلم نفسه وتحصن الفريق فتحى بغرفة بالمنزل. ازاء رفض القائد العام التسليم احكمت قوة الاعتقـال حصارها حول المنزل واحتلت مجموعة منها المنزل المجاور. كما اتصلت بغرفة عمليات الحركة التى ارسلت دعما عبارة عن سرية وعربة مصفحة «صلاح الدين» واحيطت غرفة الرجل والذى لم يستجب للطرق على الباب هنا قرر الضابط قائد المجموعة اقتلاع الباب بالقوة. وان يصعد بعض الجنود على سطوح المنزل وسطح الغرفة فعلا تم اعتقال الرجل وركب عربة سارت امامها مجموعة من الجنود على العربة المصفحة ومن خلفها قوة اخرى بينما ركب قائد المجموعة وبعض الجنود فى عربة الاعتقال.

استغرقت عملية الاعتقال اكبر وقت حيث انتشر نور الشمس وركب القائد العام السابق يجوب الطرقات الى المعتقل بعد عدة ساعات من المعركة. هنا فطن الناس الى مايجرى فتجمهروا ينظرون وان كانوا لايدركون كل شيء.

اعتقال الصادق المهدى: عندما ذهبت السرية المكلفة باعتقال رئيس هيئة الاركان مهدى بابو نمر بقيادة احد الضباط لم يكلفهم ذلك كبير عناء او وقت لكن الاوامر الصادرة من قيادة غرفة عمليات الحركة كانت تقضى بانه بمجرد القبض على الشخص المطلوب لايعطى فرصة لاية حركة مهـما كانت وان يتم اقتيـاده فورا ولـلامـام وان تسير مجموعات خلفه وامامه وبجانبه لكن قائد المجموعة سمح لمهدى بابو ان يأخذ بعض حاجاته الشخصية وهو امر غير مسموح به ايضا. هنا تمكن مهدى من الاتصال لاسلكيا بعدد من الضباط ورئيس جهاز امن حزب الامة «مستشار جهاز الامن الـوطنى السـودانى» الـذى اتصـل بدوره بمبارك الفاضل المهدى وسارة الفاضل المهدى واخطرهما ان يذهبا للاذاعة بصحبة الملازم اول عبد الرحمن الصادق المهدى لتأمين الاذاعة كما اخطر عبد الرحمن فرح الصادق المهدى الذى كان ساهرا فى حفل زواج لاسرة آل كوبانى المشهورة.

ادى هذا لان يفلت الصادق المهدى ومبارك الفاضل وكانت المجموعة المكلفة باعتقال الصادق ترابط بالقرب من الحفل فى الساعات الاولى من ذلك الصباح وجدت المجموعة ان اقتحام الحفل واعتقـال الـرجل ربما يؤدى لانتشار خبر الحركة فى تلك الساعات التى بدأ فيها التحرك. توتر اعصاب المجموعة وشعرت بأن الحفل بدأ ينتهى فارسلت من يستطلع الامر حيث عرف ان الرجل تسلل هو وابن عمه هاربين.

المجموعة التى كانت تسعى لاعتقال مبارك الفاضل المهدى قطب حزب الامة ووزير الداخلية وجدت نفسها تنتظر وتنتظر حتى سئمت ان يحضر ثم رجعت لغرفة العمليات فى القيادة العامة توضح انها لم تعثر عليه حتى ساعة الشروق. ادى اتصال بابو نمر بمجموعات حزب الامة الامنية وببعض الضباط الموالين للحزب لان يعلم بالامر اللواء ابوقرون عبد الله ابوقرون مدير العمليات بالقيادة العامة. لكن يبدو ان للرجل ايضا قوة كانت مكلفة باعتقاله لكنه قبل ان يضع السماعة والتلفون كانت القوة تحاصر منزله وتطرق عليه الباب كان ابوقرون قد اعد سلاحه الشخصى وبعد

الاطباق عليه ابتدره الضابط: سلم نفسك نحن استلمنا البلد بقيادة العميد أ. ح عمر حسن المنزل محاصر اى حركة نضرب فى المليان. ابوقرون عسكرى يعلم ماذا تعنى هذه الكلمات من ذلك الشاب المتوقد حماسا وخلفه شلة من الجنود المدججين فى وضع للتحرك والضرب فى المليان؟ لكنه لم يتمالك نفسه وهو يسلم قائلا: انقلاب ايه.. لو فى انقلاب مفروض اقوم به انا؟؟ لم تكترث القوة لكلامه فاستلمت سلاحه واقتادته لعربة جاهزة حيث تم تسليمه لمركز تجميع المعتقلين وهناك رفض ضمه للا عتقال مع المدنيين فافردت له غرفة جيء بعدها له فيها باللواء صلاح مصطفى قائد سلاح الاستخبارات العسكرية الذى تم ايقاظه واخبروه بعد تحية الصباح انه مع٠ شروق الشمس اشرق فجر جديد على السودان.

لم تجد كل القوات والمجموعات التى انطلقت كلها فى ساعة واحدة اية مقاومة فى اعتقال الفريق عبد الرحمن سعيد نائب رئيس هيئة الاركان والفريق زين العابدين محمد نائب رئيس هيئة الاركان والذى وجد مستيقظا يمارس احدى هواياته وعاداته اليومية المفضلة«؟».

ارسلت ايضا مجموعات لاعتقال بعض القيادات لاسلحة وافرع مختلفة ذات ولاء لجهات حزبية ولجهات اخرى وقد تم اعتقالهم الا ان احدهم لم يدرج فى قائمة المطلوبين مما مكنه من ابداء مقاومة فى سلاح الاسلحة لكن سرعان ما ادى تجاوب الرتب الاقل من الضابط فى السلاح لشل مقاومته كما شارك الجنود وصف الضباط فى السلاح من صغار الضباط فى اخماد بعض المحاولات التى بدأت مع بداية التحرك لرفض التسليم وكان القضاء عليها تلقائيا ومن داخل كل سلاح او موقع.

استمر الصادق المهدى متخفيا يتنقل بين عدة منازل لبعض اصدقائه واقاربه حتى توفرت اخبار عن مخبئه بمنزل مهدى حسن الخليفة شريف الواقع بين شارع رقم (١) وشارع رقم ٣ بمنطقة امتداد الدرجة الاولى «العمارات» بالخرطوم شرق على الفور تم تجهيز قوة مشتركة من قوات الامن والجيش والشرطة حيث تم احكام الحصار على المنزل. ثم بدأ تفتيش المنزل ولما داهم الجنود الغرفة التى بها الصادق المهدى قفز من بلكونة قصيرة الى الارض لكن الجنود والقوة المحاصرة للمنزل تمكنت من اعتقاله حيث وجد قد اخفى معالم وجهه تمهيدا للاختفاء او الهرب حدث ذلك يوم الخميس ٦ يوليو اى بعد اسبوع من الحركة.

كان العميد «م» عبد الرحمن فرح مستشار الامن الوطنى الرسمى ورئيس جهاز امن حزب الامة الخاص قد جاء لمجلس قياة الثورة موفدا من قبل السيد الصادق المهدى رئيس الوزراء السابق يعرض عليهم ان يسلم الرجل نفسه شريطة ان يتم اعتقاله فى منزله وان يقدم لمحاكمة عادلة كما وجدت مذكرة مع الصادق المهدى حين اعتقاله موجهة لمجلس ثور الانقاذ الوطنى يقترح فيها ان يعترف بنظام الحكم الجديد ويدعمه بماله من قوة شعبية شريطة ان يحكم النظام الجديد لفترة انتقالية «٣ ـ ٥» سنوات بعدها يرجع الجيش لثكناته بعد ان يحل النظام القائم مشكلة الجنوب والمشكلة الاقتصادية ثم تجرى انتخابات عامة تشارك فيها كل الاحزاب وفق قانون انتخابات جديد يتيح الفرصة لتمثيل الجيش والقوى الحديثة.. الخ ثم تم ترحيل الرجل الى سجن كوبر العمومى مع بقية المعتقلين.

الاذاعة: ـ قامت قوة مكونة من عدد من الدبابات بالتوجه لاحتلال الاذاعة من سلاح المدرعات كان على رأس القوة التى تحرس الاذاعة احد المقدمين والذى رفض تسليم الاذاعة للرائد قائد مجموعة احتلال الاذاعة. لكن الرائد كان فى اشد عنفوان ثورته وقوته مما ادى لان يتردد المقدم فى التسليم. لكنه اتصل باقرب سلاح له وهو سلاح المهندسين حيث طلب منه الايسلم الاذاعة وسوف تقوم منطقة امدرمان بامداده بقوة. وبدأت قوة احتلال الاذاعة فى الاطباق عليها ومحاصرة القوة بشدة دون اطلاق نار. وانتظرت قوة الاذاعة المدد من منطقة امدرمان لكن يبدو ان القيادة

التي اخبرت المقدم الايسلم كانت وبمجرد ان وضعت جهاز الاتصال قد فاجأتها قوة من داخل السلاح واعتقلت وتم تأمين السلاح قبل ان يصدر اوامره بتوجه قوة للاذاعة فما كان منه الا ان سلم الاذاعة للمكلف بها والذى حضر له الملازم عبد الرحمن الصادق المهدى وامه سارة وحاولا اثناءه وتوبيخه على ذلك لكنه ردهما بحزم.

المطار: توجهت قوة بقيادة نقيب الى المطار حيث احتلته وامنته وقد كانت هناك طائرتان مصرية وطائرة حجاج سعودية قد خرج ركابها من المطار قبل التحرك وتوجه الركاب الى العاصمة متفرقين لكن بعض سائقى التاكسى وعربات الاجرة التى تجلب الخضروات واللحوم فى الصباح الباكر قد شعروا بالامر وبدأوا فى اخطار الناس فى العاصمة.

محمد عثمان الميرغنى:- فى كل العهود التى تم فيها استيلاء الجيش على السلطة لم يكن هناك اعتقال لراعى الختمية والحزب الاتحادى الديمقراطى حدث ذلك للسيد على الميرغنى وحدث الامر بالنسبة لمحمد عثمان الميرغنى نفسه ذلك فى عام ١٩٥٨م - ١٩٦٩م ابان حركتى عبود ونميرى لكن محمد عثمان الميرغنى وابوه كانا بعيدين عن الممارسة السياسية وكانا يكتفيان فقط بالارشاد والرعاية فى التجربة الديمقراطية الاخيرة تزعم محمد عثمان الميرغنى الحزب الاتحادى الديمقراطى ومارس السياسة بالطول والعرض وذلك مما عرضه لما يصيب الساسة الاخرين من اعتقال وشتم وشائعات وتجريح شخصى واسرى ودينى واخلاقى وفق ما اتسمت به التجربة الاخيرة خاصة على صدر الصحف والليالى السياسية كما انه مارس بعض التجريح والنقد والمهاترات والمكايدات والتصريحات ضد خصومه السياسيين ورد الصاع صاعين.

لذلك عندما ذهبت القوة المكلفة باعتقاله تم وضعه مع السجناء ولم يكتف بحراسته فى منزله كما اعتاد وتوقع.

ذهبت مجموعة لاعتقال بعض القادة السياسيين ولم تجد صعوبة تذكر المدنيين فاعتقل عمر نور الدائم وزير المالية السابق ومحمد ابراهيم نقد سكرتير الحزب الشيوعى والتجانى الطيب رئيس تحرير صحيفة الميدان الشيوعية والرجل الثانى فى الحزب. اعتقل ايضا من الجبهة الاسلامية القومية دكتور حسن الترابى واحمد عبد الرحمن محمد والفاتح عبدون وابراهيم السنوسى ومهدى ابراهيم والحاج محمد وكان مطلوب القبض على عدد اخر منهم على عثمان محمد طه وعلى الحاج محمد وعثمان خالد مضوى واحمد عثمان مكى. كما تم القبض على التوم محمد التوم وابراهيم رضوان وابراهيم ميرغن ى وسيد احمد الحسين واعتقل ايضا تاج السر محمد صالح واطلق سراح عمر شيخ ادريس حضرة كما اعتقل عثمان الشريف وصلاح عبد السلام الذى سلم نفسه بعد ايام.

قامت مجموعة اخرى مكونة من الدبابات بتأمين عدة مناطق استراتيجية وحصارها مثل دار حزب الامة بامدرمان ومنزل الصادق المهدى حيث وضعت هناك للحراسة كما وضعت دبابتين فى بداية ونهاية كل من كبرى النيل الازرق والنيل الابيض وكبرى الجيش ببرى والقيادة العامة وسلاح المدرعات وسلاح المظلات «كبرى شمبات» وعلى بعض النقاط الاخرى الاستراتيجية مثل دار الهاتف والقصر الجمهورى والكبانية العالمية .. الخ.

اطلاق سراح المعتقلين:- اول اطلاق لسراح المعتقلين تم لمجموعة الخمسة عشر ضابطا الذين اعتقلوا فى حركة ١٨ يونيو والتى كان من ضمن المعتقلين فيها العميد الزبير محمد صالح نائب رئيس مجلس ثورة الانقاذ والعميد صلاح الدين الضوى الصديق الحميم للفريق عمر حسن البشير قائد حركة الانقاذ الوطنى.

فى محطة الاقمار الصناعية:- فى محطة الاقمار الصناعية قامت قوة بقيادة مقدم بتأمين المحطة على

بعد اربعين كلم من الخرطوم وقد اصاب المجموعة شيء من القلق نتيجة تأخير تشغيل الاذاعة حيث اتصلوا بالاذاعة واخذوا معهم بعض المهندسين من محطة الاقمار لتشيل الاذاعة والتلفزيون .

الخسائر :ـ استشهد فى حركة استلام السلطة جندى ورائد وجرح اثنين اخرين الحادثة الاولى جرت عندما كان الرائد احمد قاسم المكلف باعتقال مجموعة من المدنيين يقتاد التجانى الطيب الى مركـز الاعتقال بامدرمان بالسلاح الطبى ولما جاء الى بوابة سلاح المهندسين وهو يجلس بجانبه التجانى الطيب خاطب حرس البوابة بمهمته لكن يبدو ان الحرس طلب منه كلمة السر ولم يتفهم حديث الرائد وحاول ان يرجع بعربته وعندما شاهد الحرس الحركة ظنه انه سوف يقتحم البوابة فاطلق عليه مجموعة من الرصاص اصابته ولم تصب المعتقل فى هذا الاثناءكانت ثلاث عربات محملة بجنود الحركة قد وصلت البوابة لكن بعد فوات الاوان فقد اصيب الرائد اصابات بالغة فأمنت القوة المنطقة وحمل الشهيد الى المستشفى .

اما الجندى وداعة الله النور الزين فقد استشهد فى محاصرة منزل احمد سعد عمر فقد كان احمد سعد عمر وهو احد قيادات الجيش المعارض الذى حاول غزو السودان والاستيلاء على السلطة عام ١٩٧٦م ضد نظام نميرى كان احمد سعد عمر يحتفظ بحرس خاص من مجموعة كان يقودها ايام المعارضة وهو يدين له بالولاء الشخصى لذلك فقد كان تصرفه تلقائيا بفتح النار على المقتحمين وهو الشيء الذى لم تتوقعه القوة لان كل الزملاء فى حراسات الاشخاص الاخرين لم يبدوا اية مقاومة تذكر بمجرد ان عرفوا بان المحاولة من داخل الجيش اصابت رصاصات حرس احمد سعد عمر الجندى فقتل فى الحال واصيب اخر باصابات خفيفة .

فى خارج العاصمة تم اعتقال بكرى احمد عديل وعبد الرسول النور حاكم كردفان الذي حاول الهـرب الى الغرب وربما الى خارج السودان ثم تم ترحيلهم للخرطوم وانضموا الى رفاقهم من السياسيين فى سجن كوبر .

الجنـوبيـين :ـ تم اعتقـال عشرين من شاغـلى المناصب الدستوري بالاقاليم الجنوبية وذلك للتحقيق معهم بعـد ان ظهرت اتهامات بفساد فى السلع والمرتبات تبودلت بين الجنوبيين وعلى الصحف ووسائل الاعلام .

المعاملة :ـ تم توفير معاملة كريمة للمعتقلين السياسيين فى السجن وسمح لاقربائهم بالزيارات واحضار الحاجيات الضرورية كما تم زيارة من قبل قائد الثورة للقائد العام السابق واطلق سراحه حيث تم تحديد اقامته فى منزله هو وبعض كبار الضباط تكريما لرمز القوات المسلحة كما وعد قائد الحركة ان يطلق سراح كل من تثبت التحريات براءته .

اعتقالات خاصة : اعتقل كل من مصطفى عبد القادر المحامى ودكتور تيسر محمد احمد لاسباب خاصة لم يوضحها مجلس الثورة حينها ، لكن الرئيس البشير اعلن بعد ذلك انها اعتقالات سياسية .

ملابسات حول حركة ثورة الانقاذ الوطنى

يجمع السودانيون على ان الانقلاب العسكرى كان امر حتمى ولم يكن حدوثه الا مسألة وقت وكان يمكن ان يحدث من اية جهة معقولة وسوف ينجح . كما يجمع السودانيون على الظروف التى ادت لحدوث انقلاب ثورة مايو ١٩٦٩م وانقلاب ثورة نوفمبر ١٩٥٨م هى نفس الظروف التى ادت لحدوث انقلاب ثورة الانقاذ الوطنى فى يونيو ١٩٨٩م وتكاد تكون ثورة الانقاذ الوطنى تجد نفس الظروف التى نشأت فيها ثورة نوفمبر وثورة مايو الا ان ثورة نوفمبر جاءت محسوبة على حزب

الامة ولاعلان السيد عبد الحمن ملكا على السودان. ودلت القرائن على ان ثورة نوفمبر ١٩٥٨م كانت مدبرة تحت ستار انقاذ السودان من خطر الاتحاديين والمصريين من قبل اعوان الانجليز وهم حزب الامة حينذاك لكن يبدو ان جنرالات ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م استعانوا او تحت اعانتهم وتشجيعهم بالاستظلال بمظلة حزب الامة الشعبية القوية «مليشيا» ذلك فى وجه تنامى المد الوطنى الاتحادى المعادى للطائفية الامر الذى ساعد على غض الختمية للطرف عما يحدث من انقلاب على الحزبية التى هم سدنتها.

بعد ان استتب الامر لثورة ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م فانها قلبت ظهرها لحزب الامة وتنصلت عن وعودها للسيد عبد الرحمن المهدى ولم تعلنه ملكا على السودان كما لم تسير فى خط مصر كما وعدت الختمية شقت طريقها لوحدها وباجتهادات قادتها وكتبت فى تاريخ السودان صفحاتها ومشت كما يمشى كل الاحياء.

ثورة ٢٥ مايو ١٩٦٩م قامت كانقلاب عسكرى شارك فيه الشيوعيون والاشتراكيون العرب واليسار الوطنى وبعض اللامنتمين من العسكريين الاقحاح. ثورة مايو اعلنت يساريتها منذ بيانها الاول وماخجلت من سيطرة الشيوعيون عليها فكانت فى بدايتها ٢٥/ ٦٩٩ - ١٢/ ٢/ ١٩٧١م تنادى بالاشتراكية العلمية علنا وفى كل خطب قائده الرئيس السابق نميرى ولكن لهجتها اختفلت بعد ازمة ١٦/ ١١/ ١٩٧٠م وخروج المقدم بابكر النور والرائد فاروق حمد الله والرائد هاشم العطا من مجلس قيادة الثورة مع الحزب الشيوعى السودانى وبدأت ثورة مايو تدعو للاشتراكية السودانية التى تأخذ من الانظمة المختلفة الاشتراكية التى تلائم السودان. لذلك كان ميثاق العمل الوطنى تهجينا لمواثيق مشابهة جلبت من اشتراكية القس جوليوس نايريرى ومن رومانيا والاتحاد السوفيتى ومصر والجزائر.. الخ.

هكذا فان الحاسة السادسة السياسية السودانية عارضت ثورة مايو لوضوح توجهها اليسارى وجندت لصفوفها القوى المعادية للشيوعية لوضوح الخط المايوى اليسارى. وكما فعلت ثورة ١٧ نوفمبر ١٩٥٨م فعلت ثورة ٢٥ مايو ١٩٦٩م وقلبت ظهر المجن لليسار والشيوعيين ثم كتبت فى تاريخ السودان صفحاتها ومشت.

اما بالنسبة لثورة الانقاذ الوطنى فى يونيو ١٩٨٩ فقد اعلنت انها ثورة ضد الحزبية والطائفية بجميع اشكالها ثم حلت كل الاحزاب ولم تستبق حزب او منظمة تابعة له ففى مايو ابقت ثورة مايو على اتحاد الشباب السودانى والاتحاد النسائى واتحاد العمال ووحدة المزارعين والجبهة الديقمراطية للطلاب وكل هذه المنظمات روافد وواجهات لعضوية الحزب الشيوعى تحت الاختبار او العاملة. وثورة مايو افسحت للحزب الشيوعى وقادته بالعمل المنظم حيث طاف سكرتير الحزب الشيوعى المرحوم عبد الخالق محجوب كل مدن السودان مقيما الليالى السياسية وقد شاهدته بعينيى فى بورتسوان عام ١٩٦٩م فى الساحة الشعبية بالمدينة تحت عنوان القوى الاشتراكية تقدم الاستاذ المفكر الاشتراكى عبد الخالق محجوب فى ندوة عن الوضع السياسى الراهن وكان الاستاذ على بابكر زعيم اتحاد العمال بالمدينة فى مقدمة المنفذين لها. هذا يحدث بينما كان كل زعماء الاحزاب وعدد كبير من قيادات الصحف والاحزاب والوزراء اما مطلوبين او مطاردين او سجناء «بكوبر».

لكن ماهى الاسباب الموضوعية التى تجعل هذه الثورة بعيدة عن الاحزاب ؟ للاجابة على هذا السؤال يمكن تلخيص ذلك فى :-

[١] عدم اعتقال كل الوزراء والزعماء الحزبيين. بل رفضت الثورة اعتقال زعماء حزب البعث العربى الاشتراكى رغم خطورته المعروفة تاريخيا كحزب وصل السلطة عن طريق الكادر المسلح

للحـزب فى الجيش. كما اعتقلت من الحزب الشيوعى اقوى احزاب اليسار والحزب السودانى الوحيد الذى ضبط متلبسا بالقيام عسكرى ١٩/ ٧/ ١٩٧١م، رجلين فقط بينما تركت اخطر كوادره السرية والعلنية مطلقة تعمل واحيانا بمعرفة الثورة ضد الثورة. ايضا شمل الاعتقال السيدين اضافة لاكثر من ستة من الجبهة الاسلامية وعدد آخر من الاتحاديين وحزب الامة. هذا بينما عدد كبير من الحزبيين طلقاء.

[٢] تمثيل كل انحاء السودان فى مجلس الثورة. اى ان مجلس الثورة ليس حكر على الذين قاموا بالثورة. هذا مع العلم بأن مجلس الثورة واعضاؤه يتصرفون بحرية فى اكثر القرارات حساسية دون الرجوع كثيرا للمجلس مما يعنى ان هذه الثورة ليست تخطيطا لصفوة او فئة بل هى تمثيل لكل الجيش.

[٣] لاول مرة يدخل مجلس ثورة جنوبيون ونوبة وابناء الاقاليم المظلومة وهذ الثقل يشكل تأمين لقومية الثورة وعدم انحرافها الحزبى.

[٤] عدد المشاركين فى قيادات الاسلحة وهيئة القيادة والحكام العسكريين ورؤساء المحاكم ورؤساء اللجان واعضائها. . . الخ يمثلون اكثر من نصف الذين وقعوا على مذكرة القوات المسلحة وهى التى تمثل اجماع الجيش.

هل للجبهة الاسلامية صلة بالثورة؟

هذه هى اكبر علامة استفهام استطاعت القوى الرافضة للثورة من الحزبيين ان تثيرها. وقد صادفت مناخا مناسبا لنمو هذا التساؤل بينما يتم تغذيته يوميا بالاشاعات.

للاجابة على هذا السؤال سردنا كثير من وقائع التاريخ فى هذا الكتاب. لكن لامانع من تلخيص القرائن ومدلولاتها فى اتجاه نفى تلك الشبهة فى الاتى:ـ

[١] معروف ان الجيش مؤسسة ذات تقاليد واعراف معروفة فى كافة المؤسسات الشبيهة. بل ان الجيش مجتمـع قائم بذاتـه. له لغتـه كما للمحـامـين وعـمال المنطقـة الصنـاعيـة والشماشـة والمعلمين. . . الخ لغتهم الخاصة داخل اللغة العربية واللهجة المحلية. فإذا كانت كلمة (ملكى) تعنى عنـد غير العسكـريـين معنى جميـلا فإنها فى المجتمع العسكرى سبه وشتيمة وهكذا. . . فالعسكريون لهم اجواءهم وتربيتهم وسلوكهم ومجتمعهم الخاص. اذا اعتدى عليه احد فإنهم يغضبون. والمعروف ان الجيش والقوات النظامية ظلت طيلة عهد الرئيس نميرى محط نظره الذى يوليـه الاهتمام الكبير وان كان هذا الاهتمام مبالغ فيه من قبل المجتمع (الملكى). لكن القوات النظامية ورغم موقفها القوى الى جانب الملكية فى ثورة اكتوبر ١٩٦٤ وثورة ابريل ١٩٨٥م الا انها تعـرضت لكثـير من الاستفـزاز المهنى واستفزاز قيمها وتقاليدها العسكرية. ولم يعد ينظر لافرادها تلك النظرة التى كانت تغنى لها (البنات) و (للدبابير) والكتف المرصع بالنجوم. وقامت الصحف بافراز كثير من السقطات فى حق القوات النظامية. ربما لايحسها الا من عرف طبيعة القـوات النـظامية وتقاليدها وحدود تعاملها وتحملها للتدخل (الملكى). لهذا فقد فسر كثير من المراقبين تلك الفوضى واخذ القانون باليد التى قام بها الجنود واحيانا ضباط الصف والضباط عند بداية قيام ثورة الانقاذ الوطنى. فسروا ذلك بأنه احساس بتفريغ الظلم والكبت الذى لاقوه. ابان حكم الاحزاب ونتيجة لتراكمات كثيرة. وحتما فان الحملة الشعواء على ضباط وجنود وضباط صف امن الدولة وماتعرض له المفصولين تعسفيا. . . الخ اثار فى نفوسهم احساس بالظلم وعدم وجـ

الاحترام للمؤسسة العسكرية وتقاليدها.

من الذى قام بإستثمار مناخ الاحباط والشعور بالظلم فى نفوس القوات النظامية؟ ببساطة هم الجبهة الاسلامية القومية. بل زايدت كثيرا على ذلك كما رصدنا فى غيرما هذا المكان من الكتاب. على العكس انساق اليسار والطائفية وراء خلاصة انه لايد بعد الان للجيش فى عمل انقلاب عسكرى. وان الانقلاب العسكرى ادب فاشل فى تاريخ السودان. وان الاحزاب هى آخر النظم التى رسى عليها مزاد الحكم تاريخيا فى السودان. فدبجوا الورق مواثيقا للدفاع عن الديمقراطية. ثم اهملوا كلمة انصاف لدور الجيش فى الحياة السياسية بحسبانه السلطة القومية الخامسة بعد السلطة الرابعة (الصحافة) كما اكدت ذلك وقائع التاريخ الدافئة.

فى دوائر الخريجين التى اكتسحتها الجبهة الاسلامية كانت اغلب الاصوات فى مراكز الجيش لصالحها. لا لان هناك من يؤمن بمبادئها ولكن لانها هى الوحيدة التى وقفت معهم سواء بمواكبها او بصحفها او بزيارات رجالاتها لهم فى مواقع الشدة بينما وزراء الدفاع الحزبيين لم يقم واحد منهم بزيارة منطقة شدة كالجنوب. وكذلك تلك التبرعات والتغطية الاعلامية المصاحبة لتلك الزيارات. . . الخ. فالجيش مكون من البشر ذو العقل والبصيرة.

[٢] بالنسبة لملامح برنامج ثورة الانقاذ فإنه يشترك مع الجبهة الاسلامية فى بعض النقاط لعدة اسباب :-

«أ» برنامج الجبهة وسلوكها الحركى السياسى كان ضد الاحزاب الطائفية الحاكمة التى انقلب عليها رجال ثورة الانقاذ فلا يمكن ان يتبنوا برنامج الطائفية والاحزاب التى ثاروا ضدها. والا فلماذا الثورة. ولما كان التنازع ذو جبهتين حول القضايا الكبرى. جبهة المعارضة بقيادة الجبهة الاسلامية وجبهة الحكومة بقيادة الطائفية واليساريين (الجنوب) مثلا. ولما كان الحل الثالث مفقود فانه من المنطق ان يجىء توجه الثورة مشابه لمنهج الجبهة.لانه لا منطقة وسطى بين اتفاقية قرنق - الميرغنى نوفمبر ١٩٨٨م وبين اتجاه ميثاق السودان الذى قدمته الجبهة الاسلامية. والا لكان الصادق المهدى وجد الحل الثالث لانه انساق فى النهاية وراء اتفاقية قرنق - الميرغنى مرغما لعدم توفر البديل الا بديل الجبهة الاسلامية.

«ب» ربما لنفس السبب السابق فان الجبهة كان برنامجها الاقتصادى والحضارى معاكس لتوجهات الطائفية. وقد اكتشفت ذلك وضحكت على بعض قيادات الجبهة الاسلاميين الاقتصاديين عندما قارنت بينهم وهم يناقشون ميزانية ١٩٨٨، ثم وهم يناقشون ميزانية حكومة الوفاق التى دخلوها ١٩٨٩م. ثم وهم فى آخر يوم من الحكم الحزبى يناقشون ميزانية ١٩٩٠م. وقد كانت المفارقة واضحة فى ذلك بين ثوابت برنامجهم ومتحركات لعبة السياسة (وفقه الضرورة)!!

اما اذا عدنا لثورة الانقاذ فإننا نجدها طبقت فى بعض النواحى الاقتصادية بالذات كل ما نادت به القوى اليسارية تقريبا. بل ان الثورة ابقت على الوزير الشيوعى ابو زيد محمد صالح فى آخر حكومة رئيسا لمجلس ادارة الخطوط البحرية وسافر فى آخر اغسطس لتمثيل السودان فى وفد خارجى لبحث دعم الخطوط البحرية كما نشرت ذلك صحيفة القوات المسلحة بتاريخ ٣٠/ ٨/ ١٩٨٩م. وابو زيد هذا شيوعى معروف وعدد كبير من زملائه الوزراء فى السجون وهو يتبوأ مسئولية بدرجة وزير فى حكومة الانقاذ الوطنى المتهمة بالجبهجية. ذلك لان الثورة لاتقيس الرجال الا بمقاييس الاستقامة والنزاهة. والرجل نزيه ومستقيم لم يثبت عليه العكس.

توجهات الثورة فى لحظاتها الاولى

١) البيان الاول وهذا نصه :ـ

(بسم الله الرحمن الرحيم) ـ بيان رقم (١) ايها الشعب السودانى الكريم ان قواتكم المسلحة المنتشرة فى طول البلاد وعرضها ظلت تقدم النفس والنفيس حماية للتراب السودانى وصوناً للعرض والكرامة وتترقب بكل اسى وحرقة التدهور المريع الذى تعيشه البلاد فى شتى اوجه الحياة. . وقد كان من ابرز صوره فشل الاحزاب السياسية بقيادة الامه لتحقيق ادنى تطلعاتها فى الارض والعيش الكريم والاستقرار السياسى حيث عبرت على البلاد عدة حكومات خلال فترة وجيزة، وما يكاد وزراء الحكومة يؤدون القسم حتى تهتز وتسقط من شدة ضعفها . . وهكذا تعرضت البلاد لمسلسل من الهزات السياسية زلزل الاستقرار وضيع هيبة الحكم والقانون والنظام. ،

ايها المواطنون الكرام. . لقد عايشنا فى الفترة السابقة ديمقراطية مزيفة ومؤسسات دستورية فاشلة وارادة المواطنين قد تم تزييفها بشعارات براقة مضلله وبشراء الذمم والتهريج السياسى، ومؤسسات الحكم الرسمية لم تكن الا مسرحاً لاخراج قرارات السادة ومشهدا للصراعات والفوضى الحزبية . . وحتى مجلس راس الدولة لم يكن الا مسخاً مشوها . . اما رئيس الوزراء فقد اضاع وقت البلاد وبدد طاقاتها فى كثرة الكلام والتردد فى السياسات والتقلب فى المواقف حتى فقد مصداقيته . .

ايها المواطنون الشرفاء :

[ان الشعب مسنود بانحياز قواته المسلحة قد اسس ديمقراطية بنضال ثورته فى سبيل الوحدة والحرية ولكن العبث السياسى قد افشل التجربة الديمقراطية واضاع الوحدة الوطنية باثارة المعارك العنصرية والقبلية حتى حمل ابناء الوطن الواحد السلاح ضد اخوانهم فى دارفور وجنوب كردفان علاوة على مايجرى فى الجنوب من مأساة وطنية وانسانية . .

ان عداوات القائمين على الامر فى البلاد وفى الفترة المنصرمة ضد القوات المسلحة جعلتهم يهملون عن قصد اعدادها لكى تقوم بواجبها فى حماية البلاد لقد ظلت قواتكم المسلحة تقدم ارتال من الشهداء كل يوم دون ان تجد من هؤلاء المسئولين ادنى الاهتمام فى الاحتياجات او حتى الدعم المعنوى لتضحياتها مما ادى الى فقدان العديد من المواقع والارواح حتى اضحت البلاد عرضة للاختراقات والانسلاب من اطرافها العزيزة هذا فى الوقت الذى تشهد فيه اهتماماً ملحوظاً بالمليشيات الحزبية . .

● ايها المواطنون الكرام :

وكما فشلت حكومات الاحزاب السياسية فى تجهيز القوات المسلحة لمواجهة التمرد فقد فشلت ايضاً فى تحقيق السلام الذى رفعته الاحزاب شعاراً للكيد والكسب الحزبى الرخيص حتى اختلط حابل المخلصين بنابل المنافقين والخونة وكل ذلك يؤثر سلباً على قواتكم المسلحة فى مواقع القتال وهى تقوم باشرف المعارك ضد المتمردين ولاتجد من الحكومة عوناً على الحرب او السلام. . هذا وقد لعبت الحكومة بشعارات التعبئة العامة دون جد او فعالية . .

● مواطنى الشرفاء :ـ

لقد تدهور الوضع الاقتصادى بصورة مزرية وفشلت كل السياسات الرعناء فى ايقاف هذا

من خارج الحدود وانشغل المسئولون بجمع المال الحرام حتى عم الفساد كل مرافق الدولة وكل هذا مع استشراء التهريب والسوق الاسود مما جعل الطبقات الاجتماعية من الطفيليين تزداد ثراء يوماً بعد يوم بسبب فساد المسئولين وتهاونهم فى ضبط الحياة والنظام . .

● ايها المواطنون الشرفاء :

لقد امتدت يد الحزبية والفساد السياسى الى الشرفاء فشردتهم تحت مظلة الصالح العام مما ادى الى انهيار الخدمة المدنية وقد اصبح الولاء الحزبى والمحسوبية والفساد سبباً فى تقديم الفاشلين فى قيادة الخدمة المدنية وافسدوا العمل الادارى وضاعت على ايديهم هيبة الحكم وسلطان الدولة وصالح القطاع العام . .

● مواطنى الكرام :

ان اهمال الحكومات المتعاقبة على الاقاليم ادى الى عزلها عن العاصمة القومية وعن بعضها فى انهيار المواصلات وغياب السياسات القومية وانفراط عقد الامن حتى افتقد المواطنون مايحميهم ولجأوا الى تكوين المليشيات وكما انعدمت المواد التموينية فى الاقاليم الا فى السوق الاسود وبالاسعار الخرافية . .

● ايها المواطنون :

لقد كان السودان دائماً محل احترام وتأييد من كل الشعوب والدول الصديقة كما انه اليوم اصبح فى عزلة تامة والعلاقات مع الدول العربية اضحت مجالا للصراع الحزبى وكادت البلاد تفقد كل اصدقائها على الساحة الافريقية وقد فرطت الحكومات فى بلاد الجوار الافريقى حتى تضررت العلاقات مع اغلبها وتركت حركة التمرد تتحرك فيها بحرية مكنتها من ايجاد وضع متميز اتاح لها عمقاً استراتيجياً تنطلق منه لضرب الامن والاستقرار فى البلاد حتى انها اصبحت تتطلع الى احتلال موقع السودان فى المنظمات الاقليمية والعالمية وهكذا انتهت علاقات السودان الى العزلة مع العرب والتوتر مع افريقيا ازاء الدول الاخرى . .

● ايها المواطنون الاوفياء :

ان قواتكم المسلحة ظلت تراقب كل هذه التطورات بصبر وانضباط ولكن شرفها الوطنى دفعها لموقف ايجابى من التدهور الشديد الذى يهدد الوطن واجتمعت كلمتها خلف مذكرتها الشهيرة التى رفعتها منبهة من المخاطر ومطالبة بتكوين الحكم وتجهيز المقاتلين للقيام بواجبهم ولكن هيئة القيادة السابقة فشلت فى حمل الحكومة على توفير الحد الادنى لتجهيز المقاتلين . .

واليوم يخاطبكم ابناؤكم فى القوات المسلحة وهم الذين ادوا قسم الجندية الشريفة الا يفرطوا فى شبر من ارض الوطن وان يصونوا عزتهم وكرامتهم وان يحفظوا للبلاد مكانتها واستقلالها المجيد وقد تحركت قواتكم المسلحة اليوم لانقاذ بلادنا العزيزة من ايدى الخونة والمفسدين لا طمعا فى مكاسب السلطة بل تلبية لنداء الواجب الوطنى الاكبر فى ايقاف التدهور المدمر ولصون الوحدة

الوطنية من الفتنه السياسية وتأمين الوطن وانهيار كيانه وتمزيق ارضه ومن اجل ابعاد المواطنين من الخوف والتشرد والجوع والشقاء و المرض. .

قواتكم المسلحة تدعوكم ايها المواطنين الشرفاء للالتفاف حول رايتها القومية ونبذ الخلافات الحزبية والاقليمية الضيقة تدعوكم للثورة معها ضد الفوضى والفساد والياس من اجل انقاذ الوطن. . من اجل استمراره وطنا موحدا حرا كريما. . عاشت القوات المسلحة حامية كرامة البلاد. . عاشت ثورة الانقاذ الوطنى عاش السودان حرا مستقلا . . والله اكبر والعزة للشعب السودانى الابى. .

اذاع هذا البيان العميد أ. ح عمر حسن احمد البشير قائد الثورة.

بيانات وبرقيات التأييد التى وصلت يوم الحركة:.

قادة الفرقة الثانية بخشم القربة ـ مركز التدريب المهنى ـ الكتيبة الاولى انشائية ام درمان ـ ادارة مدفعية عطبرة ـ اصلاح بحرى ـ تعاون الخرطوم ـ قيادة منطقة البحر الاحمر ـ ادارة الشئون المالية ـ اللواء ٢٠ مدنى ـ المهندسين ام درمان ـ السلاح الطبى ام درمان ـ حرس الحدود ـ جهاز امن السودان ـ سلاح الاسلحة والمهمات ـ فرع البحوث العسكرية ـ الفرقة السادسة مشاه الفاشر ـ اصلاح قاعدة منطقة الخرطوم ـ سلاح الاشارة ـ ادارة الانتاج الحربى ـ دفاع جوى منطقة الخرطوم ـ لواء الراجمات ام درمان ـ مدرسة المشاه ام درمان ـ الفرقة الخامسة الابيض ـ ادارة النقل والتموين ـ الحرس الجمهورى ـ منطقة جبل اولياء العسكرية ـ مركز التدريب بفتاشه ـ اللواء ١٦ مستقل مريدى ـ القيادة الجنوبية جوبا ـ اوسط دفاع جوى ام درمان ـ المنطقة المركزية الخرطوم ـ سلاح الموسيقى ـ اتصال واو بالخرطوم ـ فرع الاحصاء العسكرى ـ كتيبة المرافق الاستراتيجية ـ المؤسسة العسكرية الزراعية ـ الفرقة السابعة المدرعه ـ الفرقة التاسعة المظلية ـ الدفاع الجوى ـ المنتدبين بالجماهيرية ـ اللواء ٦٢ دفاع جوى ـ استطلاع الشجرة ـ دفاع جوى القربة ـ حامية سنار ـ حامية كوستى ـ شرطة اقليم دارفور ـ قيادة منطقة بحر الغزال ـ الشرطة العسكرية الخرطوم ـ القضاء العسكرى ـ فرع الادارة الخرطوم ـ كلية القادة والاركان ـ فرع التوجيه المعنوى ـ الشرطة العسكرية الخرطوم ـ عميد أ. ح (م) خالد الصادق اونسه ـ ضباط وضباط صف وجنود قوات السجون ـ فريق اول شرطة عثمان الشفيع محمد مدير عام الشرطة ـ ضباط وضباط صف وجنود حركة انانيا (٢) ـ ثم توالت برقيات التأييد من المواطنين والمنظمات والقرى والمناطق. .

بعده جاءت وفود كثيرة لكن كان ابرز الذين زاروا رئس مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطنى فى الايام الاولى للحركة هم :ـ

١/ عوض الكريم محمد احمد قطب التجمع النقابى المعروف ووفد من اتحاد العمال.
٢/ المشير عبدالرحمن محمد حسن سوار الذهب رئيس المجلس العسكرى الانتقالى ١٩٨٥م.
٣/ ولى الدين الهادى المهدى واخوانه وانصار الامام الهادى.
٤/ احمد المهدى ـ امام الانصار.
٥/ انصار السنه المحمدية.

اما على الصعيد الخارجى فقد كانت مصر وليبيا اول دولتين تسارعتا بالاعتراف بالنظام الجديد كما كانت السعودية اول دولة تبرق النظام الجديد مطالبة اياه بتحديد احتياجاته الفورية من

الضروريات للاستجابة لها فورا . . فى اليوم الثالث للحركة كان مدير الاستخبارات العامة ووزير شئون الرئاسة المصرى السيد امين النمر قد سجل زيارة للخرطوم . . كان ضمن وفد الوزير الاستاذ مكرم محمد احمد نقيب الصحفيين المصريين الذى اجرى اول لقاء مع قائد الحركة الفريق عمر حسن . .

ثم وصل الوفد الليبى برئاسة السيد سيد محمد مجذوب المبعوث الخاص للرئيس معمر القذافى حيث نقل للفريق عمر حسن رسالة تايد من الزعيم الليبى ـ الكويت اعلنت تاييدها الفورى وبدات فى شحن البترول والاحتياجات بحرا وجوا . . دولة الامارات ايضا لم تنتظر فاسرعت فى اقامة جسر جوى مابين ابوظبى والخرطوم لنقل عشرات الاطنان من الدقيق والسكر والمواد التموينية . . الخ ـ اليمن السعيد ـ الاردن الشريف ـ العراق بادر بالاعتراف بالنظام الجديد واكد تعامله المبدئى مع النظام الجديد بحسبان ان الامر امر داخلى يخص السودان .

وهكذا بدات الدول الافريقية تعترف تباعاً لكن كانت تشاد اسعد الدول بها حدث لان علاقتها بالنظام السابق كانت قد وصلت الى طريق مسدود . . لذلك بادرت تشاد بتاييد النظام وارسال وفد تهنئة واستطلاع حاملا رسالة من الرئيس حسين هبرى . .

ثم بدات الثورة فى ارسال الوفود الى الدول المجاورة والعربية فتوجه الى مصر وفد من مجلس قيادة الثورة برئاسة العميد فيصل على ابوصالح حيث سلم الرئيس حسنى مبارك رسالة من الفريق عمر حسن وتوجه العميد التجانى ادم الطاهر عضو مجلس قيادة الثورة على رأس وفد الى الجماهيرية العربية الليبية حيث سلم رسالة من الفريق عمر حسن للرئيس معمر القذافى وتحرك وفد الى اثيوبيا برئاسة العقيد محمد الامين خليفة وسلم رسالة للرئيس منجستو من الرئيس عمر البشير . .

ثم قام الفريق عمر البشير بزيارة الى مصر استغرقت يوما واحدا وكان من ابرز مافى الزيارة انها اول زيارة لقائد الثورة خارج السودان . . خاصة والرئيس المصرى كان فى طريقه لباريس لحضور احتفالات الثورة الفرنسية والالتقاء بقادة مؤتمر الدول السبع الغنية فى العالم وبعض الرؤساء المدعويين . . مما يمهد لعرض صورة حسنة للنظام الحديد فى السودان . .

ثم قام الفريق عمر حسن البشير بزيارة للمملكة العربية السعودية حيث كانت زيارة تاريخية عبر عن ذلك الفريق عمر حين قال ان الاخوة فى السعودية لم نحتاج معهم لشرح شىء عن السودان والوضع الجديد فقد حدثونا هم عن السودان باكثر مما كنا نود الحديث عنه لكن ابرز مافى الزيارة ان الملك فهد خادم الحرمين ولاول مره يستقبل رئيس دوله وبنفسه فى مطار جدة . . فالملك يقضى الان الصيف فى الطائف لكنه عاد الى جده من الطائف ليستقبل الفريق عمر . . لذلك فقد كان لهذا الامر صداه فى الاوساط المحلية والعالمية . . كما اعطى الثورة قوة دفع عالية . .

بعد زيارة المملكة العرية السعودية زار الفريق عمر البشير الجماهيرية الليبية والتقى بالرئيس القذافى حيث تباحث الجانبان فى مختلف القضايا . .

ولم يمض على الثورة شهر كامل حتى كان وفد السودان فى مؤتمر القمة العربى حاضراً يؤكد ان السودان مازال بخير ورأس الوفد الفريق عمر حسن ثم القى خطاب السودان وعلى هامش المؤتمر التقى بعدد من قادة الدول الافريقية . .

واصلت الثورة لقاءات السفراء من مختلف الدول خاصة الدول غير العربية والافريقية والتى لم يتيسر ارسال وفود لها وكان على رأس الدول التى حظيت باهتمام الحركة الجديد الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا والاتحاد السوفيتى والصين والهند وباكستان وايران وتركيا . . . الخ .

تشكيل مجلس الوزراء:

١/ فريق عمر حسن احمد البشير - رئيسا للوزار ووزيرا للدفاع
٢/ العميد أ.ح الزبير محمد صالح - نائبا لرئيس الوزراء
٣/ مقدم أ.ح طبيب الطيب ابراهيم محمد خير - وزيرا لشئون الرئاسة
٤/ عميد أ.ح فيصل على ابوصالح - وزيرا للداخلية
٥/ السيد على سحلول - وزيرا للخارجية
٦/ السيد حسن اسماعيل البيلى - وزيرا للعدل ونائبا عاما
٧/ السيد على محمد شمو - وزيرا للثقافة والاعلام
٨/ دكتور سيد على زكى - وزيرا للمالية والتخطيط الاقتصادى
٩/ بروفيسور احمد على قنيف - وزيرا المزراعة والموارد الطبيعية
١٠/ السيد عبدالله دينق نيال - وزيرا للتوجيه والارشاد
١١/ السيد ناتالى بانكى اسينو - وزيرا للحكم المحلى وتنسيق الاقاليم
١٢/ دكتور يعقوب ابوشوره موسى - وزيرا للرى
١٣/ مهندس عبدالمنعم خوجلى - وزيرا للطاقة والتعدين
١٤/ دكتور مهندس محمد عبدالله عمر - وزيرا للصناعة
١٥/ السيد محجوب البدوى محمد - وزيرا للتربية والتعليم العالى
١٦/ لواء مهندس (م) محمد الهادى مامون المرضى - وزيرا للاسكان والتشييد
١٧/ السيد بيتر اورات ادور - وزيرا للاغاثة وشئون النازحين
١٨/ الاب جورج كونقا - وزيرا للعمل والتأمينات الاجتماعية
١٩/ السيد على احمد ابراهيم - وزيرا للنقل والمواصلات
٢٠/ الدكتور فاروق البشرى - وزيرا للتجارة والتعاون والتموين
٢١/ دكتور شاكر السراج - وزيرا للصحة والرعاية الاجتماعية

السيرة الذاتية لاعضاء مجلس قيادة الثورة:-

١/ رئيس المجلس: عميد ا.ح عمر حسن احمد البشير:
* تاريخ الميلاد ١/ ١/ ١٩٤٤م بقرية حوش بانقا - ريفى شندى - الشمالية.
* الوحدات التى عمل بها: القيادة الغربية - القوات المحمولة جواً - قائد اللواء الثامن مشاه مستقل.
* المؤهلات الاكاديمية: الشهادة السودانية - زمالة اكاديمية السودان للعلوم الادارية
* المؤهلات العسكرية: كل الدورات الحتمية المقررة.
- دورة معلمى القفز جمهورية مصر العربية
- ماجستير علوم عسكرية كلية القادة والاركان

- ماجستير علوم عسكرية من دولة ماليزيا
- اختير لحضور دورة الحرب العليا بأكاديمية ناصر العسكرية
* الانواط والاوسمة : - وسام الثورة - وسام النصر - وسام الصمود - وسام الوحدة الوطنية - وسام ٦ اكتوبر من مصر - وسام الشجاعة من مصر - وسام الخدمة الطويلة الممتازة
٢/ نائب رئيس المجلس : العميد أ.ح الزبير محمد صالح
* ولد فى ١/ ١/ ١٩٤٤م بقرية الغدار ريفى دنقلا
* الوحدات التى عمل بها : القيادة الشمالية - سلاح الخدمة - سلاح النقل - سلاح الصيانة - منطقة اعالى النيل العسكرية - مركز التدريب الموحد.
* المؤهلات الاكاديمية - الشهادة السودانية
* المؤهلات العسكرية : كل الدورات الحتمية
- فرقة استخدام واصلاح مركبات - الاتحاد السوفيتى
- قادة كتائب مركبات - مصر
- ادارة وَرش - المانيا الاتحادية
- قادة الوية مشاه
* الاوسمة والانواط : - وسام الثوره - وسام الصمود - وسام النصر - وسام الوحدة الوطنية - نوط الجدارة من الطبقة الاولى - نوط الواجب من الطبقة الاولى - وسام الخدمة الطويلة الممتازة
٣/ عميد أ.ح التجانى ادم الطاهر
* ولد فى ١/ ١/ ١٩٤٥م بقرية الدور مركز كتم
* الوحدات التى عمل بها : القيادة الوسطى - سلاح النقل - معسكر التدريب بفتاشه - فرع شئون الضباط - كلية القادة والاركان - انتدب لدولة الامارات العربية المتحدة - فرع العمليات الحربية - فرع الامداد والتموين - المنطقة العسكرية الاستوائية.
* المؤهلات الاكاديمية - الشهادة السودانية
* المؤهلات العسكرية : كل الدورات الحتمية
- دورة قادة سرايا نقل وتموين بالهند
- دورة صيانة بالمملكة المتحدة
- ماجستير علوم عسكرية بالمملكة العربية السعودية
- تم اختياره لحضور دورة الحرب العليا بالاكاديمية العسكرية العليا
* الاوسمة والانواط : - وسام الثورة - وسام النصر - وسام الصمود - وسام الوحدة الوطنية - وسام الشجاعة - نوط الواجب - نوط الجدارة - وسام الخدمة الطويلة الممتازة
٤/ عميد أ.ح فيصل على ابوصالح
* ولد فى ١/ ١/ ١٩٤٤م بمدينة شندى
* الوحدات التى عمل بها : القيادة الغربية - حامية الخرطوم - القيادة الشمالية - سلاح المهندسين - فرع التدريب - اللواء الرابع عشر - فرع الامداد والتموين - فرع التدريب - معهد المشاه - ادارة الاستخبارات العسكرية - هيئة الاركان - ادارة - مساعد ملحق عسكرى بالقاهرة - فرع شئون الضباط

*المؤهلات الاكاديمية ـ الشهادة السودانية
* المؤهلات العسكرية : كل الدورات الحتمية
ـ دورة هندسة الميدان للضباط الاصاغر بالباكستان
ـ دورة قادة سرايا مهندسين بالهند
ـ ماجستير علوم عسكرية بالمملكة العربية السعودية
* الاوسمة والانواط :
ـ وسام الثورة ـ وسام الوحدة الوطنية ـ وسام النصر ـ نوط الجدارة ـ وسام الصمود ـ وسام الشجاعة ـ وسام الخدمة الطويلة الممتازة.

٥/ العميد أ.ح ابراهيم نايل ايدام
* ولد فى ١/ ١/ ١٩٤٦م بمدينة الدلنج
* الوحدات التى عمل بها: القيادة الغربية ـ الكلية الحربية ـ تم انتدابه الى دولة الكويت ـ فرع شئون الضباط ـ الفرقة الاولى مشاه ـ قائد اللواء ١٦ مستقل توريت ـ فرع العمليات الحربية ـ هيئة التفتيش ـ انتدب الى جهاز امن السودان
* المؤهلات الاكاديمية: الشهادة السودانية
* المؤهلات العسكرية: كل الدورات الحتمية ـ دورة طبوغرافيا (مصر) ـ قادة كتائب بالباكستان ـ قادة الوية مشاه
* الاوسمة والانواط: وسام الثورة ـ وسام النصر ـ وسام الصمود ـ وسام الوحدة الوطنية ـ نوط الجدارة ـ نوط الواجب ـ وسام الخدمة الطويلة الممتازة.

٦/ العميد أ.ح عثمان احمد حسن عثمان
* ولد فى الخوجلاب ريفى الخرطوم بحرى فى ١/ ١/ ١٩٤٦م
* الوحدات التى عمل بها: حامية الخرطوم ـ سلاح الخدمة ـ فرع الامداد والتموين ـ اللواء الرابع ـ فرع شئون الضباط ـ سلاح النقل ـ المنطقة العسكرية اعالى النيل ـ ادارة النقل والتموين
* المؤهلات الاكاديمية: الشهادة السودانية
* المؤهلات العسكرية: كل الدورات الحتمية ـ كل قادة فصائل نقل (مصر) ـ ماجستير علوم عسكرية كلية القادة والاركان السودانية
* الاوسمة والانواط: وسام الثورة ـ وسام النصر ـ وسام الصمود ـ وسام الخدمة الطويلة الممتازة ـ وسام الانجاز.

٧/ العميد أ.ح دومينك كاسيانو قيتواوا بخيت
* ولد فى ١/ ١/ ١٩٤٢م بمريدى
* الوحدات التى عمل بها: سلاح المدفعية ـ محافظاً لغرب الاستوائية ـ فرع شئون الضباط ـ المنطقة العسكرية الاستوائية ـ قائد اللواء ١٦ مشاه مستقل مريدى
* المؤهلات الاكاديمية: الشهادة السودانية
* المؤهلات العسكرية: قادة سرايا مدفعية ـ اركان حرب صغرى بالهند ـ ماجستير علوم عسكرية (كندا) ـ ضباط عظام مدفعية الهند
* الاوسمة والانواط: وسام النصر ـ وسام الصمود ـ وسام الوحدة الوطنية ـ نوط الواجب من

الطبقة الثانية ـ نوط الواجب من الطبقة الاولى .
٨/ عقيد أ.ح بحرى مهندس صلاح الدين محمد احمد كرار
* ولد فى جزيرة مقرات جنوب ابوحمد فى ١/ ١/ ١٩٤٩م
* المؤهلات الاكاديمية والعسكرية : الشهادة السودانية ـ بكالريوس هندسة كهربائية يوغسلافيا ـ بكالريوس ملاحة بحرية يوغسلافيا ـ ماجستير العلوم العسكرية (كلية القادة والاركان) ـ ماجستير العلوم البحرية (جمهورية مصر العربية) ـ دبلوم الادارة العامة (جامعة الخرطوم) ـ اعد البحث لنيل درجة الماجستير من (جامعة الخرطوم) ـ كل الدورات الحتمية .
٩/ عقيد أ.ح طيار فيصل مدنى مختار
* ولد فى سنار بتاريخ ١/ ١/ ١٩٤٦م
*المؤهلات: الشهادة السودانية ـ كل الدورات الحتمية ـ دبلوم الطيران من الاتحاد السوفيتى فى طائرات الهيل ـ معلم طيران من انجلترا ـ اركانحرب تخصصية من امريكا
١٠/ عقيد أ.ح سليمان محمد سليمان
* ولد فى ٥/ ١/ ١٩٤٩م بمدينة بحرى
* المؤهلات: الشهادة السودانية ـ كل الدورات الحتمية المقررة ـ دورة دروع متقدمة (الاردن) ماجستير العلوم العسكرية
* الاوسمة والانواط: وسام الصمود ـ وسام الشجاعة المصرى ـ وسام النصر ـ وسام اكتوبر المصرى ـ وسام الوحدة الوطنية ـ وسام الخدمة الطويلة الممتازة
١١/ عقيد أ.ح بيويو كوان دينج
* ولد فى ١/ ١/ ١٩٤٨م
* الوحدات التى عمل بها: الفرقة الاولى مشاه ـ سلاح الاسلحة والمهمات ـ محافظا للسوباط ـ فرع شئون الضباط ـ هيئة التفتيش العام
* المؤهلات: الشهادة السودانية ـ كل الدورات الحتمية المقررة ـ دورة قادة كتائب بالهند ـ دورة اركان صغرى ـ دورة توجيه معنوى
* الاوسمة والانواط: وسام الشجاعة الطبقة الاولى ـ وسام الوحدة الوطنية ـ وسام النصر ـ وسام الصمود
١٢/ عقيد أ.ح مارتن ملوال اروب
* ولد فى ١/ ١/ ١٩٤٨م بمدينة رومبيك
* الوحدات التى عمل بها: القوات المحمولة جوا ـ الفرقة الاولى جنوبية ـ المؤسسة التعاونية
* المؤهلات: الشهادة السودانية ـ كل الدورات الحتمية المقررة ـ دورة القفز الاساسية للمظلات بجمهورية مصر
* الاوسمة والانواط: وسام النصر ـ وسام الصمود ـ وسام الوحدة الوطنية ـ مثل قوات الشعب المسلحة فى مجلس الشعب القومى
١٣/ مقدم أ.ح بكرى حسن صالح
* ولد فى ١/ ١/ ١٩٤٩م بقرية الحفير مركز دنقلا
* الوحدات التى عمل بها: القوات المحمولة جوا منذ تخرجه

* المؤهلات: الشهادة السودانية ـ ماجستير العلوم العسكرية (كلية القادة والاركان) ـ دورة قفز مظلى (مصر) ـ الدورات الحتمية المقررة

* الاوسمة والانواط: وسام الصمود ـ وسام الوحدة الوطنية ـ وسام النصر

١٤/ مقدم أ.ح محمد الامين خليفة

* ولد فى ١/ ١/ ١٩٤٨م بقرية ارمل بكردفان

* الوحدات التى عمل بها: عمل بادارة الاشارة منذ تخرجه

* المؤهلات: الشهادة السودانية ـ دبلوم الدعوة والدراسات الاسلامية ـ ماجستير العلوم العسكرية (كلية القادة والاركان) ـ دورات تاهيل ضباط الاشارة ـ الدورات الحتمية المقررة على الضباط ـ دورة اشارة متقدمة بالولايات المتحدة ـ دورة اشارة راقية (مصر)

* الاوسمة والانواط: وسام ٢٥ مايو ـ وسام النصر ـ وسام العودة ـ وسام الصمود ـ نوط الجدارة ـ نوط الوحدة الوطنية.

١٥/ الرائد ابراهيم شمس الدين ابراهيم

* ولد فى ١/ ١/ ١٩٥٩م بقرية العقيد مركز شندى مديرية النيل

* الوحدات التى عمل بها: الفرقة السابعة المدرعة ـ مركز التدريب الموحد

* المؤهلات: الشهادة السودانية ـ دبلوم العلوم العسكرية ـ الدورات الحتمية المقررة.

مؤتمر الحوار الوطنى حول قضايا السلام

اذا كانت مشكلة جنوب السودان هى المدخل الذى دخلت منه الجماهير الثائرة في ثورتى اكتوبر وابريل الخالدتين في تاريخ السودان الحديث، فان مؤتمر الحوار الوطنى حول قضايا السلام هو تاج على رأس ثورة الانقاذ الوطنى، وهو يعكس جدية النظام الجديد في مواجهة المشاكل الوطنية الكبرى بروح ديمقراطية، وشجاعة نادره. هذاالقول لا نلقى به تملقا ولا خوفا. لقد شهدت به كافة المنابر المحلية والعالمية الصديقة والعدوه. بل ان القوى السياسية السودانية بدأت مبهوره بهذا الانجاز.

الابداع في هذا المؤتمر كان في التدافع الوطنى والتداعى الحميم الى مكان المؤتمر من قبل كل الذين سمعوا باسمائهم مختارين للمشاركة فيه، بل حتى الذين لم يسمعوا باسمائهم هرعوا الى المؤتمر يقدمون اوراق ومحاضرات مكتوبة او القوها على مسامع المشاركين. وهناك كثيرين حضروا يحملون الوثائق والمؤلفات والمعلومات التى تدعم انجاح المؤتمر .. شارك في المؤتمر جميع رؤساء حكومات الثورة في السودان وعلى رأيهم الدكتور الجزولى دفع الله رمز ثورة ابريل ١٩٨٥م ورئيس التجمع الوطنى للانقاذ ورئيس وزراء حكومة الانتفاضة. والاستاذ سرالختم الخليفة رئيس وزراء حكومة ثورة اكتوبر ١٩٦٤م. كما ضم المؤتمر (كل) رؤساء المجلس التنفيذى العالى للاقليم الجنوبى. واغلب الوزراء المركزيين الجنوبيين في الحكومات الحزبية والعسكرية، كما ضم المؤتمر مديرى الجامعات السودانية والضباط الثلاثة لاتحاد عمال السودان ورؤساء اتحاد اصحاب العمل والاتحادات الطلابية والمهنية .. الخ. كما شارك فيه اكثر من عشرة من وزراء الحكومات الديمقراطية الاخيره يمثلون الاحزاب المنحله على رأسهم محمود بشير جماع وحسين ابو صالح واحمد سعد عمر ولورنس مودى تومبى والدو اجو دينق وجبر الله خمسين فضيلي وجوزيف لاسو .. الخ. كما حضره عدد من اليسارين الوطنيين .. وكان ذلك الانجاز يتلخص فيما خرج به المؤتمر بقيادة المايسترو المبدع عقيد أ.ح محمد الامين خليفة ورفيق دربه العقيد أ.ح حسن محمد ضحوى واخرين خلف الاحداث.

المؤشرات العامة والتوصيات

لقد اقتضت طبيعة عمل بعض اللجان الفرعية ان تتوقف عند استخلاص بعض المؤشرات العامة، كما سمحت طبيعة عمل اللجان الفرعية الاخرى بالوصول .. الى توصيات محددة فى شأن الموضوعات التى كلفت بدراستها، لذا رأت لجنة الحوار الوطنى حول قضايا السلام فى السودان ان تقدم ثبتا بتلك المؤشرات والتوصيات على النحو التالى :-

اولا: فى شأن الاسباب الجذرية والخلفية التاريخية للنزاع فى جنوب السودان

ترى اللجنة اهمية التأمل فى الامور التالية كخلفية لتوصياتها :-

أ/ ان جوهر الصراع فى قضية جنوب السودان وبقية الاقاليم قضية التنمية التى لم تشهد - كقضية - استقرارا فى السودان منذ الاستقلال . . لان التنمية كهدف استراتيجى لم تكتسب او تحظى بالرؤية او التوجه اللازم لمسارها ولم تجد التعبير اللازم. . . والفلسفة الموجهة لها كقضية حيوية لافكاك منها لتقدم البلاد ونتيجة لغياب الفلسفة وضبابية التوجه عاش السودان ومايزال حالة عدم الاستقرار الاقتصادى التنموى واسقاطاتها على مجمل الحياة فى البلاد وكان تحت افاق هذا التخبط ان وقعت البلاد تحت سيطرة رأس المال الاجنبى الذى كان هدفه الاساسى تنمية موارده.

ب/ ان الدين كان ومايزال وسيظل منبع الخير والتسامح والمحبة والتوحد وان الذى يفرق ويجعل هذا الدور مخربا وضار هو التعصب سواء من جانب المسلمين او المسيحيين او غيرهم لان التعصب هو عمى يحجب الحق وصمم لاتسمع فيه الحكمة.

ج/ ان قضية الرق مهما كانت مبرراتها التاريخية او مشاركة الجميع فيها سواء الاستعمار والشمال وابناء الجنوب كانت وستظل الى الابد ابشع ممارسة عرفها التاريخ كما ان قضية الاستعلاء العرقى مهما خفتت نيرانها او استترت تحت عبارات الهزل (البجاح) فى الشمال او لبسط هيمنة بعض القبائل فى الجنوب على القبائل الصغرى فانها مظهر من مظاهر التخلف الذى يجب ان يلقى كل استهجان وشجب.

د/ ان الاهتمام بتطوير الثقافات المحلية وتطوير اللغات واللهجات والاهتمام بخلق جسور التواصل والتفاهم عبر هذه الاقنية الوطنية او المحلية وتطوير التعليم، وعن طريق هذه اللغات والثقافات والخصائص لهو من اهم هموم الوطن.

هـ/ ان الدراسة المتأنية والصبورة والشورى الدائمة لابد ان تكون . . ديدن الحكام فى اصدار القرارات سواء كانت سياسية او اقتصادية او ثقافية لان الشورى تعبد الطريق لقبول القرار وتقطع شأفة الشك والريبة والظن.

و/ ان قضية الحكم فى السودان هى قضية المشاركة فى صنع القرار والمشاركة الفاعلة فى ادارة شئون الحكم وفق عدل وقسط سواء فى المناصب او الادارة او الاستثمار والتنمية.

ز/ ان قضية الاعلام المتوازن والدارس لخصائص المجتمع السودانى. . . بكافة اشكالها والتعبير الصادق عن هذه الخصائص تعبيرا امينا، وعادلا ومستمرا لهو من اهم الركائز لاحلال الانصهار ولوقف اوجاع السنين الطويلة وولادة نسيج متجانس لامة متحضرة.

ح/ ان استشراء الفساد فى كافة المرافق الحيوية وعلى مستويات قيادية ووسط المؤسسات قد اصاب النفوس باحباط افقد النفوس الامل فى غد مشرق مما جعل اعدادا كبيرة تصبح احتياطيا دائما للتمرد.

ط/ لقد اثرت هذه الحرب البشعة على التنمية اثرا مباشرا فى. . . السودان عامة وفى الجنوب بصفة خاصة حيث اوقفت كل مشاريع التنمية سواء فى المرافق الخدمية او المشروعات التنموية والصناعية والبترولية التى لم تتوقف فقط وانما احرقت ودمرت، فضلا عن ما اصاب الانسان والحيوان من ويلات الدمار والتخريب الذى اثر حتى على الحيوانات البرية والوحشية التى لم تجد مثل الانسان غير النزوح ولابد من ايقاف هذه الحرب.

ى/ ان قضية الجنوب الان ليست كقضية الجنوب بالامس، ذلك ان قضية الحرب اليوم ليست قضية داخلية وانما اصبحت قضية دولية، وذلك ينقل ادوات الصراع فيها الى الايدولوجيات الاجنبية والمؤسسات الاستخبارية وهو دور تقوم به الحركة فى وضوح تام ولابد من. . . محاصرة

هذه التوجهات باعلام نافذ وسياسة خارجية تحاصر هذه المؤسسات ووفود شعبية ورسمية توضح هذه التدخلات الاجنبية وتكشف زيف اعلام الحركة .

ك/ الحوار هو القيمة السودانية الاصيلة ودعوته لاترد ونتائجه ابدا هذا الثراء الغريض من الفكر والخبرة والمعرفة .

ثانيا: فى شأن آثار الحرب الدائرة فى جنوب البلاد

ترى اللجنة انه بجانب الحض على المثابرة والجدية فى مواصلة مسيرة السلام، من قبل كل الاطراف، ان تتقدم بالتوصيات التالية فى شأن التعامل مع آثار الحرب :

١/ ان تعمل الدولة على اصدار القوانين والتوجيهات اللازمة لتعويض المواطنين الذين فقدوا ارواحهم او تأثروا بسبب الحرب من . . المدنيين المشاركين فى الحرب بصورة مباشرة او غير مباشرة ما امكن ذلك .

٢/ العناية بمصابى الحرب والعمل على اعادة تأهيل المعوقين بسبب الحرب بالتعاون مع المنظمات المتخصصة فى مجالات اعادة تأهيل المعوقين واقامة المشاريع والصناعات التى تعينهم فى ممارسة حياتهم .

٣/ انشاء المؤسسات اللازمة لخدمة الارامل والايتام والمعوقين نفسيا ورعايتهم .

٤/ أن تعمل الدولة على الاصلاح الاقتصادى لتجاوز ازمة الاقتصاد الراهنة باتخاذ تدابير وسياسات اقتصادية مكتملة الى تنظيم النشاط الاقتصادى ورفع معدلات الانتاج بعد توفير وسائله. وتنظيم هجرة العقول والكفاءات الوطنية للخارج، ومعالجة الظروف الحياتية التى تسببت فى هجرتهم الى الخارج .

٥/ العمل على استئناف الانتاج فى المشاريع التى تقع فى المناطق غير المتأثرة تأثرا مباشرا بالحرب كمصنع التعليب بواو وذلك بتوفير مدخلات الانتاج .

٦/ اعادة النظر فى الاستراتيجية الاقتصادية فى الاقاليم الجنوبية خاصة فى مجال انشاء مشاريع جديدة فى الجنوب وفقا لأولويات محددة .

٧/ السعى الى تهيئة العالم الخارجى لمواصلة الاستثمار فى البلاد فى إطار الجهود الموجبة لاعادة البناء بعد احلال السلام .

٨/ العمل على توفير فرص التعليم للطلاب النازحين وتوظيف مايتاح من امكانات لذلك حتى لو اقيمت المدارس داخل معسكرات النازحين .

٩/ العمل على انشاء المدارس الفنية ومعاهد التدريب المهنى والحرفى بالاستفادة من مساعدات المنظمات والدول قصد توفير العمالة المدربة والمؤهلة للقطاعين العام والخاص .

١٠/ توجيه عناية خاصة بجامعة جوبا، وتوفير الامكانات المادية والبشرية لها لتؤدى دورها القومى فى مقرها بجوبا، فى مجالات التدريب والبحث العلمى، كما توصى اللجنة فى هذا السياق بالعمل على توفير الامكانات المطلوبة لدعم مؤسسات التعليم فوق الثانوى الاخرى .

١١/ العمل على تأهيل المستشفيات فى المناطق التى استتب فيها الامن وان تعمل الدولة على توفير الدواء وضمان انسيابه لها .

١٢/ ضرورة استخدام التقنيات الحديثة فى مجال الارسال: الاذاعى ليسمع صوت السودان على امتداد ارضه فى كل الاوقات.

١٣/ العمل على اعادة تعمير شبكة المواصلات السلكية واللاسلكية، واستعادة حيوية الخدمات البريدية والبرقية ليتم ربط اقاليم البلاد المختلفة بفاعلية.

١٤/ والعمل على تأهيل النساء وكبار السن وتعليمهم المهن المناسبة.... والسعى لانشاء مشاريع صغيرة لتواصل الاسرة دورها كوحدة منتجة وتنتهى الحرف الهامشية التى يمارسها بعضهم.

١٥/ ضرورة قيام جهاز متخصص لاعداد الدراسات الخاصة باعادة البناء واعادة تأهيل المشروعات القائمة واقتراح مشروعات جديدة فى مرحلة اعادة البناء بعد احلال السلام.

١٦/ تكوين فرقة او بعثة فنية سينمائية لتصوير المناطق التى تأثرت... بالحرب ولتسجيل حجم الدمار الذى احدثته الحرب ذلك بغرض التوثيق.

١٧/ البداية للاعداد لمؤتمر تعمير الجنوب يشارك فيه السياسيون والعلماء والمتخصصون لتحديد حجم المال المطلوب لاعادة التعمير، ومايمكن ان تلتزم به الدولة من خلال ميزانيتها، ومايساهم به المواطنون فى مجال الجهد الشعبى، والمؤسسات والدول الشقيقة والصديقة فى مجال العون الخارجى ويبقى تنفيذ خطة اعادة التعمير رهينا بتحقيق السلام.

١٨/ عقد مؤتمر لبحث ظاهرة التشرد وخاصة بين الاطفال المشردين فى العاصمة وغيرها، بحسبان ان هذه الظاهرة احدى افرازات الحرب.

١٩/ ان يكون تقرير لجنة بحث آثار الحرب ركيزة لعمل اعلامى مؤثر يهدف لتوضيح الصورة الحقيقية للمواطنين، ويظهر حجم الدمار والآثار التى خلفتها الحرب.

ثالثا: فى شأن المعالجات السابقة

اما وقد كشفت دراسة المعالجات السابقة، خاصة اعمال الندوات عناصر موضوعية عديدة، فقد رأت اللجنة ان ترد التوصيات بشأن تلك العناصر فى سياقها الموضوعى وان تركز توصياتها الواردة فى هذا الباب على الامور الاخرى وتوصى فى هذا السياق بالاتى:-

٢٠/ العمل على معالجة قضايا الوطن فى اطار تأكيد وحدة ترابه ووحدة بنيه.

٢١/ السعى لتطوير اطر تلائم واقع البلاد وتصون القيم الديمقراطية.

٢٢/ اعتماد الحوار والتفاوض دون شروط مسبقة نهجا لحل الخلافات بين ابناء الوطن الواحد.

٢٣/ مواصلة السعى الى تجديد وقف اطلاق النار.

٢٤/ استمرار انسياب الاغاثة الى جميع المتضررين من الحرب والمجاعة.

رابعا: فى شأن خيارات الحلول

تعتبر اللجنة التوصيات الواردة فى هذا الباب خلاصة جهدها التى تقترحها معالجة للامور الجوهرية

المتصلة بالمشاركة فى السلطة، وتقسيم الدخل القومى والتبصير عن التنوع الثقافى، الهوية، وعلاقة الدين بالدولة، لذا جاءت مفصلة على الوجه التالى :ـ

٢٥/ المشاركة فى السلطة:

اولا : الاجهزة الفيدرالية

أ/ رئيس الجمهورية الفيدرالية :ـ

يكون للجمهورية الفيدرالية رئيس ونائب رئيس ينتخبهما كل الشعب بالاقتراع الحر المباشر.

ب/ الجهاز التشريعى :ـ

ينشأ فى جمهورية السودان الفيدرالية جهاز تشريعى فيدرالى واحد يتم الانتخاب له على اساس الكثافة السكانية لكل ولاية، مع ايجاد معادلة تحقق تمثيلا للفئات ذات الوزن فى المجتمع.

ج/ الجهاز التنفيذي الفيدرالى :

يرشح رئيس الجمهورية الفيدرالية الوزراء على ان يوافق على تعيينهم المجلس التشريعي الفيدرلى، ويحدد الدستور الفيدرالى عدد الوزراء الفيداليين.

د/ الجهاز القضائى الفيدرالى :

١ـ تنشأ محكمة فيدرالية عليا يتم الاختيار لها وفق احكام الدستور الفيدرالى.

٢ـ تنظم المحكمة الفيدرالية العليا الجهاز القضائي الفيدرالى وتكون مسئولة عنه.

٣ـ تختار المحكمة الفيدرالية العليا رئيسا للقضاء من بين اعضائها او من خارجهم.

هـ/ توصيات عامة :

١ـ قوات الشعب المسحلة :

يكـون رئيس الجمهـورية الفيدرالية القائد الاعلى لقوات الشعب المسلحة على ان ينص في الدستور الفيدرالى على تنمية وصيانة وحماية الطابع القومى لقوات الشعب المسلحة.

٣ـ اجهزة الحكم في الولاية :

يكون انشاء اجهزة الحكم في كل ولاية من اختصاص الولاية المعنية وفق حاجاتها وظروفها، على ان يشمل ذلك جهازا تشريعيا منتخبا وجهازا قضائيا . . مستقلا وجهازا تنفيذيا يوافق على تكليفه الجهاز التشريعي للولاية.

٤ـ الاجهزة والمؤسسات العامة :

يكون انشاء الاجهزة والهيئات والمؤسسات العامة من اختصاص رئيس الجمهورية الفيدرالية بموافقة الجهاز التشريعي الفيدرالى.

توزيع السلطات والاختصاصات:

أ/ السلطات والاختصاصات الفيدرالية :

١ـ التشريع الفيدرالى.

٢ـ القوات المسلحة وشئون الدفاع.

٣ـ الامن القومى.

٤ـ القضاء الفيدرالى والنيابة العمومية الفيدرالية والمحاماة.

٥ـ الشئون الخارجية والتمثيل الدولى والاعلام الخارجى.
٦ـ الحدود.
٧ـ الجنسية والهجرة والجوازات وشئون الاجانب.
٨ـ الجمارك.
٩ـ الضرائب (ماعدا ضرائب الولايه).
١٠ـ تخطيط الاقتصاد القومى والتجارة الخارجية.
١١ـ التنمية القومية.
١٢ـ العملة.
١٣ـ النقل الفيدرالى.
١٤ـ الطرق عابرة الولايات.
١٥ـ المواصلات السلكية واللاسلكية.
١٦ـ تخطيط التعليم العالى.
١٧ـ التخطيط التربوى والثقاف والاعلامى.
١٨ـ المستشفيات المتخصصة.
١٩ـ مكافحة الاوبئة والافات.
٢٠ـ الارض والثروات الطبيعية ورسم سياسة حماية البيئة.
٢١ـ الاحصاء.
٢٢ـ المراجعة العامة.
٢٣ـ الاجهزة والمؤسسات والهيئات القومية.
٢٤ـ الشبكة القومية للكهرباء.
٢٥ـ المياه العابره.
٢٦ـ اللجنة القومية للانتخابات.
٢٧ـ اي مسائل اخرى ينظمها تشريع فيدرالى.

ب/ سلطات واختصاصات الولايات:

١ـ التشريع الاقليمى.
٢ـ امن الولاية.
٣ـ التنمية الاقليمية والمحلية مع مراعاة التنسيق والخطط الفيدرالية.
٤ـ الضرائب الاقليمية على ان تفيد الولاية بنسبة معلومة من جباية الضرائب المفروضة على المشاريع والخدمات الفيدرالية داخل الولاية، ومن ضريبة الدخل الشخصي للموظفين والعمال الفيدراليين بالولاية.
٥ـ تجارة الحدود وفق احكام القانون على ان يؤول الدخل من جمارك تلك التجارة بالولاية.
٦ـ الزراعة والغابات ماعدا الغابات المركزية.
٧ـ الثروة الحيوانية.
٨ـ الثروة البرية والسياحية.
٩ـ توفير المياه وتنمية المراعى.
١٠ـ الخدمات الصحية وانشاء جميع مراكز العلاج والعناية الصحية.

١١ـ التعليم الى مستوى الثانوى العالى في نطاق الخطط الفيدرالية .
١٢ـ انشاء مؤسسات التعليم العالى في حدود ما تقره الخطط الفيدرالية .
١٣ـ انشاء وحدات الحكم المحلى ومراقبة ادائها .
١٤ـ الطرق ووسائل الاتصال الداخلية .
١٥ـ استخدام العاملين ماعدا التخصصات الفنية والتقنية الدقيقة والنادرة التي تنظم على المستوى الفيدرالى .
١٦ـ اصدار الصحف وانشاء الاذاعات المحلية .
١٧ـ تطوير الثقافات المحلية .
١٨ـ حماية البيئة في نطاق التخطيط والتنسيق القومى .

ج/ الحصانات الفيدرالية :

يحظر على الولايات المساس بالاختصاصات او السلطات او المجالات الاتية :ـ

١ـ المؤسسات الدستورية الفيدرالية وشاغلو المناصب الدستورية الفيدرالية والموظفون الفيدراليون ازاء اي اجراء يعوق قيامهم بوظائفهم .
٢ـ المرافق الادارية الفرعية التابعة للاجهزة الفيدرالية والمصالح الادارية الناشئة عن الحكومة الفيدرالية .
٣ـ الاراضي والعقارات التابعة للحكومة الفيدرالية .
٤ـ المؤسسات والهيئات العامة التابعة للحكومة الفيدرالية ومايتبع لها من مال عام .
٥ـ الخطط الفيدرالية الاقتصادية والاجتماعية والتربوية وغيرها مما يستند الى تشريع فيدرالى .

د/ السلطات والاختصاصات المشتركة والمتبقية :

تؤول السلطات والاختصاصات المشتركة والمتبقية في ضوء التجربة ، وفق مايقرره الجهاز التشريعي الفيدرالى ، او يفصل فيه القضاء الفيدرالى .

ثالثا: الميثاق السياسي الفيدرالى:

أ/ ان الممارسة السليمة لكثير من السلطات والاختصاصات الفيدرالية ، وسلطات واختصاصات الولايات ، تعتمد على مثل وآداب سياسية جديدة يصعب وضعها . . في توصيات تضمن في دستور فيدرالى .

ب/ تقرر انه من الملائم التوصية على اصدار ميثاق سياسي فيدرالى ليفصل تلك المثل والاداب ، على ان يصبح الاخلال بذلك الميثاق مدعاة للمساءلة والمحاسبة السياسية ، وربما القانونية والدستورية .

٢٦ـ تقسيم الدخل القومى

لما كان التفاوت الاقتصادى والاجتماعى بين اقاليم السودان المختلفة ، والذى ورثناه منذ عهد

الاستعمار، ولم تفلح الحكومات الوطنية المتعاقبة في معالجته، من اهم اسباب التذمر والاحساس بالظلم لدى ابناء الاقاليم الاقل نموا فانه يتسنى للدولة الفيدرالية الجديدة التي ارتضاها اهل السودان ان تسعى لازالة ذلك التفاوت تحقيقا للعدالة الاجتماعية واستعادة للثقة بين ابناء الوطن، ودفعا للنهضة الاقتصادية بتكاملها وبسطها في كل ارجاء البلاد وذلك وفقا للاسس التالية:

١/ ان تضع الدولة خطة اقتصادية واجتماعية شاملة لكل البلاد تهدف بها الى النهوض بالبلاد عامة ولسد الفجوة بين الاقاليم خاصة بحيث تحقق توفير حاجات الحياة الاساسية من امن وعمل وماء وقوت وتعليم وعلاج وسكن.

٢- تراعى الدولة في تقسيم الدخل القومى بين الاقاليم واختيار مواقع المشروعات التنموية الكبيرة الاسس الاتية:-

أ/ منح الافضلية للمناطق الاقل نموا بحسب درجة تخلفها.

ب/ الجدوى الاقتصادية للمشروع وكفاءة التوظيف.

ج/ اثر المشروع في تحقيق الاكتفاء الذاتى لحاجات البلاد الاساسية.

د/ تناسب التنمية مع كثافة السكان.

هـ/ ان الاساس في تنمية وبناء اقاليم البلاد هو الجهد الذى يبذله ابناؤها وفق ما يتيح لهم النظام الفيدرالى.

٣- تنشأ المشروعات التنموية الكبرى (زراعية كانت ام صناعية) وتدار على اساس قومى على ان تراعى الدولة تحديد نسبة من عائد المشروع لاقليم المقر.

٤- تعتبر مشروعات التعدين الكبرى كالبترول وغيرها ثروة قومية تفيد منها كل البلاد الا انه ينبغى على الدولة الفيدرالية توجيه جزء هام من عائد تلك المشروعات في تنمية الاقاليم الاقل نموا مع تحديد نسبة . . عادلة للاقليم الذي يوجد به المشروع . . ويمكن الاهتداء في هذا الامر بالتجربة النيجيرية.

٥- تشجع الدولة الاستثمار الاجنبي والوطنى في المناطق الاقل نموا وذلك بتقديم تسهيلات تمويلية وضريبية وادارية حتى يكون الاستثمار مجزيا في تلك المناطق.

٦- انشاء فروع لمؤسسات التنمية ولبنوك القطاع العام المتخصصة في الاقاليم الاقل نموا، وتحديد نسبة معينة للبنوك التجارية لاستغلالها في المساهمة في تمويل المشروعات الاقتصادية التي تقوم بها حكومات الاقاليم او القطاع الخاص.

٧- تسعى الدولة لتقوية البنيات الاساسية التي يعتمد عليها اقتصاد البلاد مع التركيز على شق الطرق العابره وتحسين وسائل النقل والاتصال حتى تتسع دائرة النشاط الاقتصادى وتتكامل في كل اقاليم البلاد من مناطق الانتاج الى مناطق الاستهلاك.

٨- مراعاة تدريب وتأهيل ابناء الاقليم الاقل نموا على ادارة مشروعات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مؤسسات التعليم والتدريب الفيدرالية، او بتقديم المساعدة اللازمة لهم لانشاء معاهد تعليمية وتدريبية خاصة بهم.

٩- تقوية اجهزة التخطيط الاقتصادى القومية والاقليمية واعطاؤها الصلاحيات والامكانات المناسبة لاداء عملها، على ان تمثل الاقاليم في كافة الاجهزة القومية، الاستشارية منها والتنفيذية، والتي يفضل ان تتبع لرئيس الجمهورية، وذلك بقصد التنسيق واستيفاء المعلومات واكتساب الخبرة

والمشاركة في صنع القرار.
١٠- تسعى الدولة عند تحقيق السلام لجذب القروض والمنح من الدولة الشقيقة والصديقة لتأهيل المشروعات الاقتصادية التي توقفت او تضررت بسبب الحرب، كما تعمل لدعوة المنظمات الطوعية للمساهمة في اعمار البلاد واعادة استقرار النازحين في مناطقهم وان تكون للدولة اجهزة متخصصة لذلك تعمل لتنسيق وتسهيل اعمال تلك الدول والمنظمات.

٢٧- التعبير عن التنوع الثقافي:

ان التنـوع الثقافي واللغوى والتاريخي والبيئي من حقائق منعة السودان، وعلى خطط التربية والاعـلام والثقافة ان تتناول هذا التنوع بخاطر سمح وكفاءة لتتمثلة وتعبر عنه في سياق ثقافي سوداني جامع متجه لتأسيس قاعدة فكرية وشعورية يتوحد المواطنون عليها في سعيهم لبناء وطنهم وتجـديد حياتهم، في روح من الاخاء والمساواة، ولبلوغ هذه الغاية تهتدى الدولة الفيدرالية في خططها للتربية والاعلام والثقافة بالاتى:
١- اللغة العربية هي اللغة الرسمية لجمهورية السودان وهو ما انعقد عليه الاجماع منذ قيام الجمعية التشريعية في عام ١٩٤٨م وتضمنته الدساتير المتعاقبة.
٢- لغات السودان وثقافاته ووقائعه التاريخية اسرة متضامنة متساوية وتمنع الدولة كل نعرة تعطى اي ميزة لثقافة او لغة او خبرة تاريخية . . ويقتضى هذا من الدولة او توفر لهذه المفردات السودانية اسباب النماء والحيوية.

أ/ التربية:

١- ان يكون التخطيط التربوى فيدراليا وان يراعى في ادائه وكادره ومؤسساته خاصية التنوع الثقافي في السودان.
٢- ان يعتبر التخطيط التربوى في هذا السياق الخبرة التاريخية للغة العربية لغة اما لجماعة سودانية كبيرة ولغة تفاهم لجماعات سودانية عديدة ولغة رسمية منذ استقلال الوطن في ١٩٥٦م وان يقررها في التعليم بالقدر الذى يخدم فيه هذه الادوار بكفاءة.
٣- ان يعتبر التخطيط التربوى في هذا السياق الخبرة التاريخية للغة الانجليزية لغة ذات وضع خاص في الاقاليم الجنوبية ولغة اتصال بلادنا بالعالم الخارجى وان يوطنها في التعليم بالقدر الذى تخدم فيه هذه الادوار.
٤- ان يعتبر التخطيط التربوى في هذا السياق اللغات المحلية وان يأخذ بالحكمة التربوية المقرره فى لزوم ان يبـدأ التعليم بتلك اللغات. ولضعف شأن هذه اللغات بالقياس الى اللغة العربية والانجليزية وجب على التخطيط التربوى ما يلى:
أ/ ان لايعتذر بضيق الامكانات ليحجب لغة محلية من التعليم بشكل نهائي.
ب/ ان يتبنى مبادرات الجماعات الثقافية والقبلية في تطوير لغاتها وتبنيها في مدارسها المحلية.
٥- ان يعتبر التخطيط التربوى حقائق التنوع اللغوى والثقافي والبيئي خبرات او امكانات تربوية

مؤكـدة يبـدأ بها التعليم في المدرسة ولايتعالى عليها. وبهذا تضاف خبرة التعليم في المدرسة الى الخبرات التي جاء بها التلميذ الى المدرسة والتى ماتزال تؤثر عليه في محيط بيئته ولذا يجب على التخطيط التربوى:

أ/ ان يتصل باللغة الام للتلميذ على نحو ما ذكرنا اعلاه.

ب/ ان يتسع المنهج الواحد للتنوع في استجابة للحقائق الاقليمية والثقافية والبيئية وان ينوع في الكتب المقرره بان يفوض التخطيط التربوى لوكالاته على مستوى الولاية والحكم المحلى ان تلائم بين تاريخ وثقافة التلميذ والمنهج الدراسي بصورة خلاقة.

ج/ ان يستنبط التخطيط التربوى معايير مقايسة ومقارنة للمناهج المتباينة في التعليم ليحفظ قوام الشهادات الوطنية العامة في التعليم.

ب/ الاعلام:

١ـ ان يجرى تخطيط وتنفيذ الاعلام على مستويات المركز الفيدرالى والولاية والحكم المحلى بصورة تكفل الاستجابة لمعطيات التنوع الثقافى واللغوى والتاريخي.

٢ـ ان يلتزم المركز الفيدرالى في نصيبه المقرر من الاعلام بمبدأ ان الاعلام خدمة يتعارف بفضلها اهل السودان على قيم الحرية والمساواة والتضامن والتآخى.. وان يلتزم الاعلام في مستوياته دون الفيدرالية بنفس القيم والمعانى.

٣ـ من اهم مصـادر المـركزية الثقافية في الاعلام هو احتكار الدولة للبث الاذاعى والتلفزيونى والصحفى احيانا. ولذا كان كسر هذا الاحتكار بدخول القطاع الخاص شرطا من شروط الازدهار وتنافس الثقافات والاراء.

ج/ الثقافة:

للدولة الفيدرالية وظيفة هامة في البعث الثقافى تمارسها عبر اجهزتها المركزية ولكنها لاتحتكرها .. ويتعين عليها ان تراعى .. التباين الثقافي بجدية .. وان توجه وكالاتها الثقافية من اجل:

١ـ توفير التمويل والتأهيل للمشروعات الثقافية التي يبادر بها الافراد والجمعيات وبخاصة تلك التي تنشأ بين الجماعات السودانية المختلفة لتطوير لغاتها او جمع تراثها او عرضه.

٢ـ بناء المؤسسات الثقافية القومية مثل المسارح والمتاحف والمكتبات ودور الوثائق لتستوعب آيات التباين الرفيع.

٢٨ـ الهوية:

١ـ السـودانيـون شعب واحـد مثـل كثير من الشعوب مزيج من اعراق وثقافات شتى تمازجت وتلاقحت في تسامح ووفاق عبر حقب تاريخية طويلة من التعايش السمح.

٢ـ بعد تقرير هذا الواقع المتعدد للسودان يجب التوكيد على ارتباط المواطن السودانى بسودانيته التي تمثل جماع بيئاته وثقافاته واعراقه في سياق متجدد، ويجب ان لايكون هذا الواقع المتعدد باعثا الى العصبية او التقوقع او التمحور الذي يضر بالنسيج السودانى الواحد ويهدد بالانفلات من السياق الوطنى.

٣ـ العروبة والافريقية اساسان مهمان في تركيبة السودان تندرج تحتهما تعبيرات جغرافية وسياسية وثقافية عديدة، متراكبة في كثير من وجوهها ومتداخلة، وهما بذلك اصل في منعة السودان وثرائه ومستقبله الواعد، وهما يعززانه بادخاله في حلقات اقليمية وعالمية متكاملة يلزم التفاعل معها جميعا من منطلق الهوية السودانية الفاعلة لخير السودان والمجتمع الانسانى اجمع.

٢٩ـ الدين والدولة:

السودانيون امة واحدة تجمع بينهم المواطنة وماتقتضية من تعايش وتضامن وتكافل ويشكل الايمان بالاديان عنصرا اساسيا في تكوينهم وثقافاتهم، فالاسلام دين الاغلبية من السكان، والمسيحية والمعتقدات الافريقية تدين بها فئات مقدرة بينهم. ومن ثم يجب على الدولة والمجتمع ان يعملا على توقير الاديان، ورعاية حقوقها والاهتداء باخلاقها السمحة في اطار الالتزام بالمبادىء الاتية:

أ/ تكفل حرية العقيدة والعبادة لكل السودانيين اذ لا اكراه فى الدين، ومن حق كل شخص ان يسعى للتعبير الكامل عن دينه، وان يتولى تنشئة اطفاله القصر على الدين الذى يرتضيه.

ب/ تكفل حرية الدعوة والتبشير الدينى لكل السودانيين دون استفزاز للآخرين.

ج/ الاسلام عبادة ومعاملة ومن حق المسلمين اتباع تشريعات دينهم فى مجالات الحياة المختلفة دون غمط لحقوق الآخرين او الاضرار بهم.

د/ الشريعة الاسلامية والعرف المصدران الرئيسيان للتشريع فى السودان.

هـ/ [١] تكون القوانين المدنية والجنائية قومية المنشأ والتطبيق، على ان تراعى اعراف المجموعات الاقليمية.

[٢] للولايات الحق فى اصدار تشريعات فى حدود اختصاصاتها.

[٣] يجوز للولاية استثناء نفسها من المواد التشريعية ذات الصبغة الدينية.

و/ قوانين الاحوال الشخصية التى تشمل الزواج والمعاشرة والطلاق والبنوة والابوة والميراث، بحكم خصوصيتها وتأثيرها على كيان الاسرة واستقرارها، تخضع للدين او العرف الذى يتبعه الزوجان.

ز/ السودانيون متساوون فى الحقوق والواجبات امام القانون ولايجوز التمييز او التفرقة بين المواطنين بسبب الدين او العرق.. او الجنس.

ح/ مراجعة القوانين السارية فى البلاد بحيث تتسق وتتفق مع المبادىء العامة الواردة فى هذا الباب مجتمعة.

كل الذين تعاملوا معه منذ ظهوره على مسرح العمل الوطنى السياسى العام كعضو فى مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطنى ورئيس للوفد الذى اجرى مباحثات مع النظام الاثيوبى وعقب جلسات تمهيدية للتفاوض مع المتمردين فى قيادة حركة قرنق باديس ابابا ورئيس للجنة تسيير مؤتمر الحوار الوطنى حول قضايا السلام شهدوا بانه شخص يجتذب الاحترام وينتزع التقدير لما يتمتع به من وقار وهدوء يتسم بالحكمة والحنكة والرزانه والاتزان والقدرة الفائقة على الصبر والاحتمال والثبات فلهؤلاء ولاولئك الذين مازالوا يتساءلون عن الاسباب التى جعلت رفاقه فى مجلس قيادة الثورة يقررون تكليفه بالمهام المتعلقة بمساعى ومسائل وقضايا السلام ننشر فيما يلى نص الرسالة التى وجهها العقيد أ.ح محمد الامين خليفة الى العقيد المتمرد جون قرنق عبر صحيفة «القوات المسلحة» عندما كانت توزع داخل الوحدات العسكرية فقط اثناء الفترة الانتقالية عقب انتفاضة ابريل ١٩٨٥م فعندما كان د. تيسير محمد احمد يقوم برحلات ماكوكية بين الخرطوم واديس ابابا مبعوثا من قبل التجمع النقابى للمتمرد قرنق ابان الفترة الانتقالية وعندما كانت اصوات البعض تنطلق بالتاييد لقرنق والتبرير لاعماله الاجرامية التى كان يقوم بها فى القردود والناصر وودكونا وغيرها.. فى ذلك الوقت الذى كان فيه الجندى السودانى القابض على الجمر يتلظى بلهيب المعركة وهو يرى عدوه وقد صار فجأة بطلا ارسل العقيد أ.ح المقدم ـ انذاك ـ محمد الامين خليفة رسالة الى المتمرد قرنق عبر صحيفة «القوات المسلحة» لكى يحملها له مبعوث التجمع.. ومن خلال قراءة سطور الرسالة يمكننا ان نتبين كيف كان يفكر العقيد أ.ح محمد الامين خليفة عضو مجلس قيادة ثورة الانقاذ الوطنى وكيف ان جذوة الثورة كانت متاصلة فى نفسه منذ ذلك الوقت فالى نص الرسالة..

﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾

رسالة من محارب الى مبعوث التجمع

اخى مبعوث التجمع الى قرنق ورسوله اليه.. السلام عليكم.

الكتابة ليست صنعتى والقلم ليس مهنتى فانا الان متوشح ببندقية منزوعة الجفير ادافع عن الارض والاهل والكرامة فقد احببت هذه المهنة وامتلات نفسى من حب بلادى حتى المشاش.. منذ نعومة الاظافر ونحن نردد هذا النشيد «ان لم تخنى الذاكرة»..

بلادى بلادى فداك دمى
وهبت حياتى فدى فاسلمى
غرامك اول مافى الفؤاد
ونجواك اخر مافى فمى
ساهتف باسمك ماقد حييت
تعيش بلادى ويحيا الوطن
حياة بلادى فوق الحياة
وصوت بلادى وحى الاله
تعالت بلادى عن موطن
على الدهر يبقى ويفنى عداه

الى آخر ذلك النشيد الذى حفظناه بقلوبنا لم تفهمه السنتا وانساب بيسر الى عقولنا وعرفنا الان معناه الكبير . .

ترعـرعنا وما كنا ندرى ان للسودان جنوبا وقضية وان سؤالنا يكون مبلغ علمنا وصفا عاما للارض وتوجيها جغراقيا شماله نيل ونخيل وصحراء وجنوبه غابات كثيفة خضراء وشرقه زروع وجبال وغربه مروج وسهل ورمال وحينما تقرع الاجراس ندخل غرفة الدراسة نتبارى فى تلحين بعض الاناشيد . .

انت سودانى وسودانى انا
ضمنا الوادى فمن يفصلنا
هاهو النيل الذى ارضعنا
وسقى الوادى بكاسات المنى
سعدنا ونعمنا هاهنا
منقو قل لاعاش من يفصلنا

لكن الدهر لايبقى على حدثاته . .

شبينا وكبرنا اخيرا حين العلم لايهدى الفتى . . ان فى الغابات الكثيفة الخضراء قضية سياسية كانت وقفا على الاباء متعلقة باذيالنا شبت وكبرت معنا وتشعبت والتفت فروعها وضربت بجذورها عميقا لم نجد منها فكاكا غير فترات وجيزة تضعف ثم سرعان ما تنهض ساخطة فتهدم ما شاده المصلحون وتعكر صفو ماء النيل الابيض الرقراق اما الازرق فذاك ديدنه يحتاج دوما الى الرواق ليستساغ شربه صبرنا على ذلك كثيرا لسان الحال يقول اما لهذا الليل من اخر . . ولكن كان عزاؤنا بالصبر والمثابرة والتسربل بهما فمازالت القضية محلية والمشكلة عائلية لم تخرج الى البر البعيد وتبث لفلول البشر ولكن الدهر لايبقى على حدثاته . .

خلف من بعـد ذلـك خلف من الناس فى الجنوب والشمال واخذوا القضية من غير ماخذها ووضعـوها فى غير موضعها واستخدموا مفاتيح غير صالحة للحل . . وناوا بها بعيدا عن البيت والعائلة وجذبوها خارج الحدود حيث يرقد الذئب الاحمر والدب الكبير اللذان ظلا . . يحبكان خيوط التآمر سرا وعلانية ويبذران بذور الفتنه التى هى اشد من القتل وارتهنت عندها القضية فتوقفت المشاريع الواعدة واصبح لايرى دخان المصانع الصاعدة فى جو السماء، ويقتل الانسان اخاه الانسان وهما لايخافان فى ذلك الاّولا ذمه . .

اخى مبعـوث التجمـع استميحك عذرا فقد تشرنقت القضية الى طور الخيانة ولن نستطيع صبرا . . فلماذا بعد ان تنهب الاموال ويقتل اخى ملوال وتغتصب النساء ويشاع الذعر والفزع فى اعين الاطفال الابرياء فانا حينئذ لا اعرف الحوار ولا سياسة حسن الجوار ولا افهم مايقال فى جمعيات الصداقة والتضامن والسلام . . لا اعير انتباها لما يدور عن التفاوض والتباحث ومعسول الكلام فكيف يا اخى رسول التجمع ان نصل الى اتفاق مع مله مردوا على النفاق . . ينبغى الان رد الحجر من حيث جاء فان الشر لايدفعه الا الشر وعلى الباغى تدور الدوائر . .

اخى مبعوث التجمع ان تسلق الافزام واستاسد اللئام على حين غفلة من الزمان فاقول لهم ولاخرين من دونهم ظلوا يزكون نارهم ويؤيدون قرارهم انهم لم يقرأوا التاريخ وحظهم منه قليل فان حسبتم ان تشرخـوا الـوحـدة الوطنية وتتالوا من ارض السودان وانا الجندى السودانى حى فلا . . . ان الحق قديم وانـا اجنـدى عتيق نسبى عريق انتمى الى على عبداللطيف وابوعنجه

فهرس